

مكتبة الأهرام
للبحوث العلمي

الخصخصة

المجلد الأول



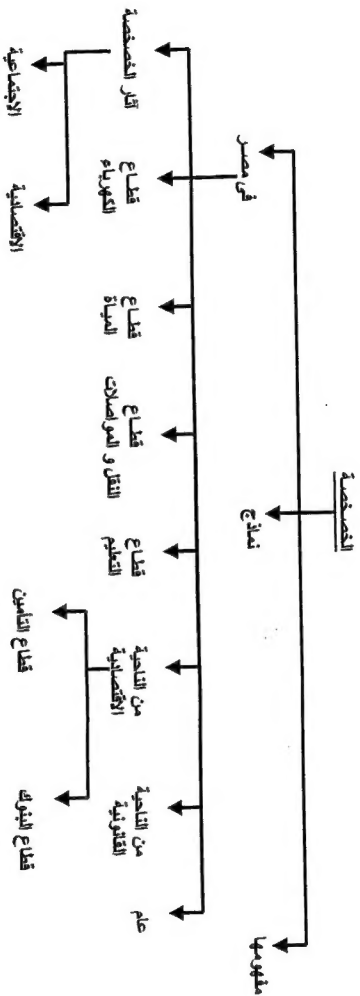
الخصخصة

المجلد الأول

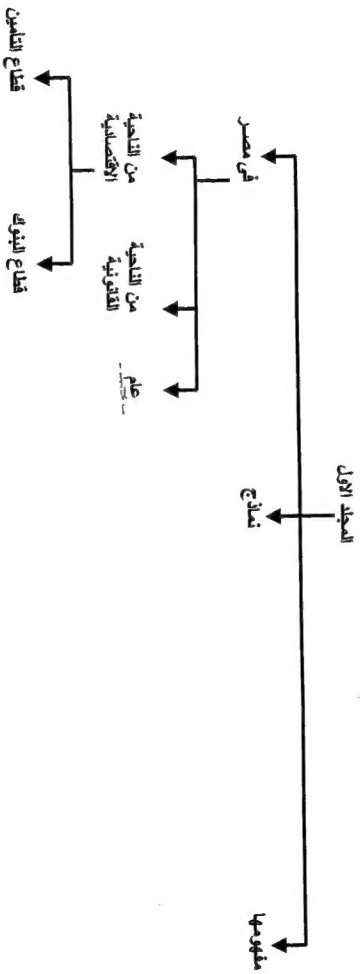
١٩٩٩

إعداد

مكتبة  للبحث العلمي



الخصخصة



قائمة المصادر

أولاً: الجرائد

الاهرام - الاخبار - العالم اليوم - الحياة

ثانياً : المجلات

مجلة الاهرام الاقتصادى

ثالثاً : الكتب

- | | | | | | |
|------|---------|--------------------|------------------------|------|-----|
| ١٩٩٩ | ١٤٢ : ج | سوزان احمد ابودينة | الاهرام الاقتصادى | كتاب | ١ - |
| ١٩٩٩ | | حازم البيلالى | دور الدولة فى الاقتصاد | كتاب | ٢ - |

مفهومها

الخصخصة

مفهومها

الصفحة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	عنوان المقال	م.م
١	نوفمبر ١٩٩٩	١٤٢	كتاب الاهرام الاقتصادى	سوزان احمد ابو راية	المفهوم والتعريفات	١

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

المفهوم والتعريفات

أول مفهوم الخصخصة: Privatization

يعد مفهوم الخصخصة من أكثر المفاهيم إثارة للجدل والاختلاف على الرغم من كثرة تداولها في الحياة اليومية. فلا يمر يوم بدون أن تطرق أنفسنا هذه الكلمة سواء من وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة، إلا أنه على الرغم من ذلك فإنه لا يوجد تعريف واحد يحدد بتلك طيف الاقتصاديين، وتعد الخصخصة أداة هامة من أدوات الإصلاح الاقتصادي الذي بواسطته يستعيد الاقتصاد حيويته وقايطته عن طريق إعطاء دور روح المبادرة الفردية والمنتجة بين قوى الإنتاج والفعل في الاقتصاد الوطني.

لما للاقتصاد القائم على الاستثمار القردى Privateenter Prise يكون أكثر على تحقيق القاطية والكفاءة الاقتصادية من خلال تفاعل قوى السوق، والحرية الاقتصادية وزيادة دور الملكية الخاصة وتوسيع نطاق لتتصاد السوق وفي تشغيل الاقتصاد القومسي تحدث إصلاحات اقتصادية ويتحقق للتوازن الحركي الفعل الذي يرفع من كفاءة الوحدات الاقتصادية. فالخصخصة تعمل على تحقيق الوحدة الجماعية وحرية الفرد وتوسيع واتاحة الفرص الاستثمارية لهم بحرية، كما أنها تعمل على إزالة الجمود والتحجر والاحتكار.

من هنا فإن الحرية هي الوجه الآخر للخصخصة فهي تكفل نحو الإبداع ويتم ذلك عن طريق عدة وسائل منها:

- تحويل ملكية بعض أصول ووحدات القطاع العام^(١) إلى القطاع الخاص من أجل الترشيد الاقتصادي وتحرير السوق من الاحتكارات الملمة والحكومية وانغال القطاع الخاص منافساً فعالاً في السوق في الأنشطة المختلفة، ولإلغاء قيام القطاع العام بالأنشطة التي يقوم بها القطاع الخاص بكفاءة أفضل، اسناد عملية الانتاج وتقديم الخدمات الحكومية إلى القطاع الخاص ليقوم بها بشكل أفضل.
- تخفيض القيود البيروقراطية على حركات ومبادرات القطاع الخاص.
- التوسع في تحميل الخدمات الملمة إلى المستفيد مباشرة.

ما هي الخصخصة؟

تعددت المفاهيم التي تعالون أن تحدد معنى الخصخصة وتطور حول ثلاثة اتجاهات كما يلي:

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبويرة
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

أولاً: الخصخصة تعني توسيع الملكية الخاصة^(١):

وملح للقطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد، ومفهوم توسيع الملكية الخاصة، أصبح مفهوماً متكاملاً بواسطة العديد من الدول ويتم ذلك من خلال قيام الدول بتصفية القطاع العام (كياً أو جزئياً) أو عن طريق عقود الإيجار ومنح الامتيازات، ويشير توسيع الملكية الخاصة إلى عدم الخروج المباشري والمباشر للقطاع العام من النشاط الاقتصادي وإنما يشير إلى انخفاض نصيب الدولة نسبياً وذلك بزيادة نصيب القطاع الخاص.

ثانياً: الخصخصة تعني التوسيع للقطاع، من المبادرات الخاصة:

وذلك في وحدات القطاع العام والتي تعني أيضاً أن يتحول هذه الوحدات إلى القطاع الخاص متحققاً لتأجيبة وريحية أعلى. وقد كانت بريطانيا واستراليا من الدول الرائدة في احتكاك هذه المفهوم رغبة منها في تنشيط الاقتصاد القومي من عثرته وذلك بالتخلص من أنشطة الدولة الخسرة.

ثالثاً: الخصخصة تعني الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي:

باعتبارها فلسفة اقتصادية واجتماعية بدأت تتخلص من العالم وذلك نظير التحول نحو اقتصاد السوق ومولكية للنظام المالي الجديد، أي أنها رغبة في التحرر الاقتصادي ودول أوروبا الشرقية هي الدول التي تبنيت هذه المفهوم وطبقته لأنه المفهوم الذي يناسب ظروفها. بل إن الدول التي ما زالت تتمسك بالنموذج الاشتراكي مثل الصين وكوريا بدأت بالقليل وبصورة بطيئة وغير متعققة هذا المفهوم. ويعبر المفهوم الأول عن المفهوم المصري للخصخصة لأن توسيع الملكية الخاصة أمر مفضل يتم به خروج جري وتدرجي وغير مباشر للنولة من بعض الأنشطة، ولا مانع لثناء تطبيق مفهوم توسيع الملكية الخاصة الأخذ بالمفهومين الآخرين ولكن بدرجات أدنى في الاهتمام.

ولكننا هنا نضيف ملاحظة هامة فلا يقصد بالخصخصة فقط مجرد بيع شركات قطاع الأعمال للم إلى قطاع خاص فهذا هو المفهوم الضيق لها، ولكنها تتسع لتشمل مفاهيم أخرى من أجل تحقيق أهداف التنمية ومن أهمها:

١- لتأجيل الطويل الأجل لبعض الأصول والأنشطة غير المستغلة اقتصادياً لشركات قطاع الأعمال.

٢- توسيع قاعدة ملكية لشركات التابعة عن طريق شراء صغار المستثمرين والماملين لهم هذه الشركات من خلال بورصة الأوراق المالية.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

٣- تطوير قطاع الأعمال ونمو أدائه من خلال آليات السوق وإطلاق المنافسة وفتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً والاهتمام بجودة المنتجات وتطويرها. (١)

ومن هنا نستنتج أن الخصخصة Privatization هي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والمداخلة الاجتماعية، وبالتالي فلا يقتصر مفهوم الخصخصة على فكرة بيع وحدات القطاع العام الفاسدة أو الراكدة إلى القطاع الخاص، وإنما هو أوسع نطاقاً من ذلك وأصح مضموناً.

ونظراً لتعدد المفاهيم والمسميات يجب على أى دولة أن تحدد المفهوم الذى ستبنته، حتى يمكن أن تكون الخطوات التنفيذية موجهة إلى تنفيذ المبدأ أو (الهدف) من الخصخصة وليس مفهوماً أو هدفاً آخر، حيث أن ينتج الإصلاح الاقتصادى للبلاد هو الذى يكون مفهوم الخصخصة فيه واضعاً، وتكون خطواته التنفيذية مناسبة لهذا المفهوم.

وبهذا هنا أن نعرض لمضمون الخصخصة وتعريف مبسط لها:

الخصخصة هي وسيلة ولادة هامة من أدوات الإصلاح الاقتصادى الذى يوجهه
بمستند الاقتصاد حيويته وفاعليته من طريق إحياء دور وروح المبادرة الفردية
والمنافسة بين قوى الإنتاج والفعل في الاقتصاد الوطنى.

• أولاً : فكرة الخصخصة:

تقوم فكرة الخصخصة أساساً على الاستثمار الفردى Private enter Prise،
للاقتصاد القائم على الاستثمار الفردى يكون المصدر على تحقيق الفاعلية والكفاءة الاقتصادية من خلال تقاطع قوى السوق، فالحرية الاقتصادية وزيادة دور الملكية الخاصة وتوسيع نطاق اقتصاد السوق فى تشغيل الاقتصاد القومى تحدث إصلاحات اقتصادية وتحقق التوازن الفعال الذى يرفع من كفاءة الوحدات الاقتصادية لما تنضيه من مبادئ المنافسة والاضطرار إلى دراسة احتياجات ورغبات وقدرات المستهلكين والتوافق معها، وإنتاج السلع وتقديم الخدمات التى تشبعها، وفى الوقت ذاته تقديم أقصى أجور وأفضل ظروف عمل للعامل وبما يتوافق مع مطالب ثقافتهم السوية، ومن ثم تصبح الخصخصة هى الحائز للتطوير وزيادة الكفاءة وتعمل الخصخصة على تحقيق حرية الأفراد وتوسيع وإتاحة الفرص الاستثمارية لهم بحرية ، فالقوة الحركية كشيد تملأ مستند تصرفاته إلى تعظيم المنفعة وتحقيق أكبر قدر مالى أو عائد مالى فى ظل موارده المحدودة^(١).

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

للخصخصة وفقاً لما تقدم تصبح مجموعة متكاملة من الحزم الاقتصادية والمالية والتنافسية والاجتماعية تضمها سياسة رشيدة، تعمل على ازالة الجسود والتحجير والاحتكار والنظم الحديثة والتوجه للكل نمو أعمال آليات السوق وإكفاء روح المبادرة الفردية والاجماعية والاعتماد على منظومة المنافسة وآلياتها لتصحيح استخدام الموارد ومعالجة الاختلالات والإرتقاء بالجودة وتحسين الأداء.

وفقاً لهذا المفهوم لاشمل تصبح الخصخصة حزم متكاملة تهدف الى تغيير التوجهات الحكومية لتصبح توجهات مجتمع بثقله المختلفة لادارة الاقتصاد القومى بكفاءة أعلى وبفاعلية أكبر خاصة بعد ازالة التبريد البيروقراطية التى تعمق حركة المبادرات الفردية والمؤسسية للوحدات والمشروعات للتخمة للقطاع الخاص.

ومن ثم فإن الحرية هي الوجه الآخر للخصخصة والحرية تفتح نحر الادماج ولحور التجويد وللتطوير ولتحسين المستمر والإرتقاء بالانجاز.

ثانياً: تعريفات للخصخصة:

لا يوجد تعريف واحد محدد يتفق عليه الاقتصاديون ولكننا هنا نستخدم لفظ الخصخصة مجازاً للتعبير عن المرافف الانجليزى له وهو Privatization انجد البعض يستخدم بعض المراففات الأخرى للتعبير عن هذا المصطلح فى الترجمات غير المصرية فيستخدم مترادفات مثل "التفصيص"، "تمليك القواص" أو تمكين القواص أو تناسى القطاع الخاص، أو التحول نحو القطاع الخاص.

إلا أنه يستخدم غالباً لفظ الخصخصة للتعبير عن المرافف الانجليزى على الرغم من غربة اللفظ الفردى وحدائته إلا أنه الأكثر شيوعاً.

وقد تعددت المسميات التى ظهرت فى هذا الصدد من خصخصة^(١) الى التفصيصية أو القوصومية أو الخاصخصة وإلى غير ذلك من المسميات كالتحول إلى الخاص وتوسيع قاعدة الملكية أو إعادة الهيكلة، غير أننا نميل إلى استخدام مصطلح الخصخصة باعتباره أكثر المسميات انطباقاً من وجهة نظرنا وأكثرها تنوعاً واندراجاً لى العمل، والواقع أن هذا المصطلح هو ترجمة للكلمة الانجليزية Privatization كما أننا مهيئاً والكلمة الفرنسية Privatisation ويرز دور الخصخصة وأهميتها بكفاءة تكفل تصحيح الأوضاع، وعلى هذا سياسة الخصخصة بمفهومها الشامل الذى يهدف الى اعادة تنظيم وتطوير للقطاع العام من ناحية وإعطاء دور متزايد وحورى للقطاع الخاص من ناحية أخرى، ليعمل معاً جنباً إلى جنب وفقاً لأسس اقتصادية سليمة تحقق التوازن بين كل من للمالذ والتكلفة الحقيقية للمنتج الذى يودى الى^(٢) الاستخدام الأمثل للموارد وفقاً لمعيار الكفاءة الاقتصادية.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

ويشير فيما يلى الى بعض المفاهم والتعريفات التى كُتبت فى معنى الخصخصة تتجاوز حدود سيطرة للخصخصة ذاتها ومنها:

- الخصخصة هى الترجمة العربية المستخدمة لى مصطلح Privatization و هناك بعض من الكتاب يميل الى إطلاق اصطلاح "التخصيصية" عليها فى بقاع أخرى من الوطن العربى، وهو ما فلتته بالمثل بعض المؤسسات للتقنية العربية مثل صندوق النقد العربى والبرنامج الاممى للأمم المتحدة، واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، أو ما فعله الاقتصادى المصرى المشهور د. سعيد النجار^(١).
- "الخصخصة" كما هو شائع فى التجربة المصرية أو التخصيصية، كما هو دارج لدى المؤسسات الاقتصادية العربية أو "الأهلية" كما هو متداول لدى تجربة السورية أو "حاددة البيكالة" كما هو مألوف فى التجربة التونسية.
- استقر رأى مجمع اللغة العربية السورى فى دمشق على الترجمة الأدق لاصطلاح Privatization فى اصطلاح "الأهلية".
- وتلغيا لتقدان ولاء الجماهير للبرنامج القومى للخصخصة نجد أن هناك كثير من الدول اختارت مصطلحاً أفضل لهذه الجزئية مثل صليبة بناء "نظام للتصاعد السوق الحديث".
- كما يرى البعض أن الخصخصة تعنى تحرير النشاط الاقتصادى وذلك بإلحاح من تدخل الدولة ولتتجاوزها، ويكون ذلك أساساً بالانتماء من التنظيم الأخرى بهدف تولية كليات السوق.
- ويعرف البنك الدولى الخصخصة بأنها زيادة مشاركة القطاع الخاص^(٢) فى إدارة ملكية الأنشطة والأصول التى تسيطر عليها الحكومة أو تملكها.
- ويرى البعض الآخر أن الخصخصة لا تعتبر غاية فى حد ذاتها بقدر^(٣) ما هى أداة من برنامج شامل ذى أهداف متعددة، يهدف الى إصلاح الاقتصاد فى دولة ما، وهى تعرف بنقل ملكية أو إدارة نشاط اقتصادى ما إما جزئياً أو كلياً من القطاع العام الى القطاع الخاص.
- ويذهب البعض إلى أن الخصخصة هى طريقة تفكير وأداة برنامجية تقوم على تصور نظام جديد لتوزيع العمل والمهام، لدخل الاقتصاد القومى بين الحكومة والقطاع الخاص ولكنه تقسيم للعمل فى اتجاه واحد. إمكانية تخطى الحكومة للقطاع العام عن بعض الوظائف والأنشطة للقطاع الخاص وليس العكس. ويستطرد هذا الرأى بقوله أن الخصوصية هى دراسة للدور الجديد

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

الدولة، من خلال طبيعة العلاقة بين الحكومة للقطاع الخاص وعليه يجب إعادة تقييم هذا الدور على ضوء المستجدات والتطورات المستحقة والتي أدت الى التحول الى المنظمات الخاصة، لاشباع الاحتياجات العامة والاجتماعية للمواطن^(١).

- كما احتضن الكثير على كلمة الخصخصة من الناحية اللغوية ويتناول أهل المغرب العربي (الخصوصية) ويقول آخرون (التخصيص) و (التفصيصية) ، وللتقيد د. أبو بكر متولى استاذ الاقتصاد بجامعة حلوان كلمة "تخصيص" . وعلى أية حال فإننا نستخدم لكلمة التفتحة التي أصبح متفقاً عليها الآن عربياً فى مصر بالرغم من عدم دلالتها أو سلامتها لغوياً .

- ويظهر مفهوم الخصخصة فى لغة الحوار السياسى فى بريطانيا على أنه ليس أولس الميسمات^(٢) ولوائح التماثلات وكانت تمكن نمو الاحتقاد فى أليات السوق أو للتصايلات السوق فى مقابل دور الحكومة فى حياة الناس، وتجعل فى طبيعتها تمييزاً عن حالة من عدم الرضا عن الأداء الحكومى فى مجال المشبروعات العامة أو للخدمات العامة^(٣).

ولى هذا الخصوص فإننا نذكر الميسمات التالية كما يوضحها الجدول التالى^(٤):

المصيمات المختلفة لإصطلاح Privatization فى دول العالم المختلفة

م	الدولة	المسمى
١	برازيليا	Industrial Transition التحول الصناعى
٢	البرازيل	Destatization اللامركزية
٣	شيلي	Populār Capitalism الرأسمالية الشعبية
٤	هافا	Disinvestment تحول أو لك الاستثمار
٥	البلين - مصر	Privatization الخصخصة
٦	المكسيك	Disincorporation عدم النمج
٧	نيوزيلندا	Asset Sales Programme برنامج بيع الأصول
٨	تونس	Restructuring اعادة الهيكلة
٩	المملكة المتحدة	Denationalization حكم التأميم أو اللاتكليم

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعى :	مفهومها	رقم المجلد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الأهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

وكان الهدف الرئيسى كما قلنا من تعدد هذه المسميات هو تبلى مصطلحاً بلى قبولاً لدى جماهير الشعب المصرية فى الدولة التى تأخذ بهذا البرنامج القومى، وترغب فى التعامل فى الشركات التى يستهدفها هذا البرنامج من التعاون مع الحكومة التنشيطية فى أهداف التحول المطلوب فى شكل الأثرة والملكية^(١).

وحلى الرمح من شيوخ اللغز وكثرة استخدامه خاصة فى الوقت الحالى إلا أن اللفظ يكتله بعض الغموض وتباين معناه عند العامة ولكن المفهوم البسيط للخصخصة عند رجل الشارع هو 'بيع شركات القطاع العام للقطاع الخاص'.

وهذا هو أبسط تعريفات أو مفاهيم الخصخصة عند رجل الشارع العادى.

ويجب ملاحظة أن غموض التعريف يرجع لعدة أمور منها أنه لا توجد ترجمة عربية دقيقة للفظ Privatization فبعض ترجمته أكثر من مرادفها وإن كان شاملاً لى الوقت الحالى مرادف الخصخصة.

ومن المصعوبات التى تكثف التعريف أيضاً أن كلمة الخصخصة نفسها ليس لها معنى أو تعريف ثابت لى كلمة مستجدة لى قاموس اللغة وبالتالي فإن مفهومها باللغة العربية أيضاً صعب.

وهناك صعوبتان فى التعريف: الأولى: تعريف لللفظ والثانية فى أن هذه الكلمة ناتجة من التعريف حرية أيضاً من القاموس اللغوى.

تعريف الخصخصة:

يُصَد بالخصخصة سياسة تحويل المشروعات العامة إلى مشروعات خاصة وهذا ما يرتبط بتغيرات اقتصادية واجتماعية سابقة ولاحقة حيث أن الخصخصة لا يمكن نجاحها إلا لى بيئة تنمى بالحرية الاقتصادية، ولهذا تعد الخصخصة أصعب مراحل الإصلاح الاقتصادى وأطولها من ناحية الفترة الزمنية لتنفيذها وحلى شار نجاحها.

- ونظراً لعدم وجود نموذج واحد للربط بين الخصخصة وبين المتغيرات الاقتصادية الأخرى، فهناك قدر كبير من الخلط فى تحديد مفهوم ومنطوق الخصخصة، وهناك عدد هائل من التعريفات التى تم طرحها للخصخصة يتجاوز حدود مفهوم سياسة الخصخصة ذاتها.

من بين هذه التعريفات نجد الآتى:

- تعريف (ويسون كلاجى Wilson & Collagy) تقديم سوق أكبر يتسم بدرجة أعلى من الرشادة والمنافسة لى مجال الأنشطة الاقتصادية.



الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سوزان أحمد أبورية
الموضوع الفرعي :	مفهومها	رقم العدد :	١٤٢
المصدر :	(كتاب) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	نوفمبر ١٩٩٩

• وفي تعريف آخر ^(١) هي مجموعة من السياسات المتكاملة التي تستهدف ^(٢) الاقتصاد الأكبر على آليات السوق ومبادرات القطاع الخاص للمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والمعدلة الاجتماعية.

وهناك من يرى أن المفاهيم التي تحاول تحديد معنى الخصخصة قد تعددت ولكنها تدور حول ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

أولاً: الخصخصة تعني توسيع الملكية الخاصة وملح القطاع الخاص دوراً متزايداً داخل الاقتصاد.

ثانياً: الخصخصة تعني الوسيلة للتخلص من الوحدات الخاسرة في القطاع العام والتي تعني أيضاً أنه بحلول هذه الوحدات في القطاع الخاص ستتحقق إنتاجية وزبجية أعلى.

ثالثاً: الخصخصة تعني الرغبة في التخلص من الاقتصاد الاشتراكي بإخضاعه فلسفة اقتصادية وبنماحية بدلت تتخلص من المعالم وذلك في تطوير التحول نحو الاقتصاد السوق ^(٣).

وهكذا نستطيع أن نقول أن الخصخصة ليست هدفاً في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتطوير قطاع الأعمال وزيادة كفاءته وإنتاجيته وتحرير من المعوقات التي تحول دون تحقيقه لأهداف التنمية، فأى أسلوب بجانب الخصخصة يحقق جانب من تلك الأهداف.

ولا يقصد بالخصخصة مجرد تحول ^(٤) شركات قطاع الأعمال العام إلى القطاع الخاص لهذا وهو المفهوم الضيق لها ولكن يقصد بها تطوير قطاع الأعمال ونموه وإدارته من خلال آليات السوق، وإطلاق المنافسة وفتح أسواق جديدة محلياً وخارجياً والافتسام بجودة المنتجات وتطويرها من أجل تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

• وفي ضوء ما تقدم فإنه يمكن ^(٥) القول أن الخصخصة - أو السياسات المرافقة لها - عبارة عن سياسة نقل ملكية المشروعات العامة، أو إدارتها من القطاع العام إلى القطاع الخاص، بمعنى ذلك أن هذه السياسة تأخذ إحدى صور ثلاثة.

• نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة.

• نقل إدارة المشروعات العامة من الدولة إلى القطاع الخاص.

• نقل كل من الملكية والإدارة من الدولة إلى القطاع الخاص.

وإن مفهوم الخصخصة في رأى الباحث أيضاً لا يعنى مجرد التخلص من بعض الوحدات الخاسرة للقطاع العام وإنما هو مجموعة متكاملة من السياسات تستهدف إدارة الاقتصاد لتقوى بكفاءة أعلى وبإنتاجية أكبر من خلال آليات السوق وإزالة كافة القيود البيروقراطية التي تعيق حركة الأفراد والقطاع الخاص في مباشرة أنشطتهم الاقتصادية.

ويتضح لنا أن سياسة الخصخصة مثل أى سياسة اقتصادية أخرى تعتمد وتبنيان من زمن إلى آخر ومن دولة لأخرى ولكن يبقى في النهاية الجوهر الثابت والمحدد لها.

غماذج

الخصخصة

نماذج

الخصخصة	التاريخ	العدد	المصدر	كاتب المقال	موضوع المقال	رقم
٩	١٩٩٩/٣/٢٢	١٥٧٦	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	اسامة الانصارى	الخصخصة على الطريقة التركية	١
١٠	١٩٩٩/٦/١٦	٢٥٤٩	العالم اليوم	احمد صفى الدين	الخصخصة لنجاح سياسى واجتماعى وفشل اقتصادى	٢
١٢	١٩٩٩/٨/٢٤	١٣٣١٧	الحياة	جميل روفائيل	دول البلقان والتحولات الديمقراطية	٣
١٥	/١٢/٢٠ ١٩٩٩	١٦١٥	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	عادل عبد المعطى عوض	التجربة الهندية في خصخصة موانئها البحرية	٤

إسم كاتب المقال : أسامة الأنصاري
رقم العدد : ١٥٧٦
تاريخ الصدور : ٢٢ / ٣ / ١٩٩٩

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : نماذج
المصدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادية

الخصخصة على الطريقة التركية

البيع إلى مستثمر رئيسي وبالتالي لم يحقق أحد الأهداف وهو تشجيع الجمهور على الاستثمار في الأوراق المالية واري أن عملية زيادة الطلب عن العرض وتخصيص عدد قليل من الأسهم للمستثمر من الأفراد (في بعض الأحيان من سهم إلى ٥ أسهم) لعملية التداول في البورصة ويؤدي إلى زيادة تكلفة التداول وكان يجب اختيار أسلوب يضمن عملية تخصيص أسهم لائق عن عدد ١٠٠ سهم لتسهيل عملية التداول مقابل سعر إصدار منخفض.

استهدف البرنامج إعادة هيكلة الشركات غير المربحة والعمل على طرحها للخصخصة لتقليل العبء على ميزانية العامة للدولة. وقد حدث العكس تركيا حيث تم البدء في بيع الشركات المربحة أو لا حتى تعمل على جذب المستثمرين والتسويق لبرنامج الخصخصة. وعارضت الأحزاب السياسية بيع أجزاء من شركات القطاع العام إلى شركات أجنبية والمفروض أنه في ظل ظروف السوق الحر لا يمكن هناك تنافس حر بين رأس المال المستثمر المحلي والأجنبي مادام السوق مفتوحا لكل منهما وللوزير المفوضة المطلوبة وعدم الاحتكاك.

قامت الدولة ببيع بعض الشركات العامة المحترقة (شركة الطيران المحلي) إلى مستثمرين رئيسي بدون توفير الإجراءات القانونية عند التعاقد التي تمنح لاحتكار مالك هذه الشركة للجمهور. وبالتالي لم يساعد البرنامج في بعض الحالات على تحقيق



إسماعيل

د. أسامة الأنصاري

أستاذ التمويل والبنوك
كلية التجارة - جامعة القاهرة

بدات تركيا تجربة خصخصة شركات القطاع العام منذ عام ١٩٨٦، ولقد حصدت الحكومة لتركيا الأهداف الاستراتيجية التالية لعملية الخصخصة:

١. زيادة الاتجاه نحو البات السوق الحر.
٢. زيادة إنتاجية القطاعات الاقتصادية بالدولة.
٣. تحسين أساليب توزيع الدخل القومي بين القطاعات المختلفة.

٤. تنويع هيكل ملكية رأس المال.

٥. تطوير سوق رأس المال.

٦. تشجيع الاتجاه نحو شراء المستثمرين للأسهم.

وقد بدأت الحكومة البرنامج من خلال خطة رئيسية قام بإعدادها أحد بنوك الاستثمار بالتعاون مع الخبرة التركية. وقيل تنفيذ الخطة بدأت الحكومة ببيع حصة الدولة في شركات القطاع العام بثلاث أساليب بيع البلوكات لمستثمر رئيسي من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي.

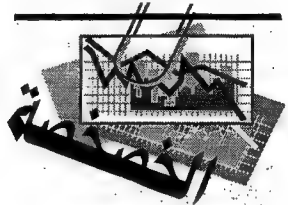
ومع بداية تنفيذ خطة الخصخصة في عام ١٩٨٨ بدأت تركيا تجربة بيع شركة صناعة المعدات والتلفونات عن طريق طرح أسهمها للاكتتاب العام للجمهور في سوق الأوراق المالية. وقد بلغت الدولة جزءا من حصتها البالغة ٤٠٪ في شركة صناعة التليفونات بفقر بحوالي ٢٢٪ وتم الاحتفاظ بنسبة ١٨٪ بحصصهم فهي، يمتلكه صندوق خاص لإدارة أموال وإيرادات الدولة من الخصخصة ومسئول كذلك من إدارة عملية تحويل الملكية من الملكية العامة إلى ملكية القطاع الخاص.

وقد نجحت عملية طرح الأسهم للجمهور مع بداية التطبيق ولكن لوحظ زيادة الطلب عن العرض الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد الأسهم التي تم تخصيصها إلى المستثمر الواحد (تفويت الملكية) واتجاه معظم المستثمرين للبيع وصاحب ذلك انخفاض الأسعار عن سعر الإصدار.

وعادت تركيا مرة أخرى إلى أسلوب بيع بلوكات الأسهم إلى مستثمر رئيسي ولكن بشروط جديدة وهي قيام المستثمر الرئيسي بإعادة إصدار ٤٠٪ من الأسهم من خلال طرح للاكتتاب العام للجمهور خلال ٥ سنوات من تاريخ الشراء. ومن خلال هذا الأسلوب تم بيع حوالي ٩ شركات مباشرة إلى مستثمر رئيسي معظمها شركات أجنبية. إثر ذلك هاجمت الأحزاب السياسية أسلوب بيع بلوكات الأسهم للشركات الأجنبية لذلك قامت الحكومة مرة أخرى بتطبيق أسلوب البيع إلى الجمهور مباشرة من خلال سوق الأوراق المالية واتبعت الحكومة التركية أيضا نظام بيع بعض مصانع الأسمنت من خلال القطاعات والتفاوض مع المستثمرين من خلال نظام بيع البلوكات.

ويملحظة الأهداف الموضوعة لبرنامج الخصخصة مع التجربة تبين أن البرنامج ركز أساسا على أسلوب

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	نماذج	رقم العدد :	٢٥٤٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/١٦



نجاح سياسى واجتماعى .. وفشل اقتصادى؟!

تعمير متناول بيننا الآن وإن كان غريبا على اللغة العربية والمقصود به هو نقل الملكية من القطاع العام أو الحكومة إلى القطاع الخاص ومع قطع العديد من الدول العربية لأشواط ليست قصيرة لبرامج الخصخصة ما هي الانعكاسات السلبية والايجابية على الاقتصاديات الدول عامة والواطنين خاصة من تطبيق تلك التجربة؟ من المؤكد أن دول المنطقة العربية قد استغلت كثيرا من برامج الخصخصة إلا أنه في المقابل توجد مشاكل نتجت من تطبيق تلك البرامج التي أوصى بها صندوق النقد الدولي والتي اعتبرها مبرر لزمات الدول في القرن العشرين ومن خلال تجارب الدول نحاول توضيح أهم الآثار الناجمة من تطبيق تلك البرامج والتوصية بالامتثال ببعض النقاط التي نعتبرها من وجهة نظرنا «انعكاسات سلبية» على الدول من الممكن أن تجنبها بقليل من الترتيب والدراسة وإعادة ترتيب الأوراق مجديا تجاه سياسة الخصخصة.

وفي الرغم من اختلاف التطبيق بين الدول العربية والدول الغربية إلا أن ملامح برامج الخصخصة واحدة لكل من هاتين المجموعتين ومن ثم فإن امتلاك الدول لبرامج الخصخصة على نماذجها الحكومية - من ثم فإن الحكومة سستلزم من شواها بونا كثيرة كانت قدسها في صورة بيع تلك المؤسسات العامة والتي كان أغلبها يلقى خسائر ليست هيلة وكذلك فإن من أهداف الخصخصة الرئيسية إدارة المؤسسات العامة بقر جديد تحكمه قوانين السوق والاقتصاد الحر ومن أولها من الخصخصة خارجة متحقا

ولمحت حكوماتها سيطرتها على المشروعات أو المؤسسات العامة كان هناك من الوعى بالإمكانيات ما يمكن تلك المؤسسات من الاستمرار وإبقاء في ساحة المنافسة بل وتحويل أسلوب الإدارة وتحسينها أربع كلمة الفكرة أما في الدول العربية فلايز يظن فالمشكلات لا يجب أن ترفع بهذا كرامة من المشروعات أو المؤسسات العامة للدرجة التيخصص بل يجب أن يكون لها دور كبير لتوجيه لأفلاك الاقتصادى وتشجيع إنشاء المشاريع الجديدة وحمايتها من الانهيار لفتترات زمنية محددة مدروسة مسبقا حتى لا تولى على المنافسة في الأسواق الخارجية.

لختلف الأسلوب للتحقق لتتفاد برامج الخصخصة من بلد إلى آخر ليس على مستوى دول المنطقة العربية فحسب بل على مستوى دول العالم أجمع. ومع تحول دول المنطقة لديه في نهج الطريق لتطبيق الخصخصة لتسوق لحر لتلك ما يراه مناسبا للتطبيق ولذا اللجوء والمضيات لديها حتى تتمكن من تطبيق برامج الخصخصة والاستفادة من النتائج للمشروعات منه. وقبل الحديث من تجارب الخصخصة في الدول العربية يجب أولا أن نذكر بين أساليب الخصخصة في الدول العربية الأسلوب اللطيف في دول الغرب فمن المؤكد أن هناك اختلافات كبيرة بين التطبيق في الدول للتظمة منها

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب أقتال :	أحمد صفى الدين
الموضوع الفرعى :	نماذج	رقم العدد :	٢٥٤٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/١٦

الأساسية للول حيث يعنى تزويل
سوم جند إلى السوق أن هناك متجوا
جديدا ومن ثم فهو شركاء جديدة
جديدا إليها عدا من الأيدي العاجلة
ومن الممكن أن تكون تلك الشركة ذات
متنوع فريد في للطلاء أو العلم ومن
ثم لهذا ستتاح دخول عملة مصفاة
إلى البلد وأمر لغيري كثيرة من
هاتها دعم للتسويات الدول

وخلاصة القول هذا لا تبنى أن
برامج الخصخصة قد فشلت في
للنقل العربية في طي العكس إنسان
هناك تجارب لنجاح للبلدان إذا ما
تسويات بعض البرامج الوطنية في
الغرب مثال إنجلترا التي حالت كلها
من برامج الخصخصة وتلاوات
حتى الآن تعاني منها لا أننا نحن
كعرب نريد أن تكون الأثار السلبية
في تحقيق المصود كما أمكنا ذلك
وبمعنى للمصبات متوافرة لأمكنا
لتحقيق ذلك بدون أن تكون هناك
لتعكسات سلبية لا تقوى على
مواجهتها للتجربة السلبية التي
لا يرح مسجلا لنجاح أن برامج
الخصخصة لابد من تعديلها من بلد
إلى آخر بما يتفق مع للناش للعمل به
من دولة إلى أخرى، وكذلك لهذا
التجربة السلبية كعدت ليسا على
ضرورية وجود الدولة بصورة أو
بأخرى في للتسويات العاملة لخطا
خلاصة العملاقة منها كالتزويل
والصناعات العربية والصعد واليسر
وخلافه ومن للتزويل أن نجد به لغير
من تطبق برامج الخصخصة في
البلد الدولى يصرف دورها، جديدة
يوصى فيها بضرورة الإسراع من
قبل الحكومات لتفعل القوانين لخدمة
لشركات للتنمية التي كانت في
السابق تتبع الدولة أو بمعنى لآخر
ستتخذ الآباء أن التزويل الأبعد
بالتطبيق في جميع دول العالم سواء
دول ذاتية أو ملقمة هو القليل الجيع
بين الرأسمالية والاشتراكية ويعنى
تلك ضرورة وجود حشريين
خضعة مشتركة بين القطاعين
والحكومية تكون الدولة في أغلبها في
يد الحكومات؟

بالبرلمان، والذي ظهرت التجربة
الصليحة أن حصة الخصخصة
موجبة لتسديد مديونية القطاع العام
والصغير في الزيادة العامة للدول
وعند من يؤيد الصراف الأخرى التي
يمكن تخصيص أموال لها من قنرات
أخرى بخلاف أموال الخصخصة
ومع الأذى في الاختيار أن شركات
القطاع العام ستأخذ مرة واحدة فقط
لما في فلسفة الحكومات العربية
للعنبة تجدد لتستفاد أموال
التخصيص بعد خصم جميع
للتقويات في مصليات للتخصيص
هذه الأموال الخصة في استكمال
البنية الأساسية لكثير من الدول التي
تحتاج إلى ذلك أو ما هناك من
مشروعات استراتيجية جديدة سترى
لغير ترويا كم مالا وكذلك هل هناك
خطة فعلية لاستغلال هذه الأموال
لإعداد مشروعات خضعة ثم إعادة
طرحها في السوق كسجلتها من
شركات قطاع الأعمال أمام التي
يوثق وهكذا يهدف تزويل رأس المال؟
ومن خلال للطلقات السلبية نجد
أن برامج الخصخصة في الوطن
العربي نجحت إلى حد كبير من
الناحية السياسية والاجتماعية أما من
الناحية الاقتصادية فلم تحقق للدول
ولا تغيير أسلوب الإدارة في الشركات
للبيسة فبالا نظرا إلى برنامج
الخصخصة للخلق في مصر نجد أنه
دولة ليتحكمها أفراد أو مؤسسات
ديارة من التخلص من أصول تلكها
لغيري من خلال طرح أسهم تلك
الشركات في سوق الأسهم وطموح
لآخر لسوق الشركات التي تم
خصخصتها في بالفعل موجودة
وتعمل وأما اسم معتز متاول في
السوق روبا عملة وجميع أسس
الشركات الأخرى إن لهذا خصائص
للك الشركات لسوق الأسهم؟ بالطبع
من تنف شيئا في سوق الأصهار
لكن المعروف أن الفرصة تسلم في
عدم الاتحاد العربي بصورة أكثر
ساعية من خلال سوق الأصهار
وأيضا من خلال مصليات للتزويل التي
تقدم وأي للتزويل لأن سوق الأصهار
يستفيد الكثير من مسهل لعم

وكأي تجربة كانت للخصخصة
تقارب خسف وقوة ويعنى لآخر
البيانات وإستراتيجيات للتنسيق
برامج الخصخصة في دول للتلقة
العربية نجد أن غالبية الدول قد
نجحت إلى حد كبير في إعداد
للتصامات المصرية من قنرات
الخصخصة مثل الصناعات العربية
في مصر والتسويات العملاقة مثل
سكك في التسويات وكذلك فإن كثيرا
من الدول لم تدور بمجرد أن توصى
البلد الدولى بضرورة ركوب قنرات
الصناعة القائمة والتخلص من الفكر
القديم المتقن حيث مكثت غالبية الدول
العربية لدراسة جميع الامتصاصات
للمصلحة للتزويل على تطبيق برنامج
التخصيص خاصة فيما يتعلق بالجهد
الاجتماعي على المواطن والعمال
ووجد أن تلك توصى لبياسة
لغير لا يجب أن تفلتها، وتتمثل في
سياسة التدرج في تطبيق برامج
التخصيص فلم تشرع معظم دول
للنقل في الاتواء نمر التخلص من
القطاع العام بمشاكله الكبيرة بل
فعلت الانتظار والدراسة ثم بدت في
طرح شرايع من لاسهم بعض
الشركات الدارة ليس نفي الأموال
ومدى لتقبلها لهذا التدرج الجهد من
الاستثمار ولقد نجحت العديد من
الدول في هذا الاتجاه ولعل أبرز
التجارب الناجحة على هذا النمط
التجربة المصرية والمصرية للتطبيق
إلى حد كبير في أسلوب التطبيق
فعلا من أن غالبية الدول لم تلجأ إلى
بيع ما لديها من شركات قطاع عام
خساسة بل صعدت إلى إصلاح مياكل
لك الشركات وإصلاح لرتيب الإدارة
بها ولتحسينها في شركات راجحة
في بعض مياكل

وفي للتزويل نجد أن هناك تقارب
خسيف ظهرت بعد تطبيق برامج
الخصخصة في الدول العربية والتي
في مقدمة تلك النقاط التفكير حكومات
الدول العربية لبرامج ذات لعملة
محددة لكيفية الاستفادة من حصة
الخصخصة لدعم الاقتصاد الوطني
للزاد فبني لأن لم تر كيف استكملت
حصة الخصخصة في القنرات التي
كانت مخصصة لها قبل بدء فعل

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : جمال رولائل
الموضوع الفرعي : رقم العدد : ١٣٣١٧
المصدر : تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/٢٤

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : جمال رولائل
الموضوع الفرعي : رقم العدد : ١٣٣١٧
المصدر : تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/٢٤

دول البلقان والتحولات الديمقراطية... بلغاريا نموذجا

الخصخصة الفوضوية أدت الى كارثة اقتصادية ومالية

وانسانية

□ سكوبيا - جميل رولائل

تفيد الدراسات الخاصة وتقارير الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، أن دول أوروبا الشرقية والبلقانية بينها، لم توجد المستشارة التي روجت لها مؤسسات فريسية في انظمةها الديمقراطية، الجديدة، فإذا كان سكان هذه الدول تخلصوا من قيود سلطانهم السابقة، إلا أنهم أصبحوا يعانون من مشاكل جسيمة في ظل انكسار الجارية لنقل التجارب الاقتصادية والسياسية الغربية من دون وجود استعداد شعبي أو اساس عملية للاستقبال الفورية للكارثة.

وتناول تقرير لبرنامج الفضية التابع للأمم المتحدة، نشر حديثاً، ازدياد معدلات الوفيات في دول أوروبا الشرقية، بسبب اصابة سكانها بالكثير من الأمراض والكآبة والامراض على التحويل، لأن مرحلة الانتقال الفوضوية من الاشتراكية الى الرأسمالية جلبت معها الفقر والبطالة وارتفاع معدلات الجريمة والانتحار والحرمان من الرعاية التي كانت الانظمة الشيوعية توفرها ل مواطنيها.

وأوضح التقرير أن معدلات الحياة انخفضت، فعلاً ارتفعت نسبة الوفيات في بلغاريا والمجر ورومانيا، بشكل يثير القلق، إذ استمر الانهيار الاقتصادي في هذه الدول وحرمان مواطنيها من تضرر الأقتصاد والاجتماعي، وأضاف التقرير بأن الحرة في هذه الدول، أصبحت تعاني الحرمان من كل من الحقوق الاجتماعية التي كانت تتمتع بها بمساعدة من الرجل اباان الحبة السابقة.

الحال البلغارية

تشهد كل دول البلقان، وان كان بدرجات تتسم ببعض التفاوت في تدميرها من النظام الجديد المطلوب منها الالتزام به وتنفيذ، وبالحال التي خيمت على الأوضاع في بلغاريا خلال السنوات التسع الأخيرة، سلك السبيل ذاته، من دون فرق جوفرية بخطها العام، في دول المنطقة الأخرى.

لغرضي النظام بعد انهيار النظام السابق وتخلي مسؤوليه عن السلطة، استحوذ «الديمقراطيون» على مقاليد الأمور، إلا أن الضغط تعرض له غالبية المواطنين نتيجة التدهور الكبير في أوضاعهم المعيشية، أدى الى تصاعد الاستياء الشعبي، فانتخب الناخبون (١٩٩٤) في جانب عودة الشيوعيين للنداس الذين غيروا اسم حزبهم الى (الاشتراكي).

ووقع الاشتراكيون في فخاقتصاد عند تنفيذ برنامجهم لتخليص «الأضرار» التي سببها الديمقراطيون، الذي حاول تطبيقه الاحتياجات الأساسية للمواطنين من خلال الحفاظ على الضمانات الاجتماعية المعمول بها في العهد السابق وبين ترقية المؤسسات المالية الدولية التي تضمنت تشديد الضمانات على الاشتراكيين حتى يكونوا عاجزين عن تنفيذ مشاريعهم الداخلية والواقعية خارجياً.

وتنقلت أثناء الحكومة الاشتراكية أحزمة الصالح والضرر، بزعامة أحمد دوغان المدعومة من تركيا، وبعثت الى تحقيق «الحكم الذاتي» وتشبيبت الهوية الخاصة المدنية والقومية إضافة الى الأمور الإنسانية، للأكفنة ذات العرق التركي في بلغاريا، وازالت هذه المطالب من الساحة البلغارية مع زوال حكم الاشتراكيين.

وإزاء هذا الوضع الصعب الذي سبب استياءه شعبي، رائتة تاجراً وسائل الدعاية لتخفيف المدعومة مالياً وإعلامياً من الخارج، «للتخلص من الأزمة» السياسية في بلغاريا مع حلول كانون الثاني (يناير) ١٩٩٧، وأصبحت الفرصة سانحة لتفكر، لصالح القوى الديمقراطية، لقيادة تقارعت دمرة، ساهمت - كما نشرت وسائل الإعلام في دول - استغفارياً ١٩٩٧/١٦ - دولاً استغفارياً أميركية في تصميمها بأكثر العاصمة صوفيا إضافة الى نظام الاضرايات العمالية، مما أدى الى انهيار مقاومة الاشتراكيين وتسليم الأمور الى حكومة اختارتها المعارضة باسم «الانقلابية» برئاسة محافظ العاصمة صوفيا (المسجون من اتحاد السوي الديمقراطي) ستيفان موبينغ دعمتها المؤسسات المالية الدولية بمبلغ بلون دولار لوقف التضخم الذي كان وصل ٢٠٠٠ في المئة.

كانت بلغاريا خلال سنوات الحكم الاشتراكي على رغم سبيلاته، نموذجاً بنظائرها الاجتماعي، وحفلت نجاحاً كبيراً في استقرارها الاقتصادي من خلال التنسيق بين الإنتاج الزراعي وتصنيعه وتصديره، إضافة الى تطويرها السحابي سواء منتج غارنا وغيره على البحر الأسود أو مصانعها الجبلية للتميز بطوجها ومياهها العذبة الوفيرة.

ومنذ التحول الديمقراطي، عام ١٩٩٠، حل الإنهيار السريع بما تم تليده في عشرين السنين من خلال بروز ثلاث ظواهر رئيسية على الساحة البلغارية، أولها انتشار عصابات المافيا واستغلال الفساد الإداري والمالي وكثرة القوى الضاغطة من لوج مكاسب شخصية، والثانية تدهور الحال الأمنية وتفاقم عدم الاستقرار، والثالثة التخريب للخصم في المؤسسات الصناعية التي ظل الإنتاج وأولف المصادرات التي كانت راجحة في دول كثيرة ومنها العربية.

وأصبحت بلغاريا في وضع التسم بالفوضى نتيجة الاضطراب الى التخفيض المتواصل في قيمة العملة المحلية (ليف) وترجيع الناتج الوطني عموماً، وتراكم الميول الخارجية القوية بشروط الخصخصة الجحفة التي وفرت المجال لاستيلاء مؤسسات «استثمارية» اجنبية أو جماعات محلية مرتبطة بجهات خارجية، بصورة ترويجية على المنشآت الزراعية والصناعية والسياحية وتخریبها، ما جعل بلغاريا، البلد الزراعي، تستعدي طعن الخبز من الولايات المتحدة وتقبل للحم الأوروبي المشتوك بصلاحيها، مساعدات غذائية واعتمد فكثير من السكان على ما يتجود به عليهم المنظمات الإنسانية الدولية، وإلى حد جاء في تصريح صحفي وزير العمل والشؤون الاجتماعية لبلان ليكوف (نيسان - ابريل ١٩٩٧) أن ٧٣ في المئة من سكان بلغاريا البالغ عددهم زهاء تسعة ملايين نسمة هم على حافة حال الفقر. وعلى رغم ذلك اضطرت الحكومة لتسيجة تضخم لصاعب الاقتصادية لاستفتاء عن خدمات ١٧٨ ألفاً من العاملين في مؤسسات لدولة خلال اشهر عدة من ذلك الصريح.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	جميل روفائيل
الموضوع الفرعي :	نماذج	رقم العدد :	١٣٣١٧
المصدر :	الحياة	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٤

واشرفت الحكومة الانتقالية على انتخابات برلمانية حصلت فيها أحزاب «اتحاد القوى الديمقراطية» التي رفعت شعار الخصخصة الكاملة، والمسل على دخول الحلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي وكتيبة مطالب الدول الغربية السياسية والاقتصادية والعسكرية.

واعتمدت الدوائر الأميركية والأوروبية العملية الانتخابية ونشأتها وتلقفها ونزيتها وحرمة ومستوفيها للشروط الديمقراطية وأسفرت عن سلطة تشريعية عابثة، وهو ما اعتبره المرءون شهادة مفرقة مسبقاً إذا لعلت الديمقراطية على رغم التجاوزات التي مارسنها الحكومة الموقوفة لتحقيق النتيجة التي أسفرت عنها الانتخابات، ولحدت عنها صفح الانتخابيين واعوانهم. وشكل رعيم الاتحاد السوفياتي الديموقراطية، أيهاً كوستوفسكي الحكومة التي لا تزال قائمة حتى الآن، ولعبت رئيسة حزب اللامعين نستانازيا موزار (الهاجرة) التي الولايات المتحدة ولها جنسية مزدوجة) وغيرها في الجوسيه اليهودية دوراً بارزاً في ترتيبها ومستلها، علماً بأن تعداد الأقلية اليهودية يبلغ حوالي أربعة آلاف شخص سقيم في بلغاريا و١٦ ألف آخرين من المهاجرين إلى إسرائيل وغيرها، ويعملون جنسية مزدوجة لتتيح لهم حرية التنقل والتملك في بلغاريا وأماكنهم الجديدة.

ويشكل اللوبي اليهودي في الحكومة البلغارية الحالية قوة مهمة في امور الخصخصة والخصايا العسكرية والملكات الوطنية، ومن عناصره السياسيين نائب رئيس الحكومة وزير الصناعة الكسندر بوشكوف الذي شارك في اجتماع الوزراء اليهود في دول العالم الذي عقد في إسرائيل العام الماضي، ووزير المالية سوزاري راف، ونائب وزير الدفاع فيليزار شماسانوف، ورئيس نادي الحلف الأطلسي سلامون يسي (عضو قيادي في المنظمة الصهيونية البلغارية)، إضافة إلى مستشاري وإعلاميي المواقع الصحافية من أجهزة الدولة والدوائر المحلية المتمكنة في السيطرة على الاقتصاد البلغاري وتوجيهه.

دور الخصخصة

بعدما (محمد) البيع لجهات محلية وإجنبية مخافة تبعاً خلال الستين

الأخريين وبلغام تكاد تكون رمزية، المزراع والمصانع والشركات بإشراف نائب رئيس الوزراء بوشكوف جاء منذ ثلاثة أشهر دور المؤسسات الأكبر، وبيعت ٧٥ في المئة من اسهم شركة الخطوط الجوية البلغارية (بلغان) إلى تجمع مالي أسرائيلي يتألف من شركتي (زكليف غروب) و(إركمبيا هولدينغ) مقابل ١٥٠ ألف دولار مع تسديد يونتها، واختارت الحكومة البلغارية الشركة الإسرائيلية متجاهلة عروضاً أخرى من شركات روسية وألمانية، ووصفت بأنها الفضل، إذ أن العرض الروسي الذي قدمته شركتها (توبوليف) و(افكو سكيتيا البولوني) تضمن شراء (بلغان) مقابل المبلغ نفسه الذي دفعته الشركة الإسرائيلية إضافة إلى تسديد كامل ديونها المقررة بموالي ١٥٠ مليون دولار وتنفيذ استثمارات إضافية في بلغاريا بمبلغ ٩٧ مليون دولار، بينما عرضت شركة (ولينغ بينيتز) الألمانية دفع ٤٠٠ ألف دولار نقداً وتسديد كل ديون شركة (بلغان) للجهات المحلية والدولية واستفسار ٣٠٠ مليون دولار في بلغاريا.

يذكر أن شركة بلغان للطيران كانت قبل بيعها تقوم برحلات منتظمة إلى سورية ولبنان والكويت والبحرين والجزائر وتونس وليبيا والإمارات العربية المتحدة، ولم تضر الحكومة البلغارية اهتماماً لتحديد المصارف الصرب في صوفيا من عواقب بيع (بلغان) إلى إسرائيل، لأن ذلك سيؤدي إلى منع طائراتها من استخدام أجواء الدول العربية ومطاراتها. وتجري شركة (زكليف غروب) الإسرائيلية مباحثات مع الحكومة البلغارية لشراء القناة الثانية في التلفزيون العام للدولة.

واستشرت الشركة الإسرائيلية (إت ب ١) نسبة ٣١ في المئة من رأس مال مؤسسة (بول سترات) البلغارية، وهي أكبر شركة تأمين في بلغاريا ومعروفة عالمياً ورابعة بمبلغ ٧ ملايين دولار. وكانت الشركة الإسرائيلية تمك قبل ذلك خمسة في المئة من اسهم شركة (بول سترات) فأصبح لديها ٣١ في المئة من الشركة ما يمثل الحصة الأكبر بين المساهمين ويجعلها تتحكم بالقرارات، وضعت الحكومة البلغارية الشركة الإسرائيلية على رغم اعتراضها بأن مؤسسة استثمارية تشيكية قدمت عرضاً تفكسها أفضل.

وبيعت بلغاريا ٦٧ في المئة من اسهم الاتصالات الحكومية (إت ك) بمبلغ ٩١٠ مليون دولار إلى شركتي (إت ي) الليتوانية و(إت ب ن) الهولندية مع استثمار ٢٠٠ مليون دولار لتحديث وتطوير تقنيات الشركة وإنشاء شبكة للهواتف النقالة الرقمية.

واشترت شركة (ويكس بترولوم كوربوريشن) التي تساهم فيها شركة ويكس فينكوسوت، القبرسية بنسبة ٥١ في المئة من رأسمالها، شركة النفط الوطنية البلغارية، بمبلغ ٥٢ مليون دولار، وتمتلك شركة النفط الوطنية البلغارية ٤٥٠ محطة بنزين و١٦٥٠ مستودعاً لتخزين النفط ومنتجاته، ويبلغ أرباحها لعام ١٩٩٨ حوالي ٤ ملايين دولار.

وحصلت شركة بلغان فارما التي يملك مديريتها بنك الائتي ٩٩، في المئة من رأسمالها على صفقة شراء حوالي ٥٥ في المئة من اسهم ثلاثة مصانع بلغارية لتأدية لتعديرات أكبر من ذوعها في البلقان وهي، تروبا، فارما، والشيبيونيك وفارماتسياء بمبلغ ٢٣ مليون دولار.

وبيعت الحكومة البلغارية ٦٧ في المئة من منملكات مصنع الأدوية والعقاقير الطبية، صوف فارما، بمبلغ ٣٢ مليون دولار إلى الشركة الإيرانية نيتوكتولوجي كيميائي ليمده، وكانت أرباح هذا المصنع في عام ١٩٩٨ نحو ١٧ مليون دولار.

وبالوسيلة ذاتها، تم بيع مصانع الحديد والصلب ومصانع الإنتاج الفضائي والصناعات والمنشآت الصناعية، وبلغام تكاد تكون رمزية في غالب الأحيان لا تتناسب مع قيمتها الحقيقية، وتتبدل الأحاسيت من مصانع تم بيعها بأسعار تافهة بدرجة أن معظم هذه المؤسسات تراجع إنتاجها والقلت بالدين وعجزت عن دفع رواتب العاملين فيها، فعرضت للبيع.

وتسود الفخافة لدى المواطنين البلغار، أن التخزين الذي لم تفل منه مؤسسة الفخافة ذات شأن، حدث مقعماً، إذ كيف يمكن أن تعمل سابقاً بصورة طبيعية وصوب الطاقة المصممة لها لغرضات الستين، وتوفر حياة مرفهة للبلاد ومواطنيها، ثم في سنوات عدة تراكمت الديون عليها وأصبحت غير قابلة حتى من اصلاح من لها.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : نماذج
المصطلح : الحياة

اسم كاتب المقال : جميل روفائيل
رقم العدد : ١٣٣١٧
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/٢٤

وفي البوسنة، نفذ محافظ مدينة
موسنار صفات أوروشتيفيتش وهو من
حزب العمل الديموقراطي (الاسلامي)
الذي يترجمه (رئيس) عضو هيئة
الرئاسة البوسنسية علي عزت
بيغوفيتش، مطلياً يهودياً بأن يزور
نصب «اليهود من ضحايا النازية» في
موسنار ويضع أكليل ورود عليه ويلقي
كلمة يمجّد فيها تضاملاً اليهود، على
رغم أنه لا يوجد دليل على أن
اليوسنيين اضطهدوا اليهود في أي
وقت.

أما في صربيا، فتصاعدت سلطة
اللوبي (الذي لا يتجاوز عهده خمسة
الآلاف نسمة) أثناء انهيار يوغوسلافيا،
وباتت هجبتهم الكبيرة في صربيا قادرة
حتى على اختصار رئيس الدولة إذ
استقالات سكرتيرة «جمعية الصداقة
اليهودية - الصربية» كلارا مانديتش
أن تقتصر، عام ١٩٩٢ في معركة
لخصيص أول رئيس للاتحاد
اليوغوسلافي (الجديد) فلان مرشعها
نوبيريتسا تسوسيتش. وكانت
مانديتش في السنة الأولى للحرب
البوسنية مستشارة خاصة لرئيس
صرب البوسنة آنذاك رادوفان
كاراجيتش، فكانت تجلس إلى جانبه
في مؤتمرات الصحافية وتوجهه في
كيف يتكلم، إن يتكلم ويرد على
الأسئلة.

لكن الصرب كما يبدو، شعروا منذ
١٩٩٤ بأن عهود اللوبي هي ابتزاز لا
نهاية له، فاتهموا سطوتهم، وهوى
النفسان كلارا مانديتش، بعدما
كانت لا تخلق صحيفة صربية من
الحديث عن «ماترها»، وتتم صورها
بشكل يكاد يكون يومياً، إلى حد كان
الرايون يقولون عنها «إنها أشهر
والسبب من الرئيس سلوبودان
ميلوشيفيتش».

والأفد أن الكثير من المنشآت
المباعة، أما إن تركها أصحابها الجدد
لتزيد خراباً أو حوكت إلى مشاريع لن
يستفيد منها الاقتصاد البلغاري أو
الأدي العاملة الوطنية، وأما أنها
استقلت لشؤون المالها وغسل الأموال
كما هي الحال في الشركات الاستثمارية
والتجارية والبنوك والذاتية ما جعل
الثراء الفاحش من نصيب فئة ضئيلة
من الأشخاص في مقابل مقر مدقع
للخابسية العظمى من السكان التي
أصبحت عاجزة عن دفع مستحقات الماء
والكهرباء والنقل والخدمات الأخرى
التي تضاعفت أسعارها عشرات المرات
في «العهد الديموقراطي» ناهيك عن
متطلبات الحياة من طعام ومعالجة
صحية وملابس ومدارس.

خارج بلغاريا

بمرور يسرع على عهد من الدول
البلغارية الأخرى، فإن في مقونيا، التي
لا يزيد عدد اليهود المقيمين فيها عن
مئتي شخص، بدأت تظهر جنسيات
مزبوجة لثناض كانوا غابرو سابقاً
إلى «أرض الميعاد» فدخلت الشركات
الإسرائيلية سوق «الخصخصة»
المقونية، وتجرى «النسائات» حالياً
من جهات أميركية وأوروبية لبيع
مصنع السكر المقسوتي، وهو من
المنشآت للمائدة للدولة ويعمل بصورة
جيدة وراصة، إلى جهات إسرائيلية.
ويشدد أن الإسرائيليون يدعم من
اللوبي المالي الخارجي يتحركون لشراء
«شركة البرول المقونية» التي تسيطر
على أسواق النفط في البلاد، وذلك
أيضاً في مجال شبكات المؤسسات
لغالبية اللولية (الغربية) على مقونيا
ولتضخه حساباتها بسرعة مع القطاع
«العالم» إذا تساعت ولوج يروب
«الديموقراطية» والحصول على
القروض والتسهيلات التجارية
الدولية.

وبعيداً عن الخصخصة، اضطر
الرئيس القرواتي فرانكو توجمان
للتراجع عن مشاهداته وما يعرفه، التي
دونها في كتاب أصدره حول الأحداث
الكرواتيّة خلال الحرب العالمية
الثانية، وأن يصف المقررات التي لا
تروق «الصهيانية» في طبعة جديدة.
في شأن الاتهامات التي يريدها
الصيود عن الأضرار التي ألحقها
الكروات بهم، واعتبرها الرئيس
توجمان مبالغاً فيها وضحماً، لكنه
عاد وصافها بشكل يناسب إسرائيل،
كي ترفع عنه دعوته معاداة السامية،
على حد قوله.

الموضوع الرئيسى : اختصاص
الموضوع الفرعى : نماذج
المصدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : عادل عبد المعطى
رقم العدد : ١٦٦٥
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١٢/٢٠

ولذا كان كلاً من التجريبيين والمصرفية تعد من التجارب الرائدة في مجال خصخصة المؤسسات الاقتصادية بصيغة عامة إلا أن فئات التجريبيين الرشيدين تتسم كلاً منها بخصوصيات معينة ومتفرقة.

لهذا، فإن تجربة الهند في خصخصة موانئها البحرية، تعد نموذجا من تجارب التي ينبغي على متخذ القرار المصري التعرف على أسلمته وولاءات مرحلة التنفيذ، بما فيها - وهو الأهم - مرحلة التفويض مع الفتركات الأجنبية، وتفاصيل العرض للخدم من الحكومة الهندية لإثبات سمعة حاليها جديدة في ميادين (بى إن بى)، لأن هذه المرحلة بالذات فيها فرا يبنى عليها الاستفاد منها بغير الإكثار، وإن مصر حاليا - بعيد إنشاء الزحف من مشروعات الرافى - للخصخصة - ومعدات تفوق الحايث - لخدمة خطتها القومية الاستراتيجية - للتصدير في اللام الأول.

لذلك، فإن الواجب، بالتدقيق، منا بداية تنقيبه عن تقرير طعي حلم صدر حديثا من مركز البحوث والاستشارات لتفاع القطاع البحرى بالأكاديمية العربية للبحر -، بمعنى مؤسسات جامعية للدراس العربية من إعداد الباحث على يحيى ميسرة - يتناول بالشرح وتحليل هذه التجربة الهندية في خصخصة موانئها البحرية، تحت إكالة الدول العربية.

التجارب في تعديل لشكلها.

سؤال، لذي كان يطرحه السنويين الهند، هو: كيف يمكن الهند أن توفر السعة اللازمة في موانئها، الحايث، لتتقابل - الطلب للتوقع وتعم اقتصادا.

- قبل معرفة الإجابة الفعلية للسنويين الهند عن سؤالهم، لابد من الإشارة إلى أن الهند تعد دولة سكانية في المرتبة العاشرة على مستوى العالم، ويبلغ تعداد سكانها ما يقرب من مليار نسمة، ولديها سوق محلي عملاق يتي في المرتبة الثانية بعد الصين، وتسمى الهند حاليا إلى تحقيق نمو اقتصادى كبير، وهي تكتسب اعتمادا متزايدا من قبل المنظمات الدولية وكبار المستثمرين.

- لذلك، بدأ التعرف في اقتصاد الهند عام ١٩٩١، بتبني سياسة تحرير مجال الصناعة، حيث خلقت بالفعل إجمالى ناتج محلي بنمو قدره ٧٠٪ في المتوسط، وبلغ عدد مشروعاتها المستثمرة استثمارا أجنبيا عام ١٩٩٥، حوالي ٣٣٩٧ مشروعا تبلغ قيمتها ١٠٠ مليار دولار، أي أن الاستثمار الأجنبي تضاعف ٦٠ مرة خلال ٤ سنوات (١٩٩١ - ١٩٩٥)، كما بلغت صادراتها ٢٣ مليار دولار، وزيادة قروها ٧٠٪ خلال السنوات الثلاث السابقة على عام ١٩٩٥، وهناك خطة قصيرة الأجل لزيادة صادراتها لتصل قيمتها إلى ٧٥ مليار دولار بحلول القرن القادم، وتركز هذه الخطة على تصدير ١٥ منتجاً محددًا في ١٥ من شركات التجارة الرئيسية من الهند، ومن المتوقع زيادة تجارة الهند مع أمريكا وحدها - أكبر شريك تجارى مع الهند - بنسبة تتراوح ما بين ١٩ - ٧٣٪ سنويا خلال السنوات العشر القادمة، لذلك فإن تجارة الهند أمريكا، أصبحت لها أهمية خاصة، حيث تسهم هذه تجارة غالبا أكثر من ٤٠٪ من النشاط اللامية في العالم، وهم من سى لاند، ميرمك، نيبتيون - أرويت لاند - وأدت - أطلقت هذه النشاط من ريفيتها في توسيع عملياتها في الهند، على أن هذه النمو للتوقع في تجارة الهند الخارجية.

- وعلى الرغم من أن الهند انتهجت سياسة اقتصادية تحرورية، فإن اقتصادها ما زال متأثرا كثيرا عن اقتصاديات كثير من الدول للحمية بها في جنوب قارة آسيا مثل سنغافورة والصين وكوريا، ويرجع ذلك إلى أن البيئة الحقيقية للموانئ والمثل في مختلف ماركات غير قادرة على دعم وملاحقة الزيادة في عمليات الإنتاج الخاص.

تعد تجربة الهند في خصخصة موانئها البحرية من التجارب الاقتصادية الفريدة، ونموذج رشيدين من النماذج الناجحة دوليا، بشهادة المنظمات العلمية، والتي يصنف لدول الأخرى، وبالذات النامية، الاستفادة منها والاسترشاد بنماذجها أو مراحل التخصص التي مرت بها الهند، خاصة إذا كانت هناك جهة دولية أجنبية، سواء كانت شركة عالمية كبرى أو شركة دولية متعددة الجنسيات تطلب منها المشاركة بغيراتها وأدائها التكنو لوجية في تحويل مسار مثل هذه المرافق أو المؤسسات إلى نظام الخصخصة أو التخصصية.

ومما لا شك فيه، أن مصر دورا رائدا في عمليات تحويل كثير من مؤسساتها الاقتصادية إلى نظام الخصخصة، وتعتبر تجربتها في هذا المجال نموذجا عالميا للاحتذاء به، حسب توصيات كثير من المنظمات الدولية لبعض الدول النامية التي لا تريد الانتقال المفاجيء لهذا التحول.

التجربة الهندية في خصخصة موانئها البحرية

عادل عبد المعطى عوض
محام عضو الجمعية لمحبرية المصرية

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عادل عبد المعطي
الموضوع الفرعي :	غاذج	رقم العدد :	١٦١٥
المصدر :	(مجلة الاهرام الاقتصادية)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٢/٢٠

فهل يتعدى معاني من قصور في شبكة الطرق البرية والسكك الحديدية ونظمه النقل البحري بها في تونس مستعدة، مما جعل أدائها أقل كثيرا من متوسطات الأداء العالمية، فنظم الإدارة للمواي الهندية أصبحت محل انتقاد خبراء النقل البحري، فنتج عنه ارتفاع تكلفة تداول الحاويات وبها في معدلات زمن دوران السفن، وبالتالي زيادة في تكلفة تداول البضائن وارتفاع نواكس الشحن، وكل هذا أدى إلى إحصاء الخطوط للبحرية العالمية في إرسال سفن الحاويات لديها للتوريد على موانئها، لأن تكلفة الحاوية في موانئ الهند أعلى من موانئ اليابان وأمريكا، وقد أصبحت معظم صادرات وواردات الهند تتحمل في القادة على سفن رواند عبر مراكز تراتزيت في كوابير وسفناغوري وجبي، وبطلف كل هذا البيروقراطية الهندية، هذا موجه تشاكال النقل البحري في الهند... فعندما فعلوا إزاء هذه المشاكل:

التشوير للقيام السابق الانشازة اليه، والصان في صاير الماير، يرصد التجربة ويرصد تفصيلا خطاير حل للشككة التي أثرت بكون شك على القدرات المستوية للهند، في أكثر من كير يرصد تفاصيل العرير للقيام من الحكومة الهندية لإنشاء محطة الحاويات

الجهة في ميناء جواهر لال نهرو (JNP)، وما تضمنه كراسة الشروط أما في أسماء الشركات التي تقدمت بطلباتها وللخصخصة في إدارة وتشغيل محطات الحاويات وما في الشركة التي فازت والتي رسي عليها الحصة وما في مزاياها هذا القدر وما في العاير التي تمت في هذا الشأن.

١- كانت مجموعة الجواهر الهند، بتغير مجموعة مسجلة من الماير الخاصة بتتبع العرير للقيام للقيام.

٢- تم تعيين وزير لاد في عرير في شخصصة محطات الحاويات، وأمر قسم التخطيط والتطوير لإنشاء ميناء JNP بإعداد وثائق العرير BID وذلك باستشارة وزارة النقل وهذه وثائق العرير، وبعد ذلك أعلن للقيام، في ديسمبر ١٩٩٥ المزايعة العالمية لمحطة الحاويات الجديدة بنظام BOT، إذ: ٢٠ عاما، وطرح كراسة الشروط معاهير لكافة الأمانة لتقديم العرير، وإذ: ٢٠ شركة في الهند والخارج بشرارة كراسة شروط العرير مبلغ يعادل ٥١٤ دولار تقريبا للشركة.

٣- تمت كراسة شروط العرير على أن للرخس له على أن يقوم بإنشاء وإدارة وتشغيل وصيانة محطة حاويات جديدة وفقا لأحداث الترخيص وتكون من عدد ٢٠ مرسى في ميناء JNP، وذلك بإنشاء وصيف بطول ٢٠٠ متر، وإنشاء ساحة جديدة الحاويات على مساحة ٢٠ هكتار، بين إشرافا بالمير في البحر، كما تمت كراسة الشروط على أن للساحة الأربعة المستصلحة والساحة الجديدة للصوص عليها في الهند سوف تلت لوبة ميناء JNP، وبعد انتهاء فترة التملك للصوص عليها في الترخيص، فإن كل الإنشاءات الهندية والبنات والبنات وكافة الترخيص للساحة ... إلخ، سوف تؤول ملكيتها إلى ميناء للقيام، في حالة قيام ميناء للقيام، يصنع العرير قبل انتهاء مدة التلائين عاما فإن للرخس له، سوف تجدد من، وقد حددت كراسة الشروط العرير الرض للصوص، وذلك لتقدير الإهلاك، وكذلك تمت الشروط، على أن للرخس له أن يجهز للصة للصة تدول الحاويات التلاية كحد أدنى: ١- إنشاز وصيف على تخشين (RM) تلاق منها في الأشراز: PANA- MAX POST على ١٥ و ٢٥ ساحة طراز RTG و ٣ و ٢٥ و ٢٥ RMG. كما تمت الشروط على للرخس أن يقوم بإعداد الترتيبات اللازمة الخاصة بتخشين الخاصة بالصاير، ولك من وكرة أخرى أو بإقامة محطة تداول بضائع

الحاويات خاصة به، ولهذا فقد خصصت هيئة للقيام ٢٠ هكتارا لهذا العرير ويمكن للرخس له استئجارها، وعلى للرخس أن يمتع من أي تصرف محط وغير عاير ضد ... من مستخدمي المحطة أو أي أشخاص يرغبون في الانضمام إلى الضماير التي تتعها الساحة.

كما تمت الشروط على إنشاز ميناء للقيام، بمنع للرخس له ٦ هكتار لإنشاز محطة لساحة الحاويات، كما تمت إدارة ميناء، بإنشاء ساحة السكك الحديدية مساحتها ٢ هكتار، وذلك تكون ميناء JNP، مسجلة من تقديم الضماير التلاية - جدول دخول ورسو السفن بالتايق مع للرخس له - صلاير الإنشاز والقار للسفن - تجهيز وصيانة كل البنية الأساسية العامة والخاصة بالقيام، هذا كله للصوص عليها في عقد (الإدارة وتشغيل والصيانة) لمحطة الحاويات.

محطة الدخول بصق ١٠,٧ متر.

للصاير على عمق الرصيف ١٢,٠ متر في حالة ذلك.

١٢,٥ متر في حالة الجز.

للقيام مسطرة للوقوف سواء للجر أو للبحر، والتأكد من على للرخس له التتسيق والمشاركة مع كل السلطات والجهات المستولة من أجل سلامة وجهة الرصيف.

إعداد الساحة بالبنات التكرير، وإعداد الساحة والسفن والمياه وفقا للأبعاد التي تقدرها ميناء للقيام.

أما فيما يتعلق بصاير التتسيق، فإن للرخس له سوف يتخير للحصول الرسوم للوقوف والتي لن تزيد على التتسي حسب شرتها ميناء للقيام، وإقرها الحكومة الهندية وتوقع للجهة للزيادة في القصورة بنسبة تتراوح ما بين ٢٠-٢٥٪.

سواير وأن للرخس له سوف يقوم بالتتسيق من مستخدمين محطة الحاويات طبقا للخدمات التي تقدم وتتمثل رسوم الحصة تدول الحاويات، وإلى رسوم أخرى تتايق بالضماير.

و على ضوء ما جاء في كراسة الشروط فإن التتسيق الذي يقع عليه التتسيق، ومن على الأقل - تحقيق ٨٠٪ من معدل الإنشاز المستهدفة ولا أقل من ١٥٪ من طرارة للجهة للصة للرخس في حالة عدم تحقيق الحد الأدنى من حركة القار للصوص عليه في العقد، إلا أن هذا الإنشاز تتجبه لطرارة خارجة عن سيطرة للرخس له.

كما حددت أيضا كراسة الشروط متوسط إنشازية ونش الرصيف: ١٥٠٠٠ طن/ ٢٠ حرك/ ساعة/ لكل بنش/ كل شهر، ولا لحاق للرخس له في تحقيق معدلات الأداء للصوص

عليها أدة عامين متتالين، فإن الترخيص المادح له بشر أن لاير. وبعد توقيع التايق على منع الترخيص، وقبل البدء في التتسيق، أوجبت كراسة الشروط على للرخس له أن يقدم ضمان أداء قيمة ١٠ ملايين دولار لصالح هيئة ميناء JNP، وهذا الضمان المالي يحفظ وجود طاول فترة التملك، وإذا عام بعد انتهاء التملك، فإن يكون مدعما بخلاف غير عاير قابل للإنشاء صاير من قبل البنك الدولي الهندي.

٤- عقد مؤتمر في وزارة ميناء JNP من قبل الرافدين في التايق العرير، وإذ: ١٥ مارس ١٩٩٦ مناقشة التايق العرير، وبعد يوم ١٩/٤/١٩٩٧ تقديم العرير، وتسلت هيئة للقيام، عرير مجموعة كونسورتيوم، تتكون من شركات هندية وأجنبية، وكل مجموعة قدمت ١٠ ملايين روبية متية كضمان جديد، مراق بالعرير الخاص، وكل مجموعة تقدم عرضا ماليا متصلا من العرير، قلتي، والعرير للالي تم تشعيم وإلها في البنك المركزي الهندي، على أن يتم فضه بعد تقديم العرير للقيام.

٥- تم قيام إدارة هيئة ميناء JNP بتشكيل لجنة تتجهم العرير برئاسة رئيس هيئة للقيام، وبعضوية ٦ من الخبراء للتتسيق، استعرضت العرير للقامة لها، وأعلنت تفاصيل أخرى كانت في حاجة إليها من قبل التتسيق، ورات للجنة أن هذا أرة متعلقة لشروط الأريم بتاريخ نص عرير وبقيها، وتم إيلاز للجهة المستدبة برض للجنة الرضا.

٦- بإعلاء لشروط العرير، قامت هيئة ميناء JNP بدعوة التتسيق للقيام P&O من أجل مناقشة شروط الأريم، وأذات هذه للجهة للقيام على طلي الهيئة سوف أدة الأريم للإنشاز ١٠٠,٠٠٠ مليون روبية، كما حاية مكافئة سنويا ١٠,٠٠٠ مليون روبية، وذلك ابتداء من السنة ١٥ من حصول للجهة على الترخيص، وأرتك ذلك صاير التتقية الخاصة بالخاص بمجموعة P&O، ٧٨ مليون دولار، كما أرتك إجمالي إيرادات ميناء JNP، خلال مدة العقد (٢٠ عاما) لتبلغ ١,٢٢ مليار دولار، كما وأقلت للجهة على يتم عرير إشرافا على إمداد جنوب للقيام، بتكلفة تتراوح بين ٢٠٠-٣٠٠ مليون دولار.

٧- وباتفاق ١٩٩٧/١٠/١٠ أصنورت وزارة النقل موافقتها على التتسيق، وتم تسجيل للجهة للقيام وفقا لتاين شروط التايق الهندية.

٨- وباتفاق تلك الإجراءات، تم توقيع التايق الرسي بين للقيام والمجموعة الفائزة، وبدأت المجموعة P&O في بناء وتشغيل المحطة جرتيا في النصف الأول من العام الحالي ١٩٩٩ ونش العام ٢٠٠١ ومعها يتم التشغيل التكال ■

الخصخصة في مصر

عام

الخصخصة

في مصر : عام

م	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	عن الخصخصة وضوابطها	حازم البيلوي	(كتاب دور الدولة في الاقتصاد		١٩٩٩	١٧
٢	الحكومة والالتزام بالخصخصة	مصام رفعت	ملحق البورصة المصرية	٨٦	١٩٩٩/١/٤	٢٦
٣	برنامج الخصخصة يدخل مرحلة الثالثة	مصطفى عبد السلام	العالم اليوم	٢٤٨٣	١٩٩٩/١/٣١	٢٧
٤	الخصخصة تطلق في ٩٩	حسين خيتة	(مجلة الاحرام الاقتصادي	١٥٧٦	١٩٩٩/٣/٢٢	٣٠
٥	الحكومة تطرح ٦٢ شركة	لمة ابو النور	ملحق البورصة المصرية	٩٧	١٩٩٩/٣/٢٢	٣٢
٦	تجربة الخصخصة في الميزان (١)	محمد حسونة	ملحق البورصة المصرية	١١٥	١٩٩٩/٧/٢٦	٣٤
٧	تجربة الخصخصة في الميزان (٢)	محمد حسونة	ملحق البورصة المصرية	١١٧	١٩٩٩/٨/٩	٣٦
٨	الخصخصة ما زالت تمشي في جلاب	كمال ريان	العالم اليوم	٢٦١١	١٩٩٩/٨/٢٨	٣٨
٩	برنامج الخصخصة والطريق الصعب	عبد الناصر محمد	العالم اليوم	٢٦١٨	١٩٩٩/١٠/٤	٤١
١٠	الرؤية السياسية وراء نجاح برنامج الخصخصة	لعمان الزياتي	(مجلة الاحرام الاقتصادي	١٦٠٦	١٩٩٩/١٠/١٨	٤٥
١١	المستثمر الرئيسي يكسب	حسام سليمان	العالم اليوم	٢٦٨١	١٩٩٩/١١/١٧	٤٩
١٢	برنامج الخصخصة يسير بالسرعة القصوى الأمانة	سيد علي	الاحرام	٤١٢٢٥	١٩٩٩/١١/٢٠	٥٣

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم البيلوى
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة في الاقتصاد (مكتبة الاسرة) تاريخ الصدور : ١٩٩٩		

عن التخصيصية وضوابطها

١- التخصيصية والمشروعية (٥)

من الواضح أن الاقتصاد المصري سيبدأ مرحلة جديدة تعتمد على نوع من التخصيصية. ويكفى في هذا الصدد أن نطالع الأنباء والأحداث الصحفية للوزراء والمسؤولين. فقد نشر منذ وقت غير بعيد عن اتجاه الدولة للنظر في التصرف في حصة الدولة أو القطاع العام في أكثر من ٢٤٠ شركة من الشركات المشتركة. وقبل ذلك صدر قانون الأعمال العام والذي يتطلب تحويل شركات القطاع العام إلى شركات تابعة مساهمة تسجل في البورصة مع إمكان التصرف في ٤٩٪ من أسهمها، أو حتى أكثر من ذلك. وبالأمر القريب أعلن مكتب وزير القطاع العام عن تقبل طلبات بيوت الخبرة الاستشارية للمساعدة في أعمال تقييم أصول شركات القطاع تمهيدا لبيع أسهم هذه الشركات في البورصة وعرضها للبيع.

ورغم أن الهدف الرئيس من الإصلاح الاقتصادي هو إخضاع القطاع الإنتاجي - عام أو خاص - لقواعد ومنطق السوق ومؤسساتها، فلاشك أن بيع بعض الوحدات للقطاع الخاص يمثل عنصرا رئيسا في سياسات الإصلاح الاقتصادي.

ويقتضى نجاح التخصيصية وطرح بعض وحدات القطاع العام للبيع في السوق توافر مقومات رئيسة لا مناص منها سواء من حيث أسلوب التقييم أو طريقة طرح الأسهم للبيع أو توقيت وتنظيم عمليات البيع وما يرتبط بها من إعادة تطوير لبنوق الأوراق المالية وغير ذلك من الاعتبارات. ولكن أود أن أطرح في هذا الصدد جانباً مهماً وهو المتعلق بضرورة توفير المشروعية لعمليات وإجراءات التخصيصية.

وربما يتطلب الأمر أن نميز منذ البداية بين فكرة الشرعية وفكرة المشروعية. أما الشرعية Legality فيقصد بها أن تتم عمليات التخصيصية مع مراعاة قواعد القوانين السائدة، الأمر الذي يتطلب تعديل العديد من النصوص القائمة. وينبغي الاعتراف بأننا قطعنا شوطاً في هذا الصدد بإصدار قانون قطاع الأعمال العام، فضلاً عن البدء في إعداد قوانين جديدة لسوق الأوراق المالية، وربما أيضاً لتعديل قوانين البنوك. وإذا كانت فكرة الشرعية تتناول الجانب القانوني، فإن فكرة المشروعية Legitimacy تجاوز ذلك إلى ضرورة توفير القبول الاجتماعي Consensus لإجراءات التخصيصية، وهو أمر يتجاوز مجرد التحقق من توفير الإطار القانوني السليم إلى ضرورة خلق الشعور العام بأن هذه العمليات تتم مراعاة للمصلحة العامة، وفي إطار من العدالة والإنصاف دون محاباة أو تمييز لطرف أو أطراف على حساب الأطراف الأخرى. ويتوقف هذا الشعور العام بالعدالة والإنصاف على مجموعة من الظروف النفسية والتاريخية والثقافية لكل مجتمع من المجتمعات. وفيما يتعلق بعمليات وإجراءات التخصيصية فإنه ينبغي، بوجه خاص، أن يتوافر الشعور العام أن اختيار الشركات والمشروعات العامة التي تعرض للبيع يتم وفقاً لمعايير اقتصادية سليمة وليس

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم البيلوى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة فى الاقتصاد (مكتبة الاسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

حماية لمصالح خاصة أو قومية . وبالمثل فإن عمليات التقييم لابد وأن تتم بأكبر قدر من العدالة والإنصاف ، بحيث لا تبدو الدولة وكأنها توزع هدايا أو هبات على أطراف أو قطاعات بعينها . وينطبق نفس الشيء بالنسبة لتسويق عمليات البيع ونوع التسهيلات المالية التى يمكن أن تقدم للمشتريين .

وبصفة عامة فإن نجاح المؤسسات والنظم الاجتماعية لا يتوقف فقط على مدى سلامة ومنطقية هذه المؤسسات والنظم فى ذاتها ، بل إنه يتطلب فوق ذلك توافر القبول العام والافتناع الشعبى بسلامة هذه المؤسسات والنظم واتفاقها مع الحق والعدالة ، أو بعبارة أخرى لابد من توافر المشروعية الاجتماعية لها . والتخصيصية كأسلوب للتنظيم الاقتصادى لا تخرج عن هذه القاعدة ، ونجاحها رهن بتوافر مشروعيتها .

وإذا كانت التخصيصية تدعو إلى قيام دور أكبر للقطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى ، فإن الشرط الرئيس لنجاح القطاع الخاص فى هذه المهمة هو ضرورة توفير المشروعية لهذا الدور . ويمكن القول بصفة عامة إن هناك قبرا عاما فى مصر - كما فى معظم الدول - للاعتراف بدور القطاع الخاص وأهمية العودة إلى اقتصاد السوق . وقد توافر هذا القبول والافتناع فى ضوء تجارب عديدة لنظم استبدت - لفترات غير قليلة - السروق والقطاع الخاص ، وكانت النتائج المتحققة على مستوى الإنجاز الاقتصادى خيبة للآمال .

ومن هنا بدأت الدعوة إلى الإصلاح الاقتصادى وضرورة إنساح المجال للقطاع الخاص تكسب قبولا واقتناعا لدى معظم المجتمعات . ولكن لا يكفى أن يتوافر هذا القبول النظرى لفكرة عودة دور القطاع الخاص ، وإنما يجب أن تتم عمليات التخصيصية من الناحية العملية بأسلوب عادل وسليم . وبعبارة أخرى فإن الاعتراف بكفاية القطاع الخاص فى الإدارة الاقتصادية ليست بديلا عن ضرورة تحقيق مشروعية مساهمة القطاع الخاص وسلامة شرائه لأموال القطاع العام .

التخصيصية ليست مجرد مبدأ نظرى أو قضية مبدئية ، ولكنها أيضا إجراءات عملية وتنفيذية ، ويجب أن يتوافر لهذه الإجراءات أكبر قدر من الضمانات .

فلا شيء يمكن أن يهدد الإصلاح الاقتصادى ودور القطاع الخاص فى المستقبل مثل الفشل فى إتمام هذه العمليات على نحو سليم يؤكد سلامة التقييم ، وإنساح المجال والفرص أمام الجميع دون تمييز أو محاولة لخلق احتكارات جديدة أو تركيز للثروات فى أيام معدودة . والعمل بغير ذلك هو نوع من وضع قبلة مزققة قد تنفجر فى المستقبل البعيد أو القريب .

التخصيصية مطلوبة لمزيد من الكفاية الاقتصادية ، ولكن نجاحها يرتبط بمدى تحقق مشروعيته فى ضمير المجتمع ، ولا يتحقق ذلك إلا بالثقة فى سلامة وعدالة إجراءات نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص . لا مناص من العمل على كفاية الإنتاج ، فهو شرط للتقدم ، ولكن لابد أيضا من احترام العدالة والإنصاف ، فهنا أساليب تحاسب الجماعة واستقرارها . والله أعلم .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم البيلوى
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة في الاقتصاد (مكتبة الاسرة) تاريخ الصدور : ١٩٩٩		

٢- التخصيصية... وبيع الدائرة السنية (٥)

التاريخ لا يعيد نفسه إلا بالنسبة للذين لا يتعلمون . ومع ذلك فيكتل أيضاً تشابه الأحداث حتى نكاد نتساءل ألا ما أشبه اليوم البارحة . وربما يلاحظ المراقب في تاريخ مصر الحديث تشابهاً في الأحداث التي عرفتتها مصر في منتصف القرن التاسع عشر وحتى نهايته من ناحية ، وتلك التي عادت إلى الظهور في منتصف القرن العشرين وحتى اليوم من ناحية أخرى . من ذلك قصة ديون مصر الخارجية بل «التخصيصية» التي يكثر الحديث عنها وحولها كما لو كانت اختراعاً جديداً ! ولنلق نظرة على تاريخنا المعاصر .

بدأت قصة مصر مع الديون الخارجية مع سعيد باشا في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي عندما زين له ديليبس أهمية حفر قناة السويس . وهكذا بدأت المديونية الخارجية بمناسبة مشروع اقتصادي بالغ الخطورة وهو إنشاء قناة السويس والتالى وضع مصر في بؤرة التجارة العالمية عبر عمر مائى لا مثيل له . وإذا كانت المديونية قد بدأت مع مشروع قناة السويس فإنها استمرت لأغراض أخرى حيث فتحت شهية الحكام للاقتراض من الأجانب لأغراض شخصية أو استعراضية وأحياناً لأغراض ناعمة . وما بدأ محدوداً ومحصوراً لم يلبث أن جاوز كل حدود وخرج عن الطوق وخاصة مع خلفاء سعيد الذين أسرفوا في الاقتراض حتى وجدت مصر نفسها في نهاية حكم الحديوي (إسماعيل تحت ريقه الدائنين . ومن هنا فرض على الحكومة المصرية صندوق الدين عملاً للدائنين الأجانب وضرورة تعيين مستشارين أجانب (فرنسي وإنجليزى) في الحكومة المصرية للرقابة على المالية العامة ، وأخيراً كان التدخل العسكرى للمسلح والاستعمار البريطانى .

وفى مواجهة هذه المديونية الخارجية فرضت قيود شديدة على المالية العامة والإنفاق عن طريق المستشارين الأجانب في أول الأمر ، ثم مع يد كرومر الحديدي في ضبط الموازنة العامة والقضاء على المعجز المالى للحكومة المصرية . ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كان لابد من «إصلاح هيكل» وتشجيع القطاع الخاص ، وفقاً للتعبيرات المعاصرة .

ونظراً لأن الشروة القائمة حينذاك كانت الثروة العقارية الزراعية ، وكان جل الملكية الزراعية في أيدي الحديوي والأسرة المالكة (الدائرة السنية) ، فقد كانت «التخصيصية» آنذاك تعنى طرح هذه الأراضي الزراعية للبيع . وتحت ضغط الديون الأجنبية اضطر الحديوي إلى وضع ممتلكاته والأسرة المالكة فيما عرف بأراضى «الدائرة السنية» و «الدائرة الخاصة» ، ووقعت الحكومة عن هذه الأراضي لشركة باسم «شركة الأراضي السنية» مقابل قيام هذه الشركة بسداد الديون المستحقة على الحكومة . وقد قامت هذه الشركة ببيع هذه الأراضي للمصريين والأجانب خلال هذه الفترة (١٩٠٠-١٩٠٦) . وقد كانت هذه المبيعات هى السبب الرئيس لظهور الملكيات الزراعية للمعالات المصرية ، حيث تركزت الملكية الزراعية قبل ذلك في يد الولى وبعض الأعياديات التي كانت تتمتع عادة لكبار رجال الدولة والجيش وكانوا غالباً من غير المصريين (أتراك في الأغلب من الأحوال) .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم البيلوى
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة في الاقتصاد (مكتبة الاسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

وينبغى هنا الإشارة إلى أن نشأة الملكية الزراعية للمصريين ، وبالتالي توزيع الثروة في مصر خلال الخمسين السنة التالية إنما توقف إلى حد بعيد على الشكل الذى أخذه بيع أراضي الدائرة السنية . فقد صاحب بيع أراضي الدائرة السنية - منذ نهاية الثمانينيات في القرن الماضى - تأسيس شركتين للاتيان العقارى ، إحداها الشركة المصرية لرهن الأراضي - برأس مال بريطاني - والثانية شركة الاتيان العقارى برأس مال فرنسي أمباتا . وقد صفت الأولى في بداية القرن العشرين واستمرت الثانية حتى تحولت إلى بنك الاتيان العقارى . ولعل ما يهم في هذا الصدد هو أن هذه الشركات الائتمانية لم توفر القروض والاتيان لاستصلاح الأراضي بقدر ما قدمته للمشتريين لشراء الأراضي المطروحة للبيع وخاصة من أراضي الدائرة السنية . وقد ترتب على ذلك أن منح هذا الاتيان لكبار التجار وبالتالي فقد ولدت الملكية الزراعية للمصريين مركزة في عدد قليل من كبار الملاك الزراعيين . ولعل هذا هو السبب ، بالإضافة إلى توزيع الأعباءات من محمد على وأولاده ، في تركيز الملكية الزراعية للمصريين في بداية القرن وقد صاحبها خطيئة أولية تمثلت في تركيز الملكيات الزراعية الكبيرة ، بد عدد محدود من كبار الملاك . ويعد مرود حسين عاما على بيع أراضي الدائرة السنية وما ترتب عليه من تركيز الملكيات الزراعية الكبيرة في يد عدد محدود من كبار الملاك قامت الثورة المصرية في ١٩٥٢ وكان أول أعمالها هو الإصلاح الزراعى وإعادة توزيع الملكية الزراعية . هذا من القرن الماضى ، فماذا عن القرن العشرين ؟ .

بعد أن تخلصت مصر كليا من الديون الخارجية وإلغاء صندوق الدين في ١٩٤٣ تنفست البلد الصعداء ، وحقت البلد خلال الحرب العالمية الثانية دينوا على بريطانيا جعلت منها دائئا لبريطانيا العظمى بحوالى ٤٠٠ مليون جنيه إسترليني في نهاية الحرب (١٩٤٦) . ومع هذا الفائض في أرصدة مصر الخارجية من ناحية ، والذكريات الأليمة للديون الخارجية من ناحية أخرى ، فقد أثرت مصر أن تنسى أو تتناسى فكرة الاستدانة من الخارج وذلك حتى منتصف الخمسينيات من هذا القرن ، وبعد مائة عام بالتمام والكمال بدأت فكرة الاقتراض من الخارج تداعب من جديد الحكومة ومن أجل مشروع وطنى لا يقل أهمية وخطورة عن مشروع إنشاء قناة السويس ، وهذا هو مشروع السد العالى .

وإذا كانت قناة السويس تقدم فائدها في الدرجة الأولى للتجارة العالمية ، فإن مشروع السد العالى يخدم المواطن المصرى في الدرجة الأولى من حيث زيادة الرقعة الزراعية أو توفير مصادر للكهرباء . وبدأت مصر الاقتراض بمناسبة السد العالى في ١٩٥٨ وقبلها بقليل استلانت من المعونة الأمريكية للغذاء ١٩٥٧ .

وكما بدأ الاقتراض على حياء في القرن السابق ثم انفلت العيار حتى نادت مصر من ثقل الديون الخارجية ، فقد تكرر المشهد من جديد في القرن العشرين . قبلت ديون مصر الخارجية في ١٩٧٠ حوالى ٣ مليارات دولار لترتفع إلى حوالى ١٨ مليار في ١٩٨٠ ثم حوالى ٤٨ مليارات في ١٩٩٠ . وجاءت حرب الخليج فساعدت على إتاحة الفرصة لإلغاء نسبة كبيرة من الديون الخارجية (الديون العربية ، الدين العسكرى الأمريكى ، نصف الديون العامة الأخرى) .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم البيلوى
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة في الاقتصاد (مكتبة الاسرة) تاريخ الصدور : ١٩٩٩		

وفي مقابل تدخل الدائنين الأجانب في القرن الماضي، فقد فرضت الأوضاع الدولية ضرورة «الإصلاح الاقتصادي» والأخذ بنصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتضمنت هذه السياسات الجديدة عناصر لا تكاد تختلف عما أخذت به مصر للإصلاح المالي مع كرومر. فتم ضبط العجز في الموازنة وتخفيض الإنفاق مع ما ترتب عليه من استقرار في أسعار الصرف. وفي نفس الوقت جاءت الدعوة لإنشاء وتقوية القطاع الخاص وتحلّص نشاط الدولة من الغرور الاقتصادية والتي لا تتفق مع طبيعة دور الدولة فيها عرف باسم «التخصيصية».

ونظراً لأن الدولة لم يعد لها أراض زراعية يمكن أن تعرض للبيع كالدائرة السنية، فقد انصبت «التخصيصية» على بيع مشروعات القطاع العام في الصناعة والسياحة بل وأراضى البناء ويمرير التفكير أيضاً في بيع بعض مشروعات المنفعة العامة مثل الطاقة والتليفونات.

والسؤال المطروح هل ستؤدى «التخصيصية» وبيع مشروعات القطاع العام في نهاية القرن العشرين إلى نشأة الملكيات الكبيرة وما يرتبط به من سوء توزيع الثروة كما حدث منذ مائة عام عند بيع أراضى الدائرة السنية؟ أم أننا وعينا الدرس وسوف نضع الضوابط والقيود لإتاحة الفرصة لنشأة طبقة متوسطة جديدة تتوزع عليها الملكيات الصغيرة والمعمولة.

لقد وضعت بدور الثورة الاجتماعية في مصر في منتصف الخمسينيات من هذا القرن عندما أطلقنا العنان للملكيات الزراعية الكبيرة دون مراعاة للبعد الاجتماعي. فهل نورت لأبنائنا قبيلة زمنية أخرى بعد خمسين عاماً أو أكثر أو أقل، ونكرر التاريخ إذا تخفضت «التخصيصية» عن مولد طبقة محدودة من كبار المستثمرين لا يتغيرون بمتكرور الثروة، تراهم - مع تسهيلات مصرفية كبيرة - في كل مكان؟ المستقبل وحده يمكن أن يجيب على هذا السؤال. وهل من جديد تحت الشمس! الله أعلم.

٣- التخصيصية: الإجراءات التنفيذية لا تقل أهمية (٥)

احتلت مناقشة دور القطاع العام ومدى الحاجة إلى التمسك به الساحة لعدة سنوات، قدمت فيها مختلف الحجج والحجج المضادة بين مؤيد لبقاء القطاع العام بصورته أو بعد تعديل، وبين معارض له ومطالب بالتصرف فيه أو بالجزء الأكبر منه لصالح القطاع الخاص، وهو الأمر الذى عرف باسم «التخصيصية». ومن الواضح أن الحكومة قد استقرت على الأخذ بمبدأ التخصيصية وأنها بصدد وضع البرامج التنفيذية للقيام بذلك في فترة قريبة قادمة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم البيلوى
الموضوع الفرعى :	لى مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة فى الاقتصاد (مكتبة الاسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

ونعتقد أن المسائل الخاصة بكيفية وأسلوب التخصيصية تثير من القضايا والمشاكل ما يستحق أن يطرح على المناقشة العامة . بل إن نجاح برنامج التخصيصية قد يعتمد فى الدرجة الأولى على أسلوب التنفيذ وليس على مجرد الأخذ بالمبدأ ذاته . فالمبدأ قد يختلف فى التنفيذ، وبالتالي فى آثاره، وفقا للأساليب العملية وتوقيت تنفيذها وغير ذلك من الجوانب التى تبدو أقل أهمية . كذلك فإنه من غير الصحيح أن المسائل التنفيذية تتناول فقط مسائل فنية من الأجدد تركها للفنيين، بل الحقيقة أن لها جوانب سياسية مهمة ومن المصلحة بل ومن الضرورى أن يتوافر لها أكبر قدر من الاقتناع العام .

فالتخصيصية ليست مجرد مسألة فنية للانتقال من أسلوب الإدارة الاقتصادية إلى أسلوب آخر، بل إنها عملية سياسية اجتماعية معقدة، وينبغى أن يتوافر الاقتناع العام بسلامة الإجراءات وصحتها، وأنها لا تهدف إلى محاباة أو تحيز، فضلا عن ضرورة اعتبارات الكفاية وتوفير أسباب التقدم الاقتصادى، فالتخصيصية كأي برنامج اقتصادى عام تحتاج إلى مشروعية من الإحساس بالجدية والمصادقية والكفاية والعدل. وتتطلب هذه المشروعية الاتفاق العام ليس فقط على مبدأ التخصيصية والاقتناع العام به بل ينبغى وبفس القدر أن يتوافر هذا الاتفاق العام على أساليب التنفيذ والتطبيق . ولا بأس من بعض الأمثلة .

أثير مثلا أهمية وضع حد أقصى على ما يشتره مساهم واحد (منعا للاحتكار ولتوسيع قاعدة الملكية)، فهل هذا صحيح دائما، وهل هذا مفيد؟ أولا: ليس صحيحا أن الاحتكار ينصرف إلى مدى توزيع الملكية فى المشروع الواحد بين آلاف المساهمين أو تركزها فى شخص أو أشخاص قليلين . الاحتكار يقصد به مدى سيطرة المشروع على الإنتاج فيها يضره فى السوق من سلعة أو خدمة، ولا شأن له بمدى توزع أو تركيز الملكية فى هذا المشروع، فالمشروع قد يملكه فرد أو أفراد قليلون ولا يمثل احتكارا لأنه يواجه منافسة كبيرة من مشروعات مماثلة تعمل فى نفس الإنتاج . وعلى العكس فإن مشروعا آخر تتوزع ملكيته على آلاف المساهمين يمثل احتكارا لأنه لا يواجه مثل هذه المنافسة فى الفرع الإنتاجى الذى يتخصص فيه . وإذا كانت الشكوى قد بدأت تظهر فى إنجلترا بعد أن امتدت التخصيصية لبعض الفروع الإنتاجية التى تعرف احتكارا طبيعيا - مثل التليفونات - فإن هذه الشكوى من خطر الاحتكار الخاص لم تضاهل مع أن أسهم هذه الشركة توزعت بين عشرات الآلاف من المساهمين ولذلك فإن الملكية وتوزيعها داخل المشروع شيء والاحتكار ومدى وجود مشروعات منافسة شيء آخر .

كذلك فإنه إذا كان من الصحيح أن توزيع قاعدة الملكية بين أكبر عدد من أفراد الشعب أمر له مزاياه ووجهاته، وبالتالي يستحق أن يكون ضمن الاعتبارات التى تراعى عند اختيار أساليب تنفيذ عمليات التخصيصية، فإن أهمية هذا الاعتبار لا ينبغى بآية حال من الأحوال أن نفعل اعتبارات أخرى لا تقل أهمية، وقد تكون أكثر خطرا فى حالات أخرى . من ذلك مثلا أن الهدف الرئيسى للتخصيصية هو تحسين كفاية الإنتاج فى المشروع التى تتوزع فيها الملكية بشكل كبير، أن يفقد المالك الحافز على متابعة مشتركة وأن يقتصر اهتمامه على ما يحصل عليه من أرباح . وعلى العكس فإن المشروعات التى تتركز فيها الملكية

الموضوع الرئيسى :	المختصة :	اسم كاتب المقال :	حازم الهيلوى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب دور الدولة فى الاقتصاد مكتبة الاسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

فى يد عدد محدود - وخاصة من المؤسسات الصناعية - تميز عادة بمعرفة الصناعة التى تتخصص فيها وطبيعتها مع الاهتمام بها وبمستقبلها . وبذلك تميز هذه الملكية بأنها جادة وحريصة على تطوير المشروع وتوفير أحسن ظروف الكفاية والمنافسة مع التضحية أيضا بالأرباح الموزعة فى سبيل زيادة الاستشارات والتطوير التكنولوجى والإدارى .
١٣٠

وهكذا فإن توسيع قاعدة الملكية وإن كان مفيدا من جوانب إتاحة الفرصة لأكثر عدد من المستثمرين من المشاركة فى ملكية الأصول الاقتصادية ، فإنه من جوانب أخرى قد يجرم هذه المشروعات من المالك التخصص الحريص على تطوير المشروع بالنظر لما يملكه من حصة كبيرة فى المشروع . وهكذا فقد تصبح الملكيات الصغيرة والموزعة نوعا من الاستئثار الصناعى .

وكل هذا يثير قضية شخصية المالك . ففى كثير من الأحوال لا تهم شخصية المالك طالما وجدت الإدارة المناسبة فيكفى أن يكون المالك قادرا وراغباً فى شراء أسهم المشروع بالأسعار المناسبة . ومع ذلك فإن هناك أحوالا أخرى من المقيد فيها إعطاء شخصية المالك وزنا خاصا . هناك صناعات وصلت إلى درجة عالية من النضج حيث استقرت التكنولوجيا المستخدمة ، وتحدد الأسواق المتاحة ، وبالتالي فإنه يسهل اقتحامها ودخولها من العديد من أصحاب الأموال بصرف النظر عما يتوافر لهم من خبرات فنية أو تسويقية خاصة . ومع ذلك فإن هناك أحوالا أخرى تلعب فيها شخصية المالك دورا رئيسا فى نجاح المشروع . ففى القطاعات التى تعرف تطورا تكنولوجيا مستمرا أو حيث تكون الأسواق غير مستقرة أو معروفة بالكامل ، فإن نجاح المشروعات فى مثل هذه القطاعات يتوقف إلى حد بعيد على مدى القدرة على توفير التطوير المستمر فى التكنولوجيا أو فى فتح الأسواق الجديدة نتيجة لما يتوافر للمالك من شبكات تسويقية قائمة أو خبرات فنية متوافرة أو قدرته على استقطاب الكفايات الإدارية الخاصة .

وفى مثل هذه الأحوال فإن المقارنة لا ينبغي أن تقتصر على من يقدم أعلى سعر بقدر ما تتطلب مراعاة من يوفر أكبر فرص للتطور المستمر . فالأمر هنا لا يتوقف على السعر المعروض بل إن النجاح يتوقف على مدى وجود المستثمر القادر على توفير إمكانيات تطوير التكنولوجيا وفرص التسويق وفتح مجالات جديدة أمام منتجات المشروع . ولذلك فإن العبرة ليست فقط بما تحصل عليه الدولة من ثمن مقابل ما تعرضه من بيع الأصول ، وإنما لابد من مراعاة إمكانيات التطوير فى المستقبل فى ظل منافسة عالمية متزايدة . ولعل هذا هو الأساس النظرى لمحاولات شركات القطاع العام فى الماضى إنشاء شركات مشتركة مع الشركات الأجنبية . ومن هنا تفهم أيضا ما لجأت إليه ألمانيا الشرقية أحيانا من بيع أصول لها (طائرات) بأسعار زهيدة (مارك واحد) ، لأن العنصر الأساسى ليس ما يمكن الحصول عليه عند البيع ، ولكن زيادة القدرة الإنتاجية للمشروع فى المستقبل . وبالمثل فإننا نفهم كيف أنها - ألمانيا - لجأت إلى إلزام المشتري باستئثار أحجام متفق عليها من الأموال لتطوير المشروعات المبيعة فى المستقبل أو الالتزام بتشغيل عدد معين من العاملين لفترة معينة من السنوات .

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم البلاوى
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة في الاقتصاد (مكتبة الاسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

وهكذا نجد أن شخصية المالك وما يفرض عليه من التزامات وما يقدمه في المستقبل من إمكانيات وفروض قد تكون أكثر أهمية - في أحوال خاصة - من مجرد وجود المستثمر المالي المستعد لدفع أهل ثمن فوري في حين أنه غير قادر على التطوير في المستقبل .

وبمناسبة ما أثير من توسيع قاعدة الملكية، فإنه قد يكون من المناسب أن نشير إلى بعض الصعوبات العملية التي قد تصاحب التوسع الكبير في توزيع الملكية. فعندما لجأت فرنسا إلى بيع عدد من المشروعات الجبارة رأت ضرورة تخصيص نسبة معينة من الأسهم للعاملين وقد ترتب على ذلك بالنسبة لمصانع كبيرة جاوز عدد العاملين فيها عشرين ألفاً (مثل شركة سان جويان). أن أصبح أعضاء الجمعية العامة للشركة يقدرون بعشرات الآلاف مما يستحيل معه جمع هؤلاء المساهمين في قاعة واحدة. وقيل حينئذ إن المكان الوحيد الذي يمكن أن يتسع هؤلاء هو استاد الرياضى، وهو قد يكون مكاناً مناسباً للاجتماع، ولكنه قطعاً ليس أفضل الأماكن للمناقشة واتخاذ القرارات. وهكذا فإن التوسع في قاعدة الملكية قد يعنى مزيداً من الأعباء الإدارية مثل توجيه الدعوة إلى حضور الجمعية العامة وتوزيع الأرباح لعشرات الألوف، وغير ذلك من الأعباء الإدارية المجهدة والتي لا تساعد دائماً على زيادة الكفاءة الإنتاجية.

وسوف يكون من العبث الاستخلاص مما تقدم أن توسيع قاعدة الملكية أمر لا قيمة له أو أنه لا يستحق العمل من أجله. فهذا أبعد الأشياء عن ذهن الكاتب.

فالحقيقة أن توسيع قاعدة الملكية فيه ميزات اقتصادية واجتماعية مهمة. فهي وسيلة لتكوين طبقة متوسطة من الملاك، وهي الشرط الأساسى لقيام سوق مالية فعالة. ولكن قصدت من هذه الملاحظات التنبيه إلى أن الأمور ليست بالبساطة والوضوح، وأنه ليست هناك قواعد عامة مطلقة صالحة في كل الأحوال.

ومن المسائل الحساسة في قضية التخصيص ما يتاح للمواطنين وما يتاح للأجانب. وهي مسألة تثير حساسيات خاصة وينبغى التفريق فيها بين اعتبارات متعددة. فهناك الحاجة إلى تشجيع المواطنين على الاستثمار في أصول بلدهم، وهناك ضرورة الحرص على وجود هذه الأصول في أيدي أبناء الوطن. ومع ذلك فهناك قضايا تكنولوجية وتسويقية قد تفيد كثيراً من وجود مستثمر أجنبي يملك قدرات تكنولوجية تساعد على استمرار التطوير والمنافسة العالمية، أو قد يتمتع بإمكانات تسويقية تساعد على فتح الأبواب أمام المنتج المصري.

كل هذا فضلاً عن أهمية الإضافة إلى المدخرات الوطنية باستثمارات أجنبية تساعد على زيادة معدل نمو الاقتصاد القومي، وبالتالي زيادة الرفاهية العامة للشعب. وهكذا لا يمكن التعميم ولا بد من فتح باب المنافسة وتحليل ضوابط وحدود الاستثمار الوطنى والأجنى في صدد بيع بعض أصول القطاع العام.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حازم البلبلى
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	
المصدر :	(كتاب) دور الدولة في الاقتصاد (مكتبة الاسرة)	تاريخ الصدور :	١٩٩٩

ومن المسائل الدقيقة مسألة التقويم والتوقيت . وبالنسبة للتقويم فلا يمكن أن ينجح برنامج للتخصيصية ما لم تبع الأصول والمشروعات بشمها الاقتصادي ، وأى تهاون سيؤدي إلى تولد الشعور بالظلم لتوزيع المزايا والمدايا على الأنصار والمحاسب . وهو ما يمثل أخطر قضية تهدده مستقبل القطاع الخاص في مصر . ولذلك ينبغي الحرص في إعداد التقويم بما يوفر القناعة العامة بأنه يعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية . ومع ذلك ينبغي أن يراعى أن القيمة الاقتصادية لا تتوقف فقط على ما يدفع من ثمن عند البيع ، بل ترتبط بما يمكن أن يقدم في المستقبل من إمكانات بالاستثمار للتطوير أو للتسويق أو تشغيل عمال جدد ، وبحيث تظهر هذه الأمور كالتزامات على عاتق المشتري لصالح المجتمع .

أما بالنسبة للتوقيت فينبغي أن تراعى قدرة الاقتصاد على تقبل عمليات التخصيصية دون تجاوز لقدرة السوق المالية أو إمكانات المدخرين والمستثمرين ، وإتاحة الفرصة كاملة للمستثمرين المحتملين للدراسة والحصول على البيانات والمعلومات الكافية . وهنا أيضا ينبغي التأكيد على أهمية إتاحة المعلومات المناسبة والكافية للأفراد حتى يمكن أن يتخذوا القرارات المناسبة .

هذه وغيرها أمور مهمة في إجراءات التنفيذ في برنامج التخصيصية ، وهي تحتاج إلى مناقشة عامة توفر القناعة بأن ما يتم هو أفضل ما هو ممكن لصالح البلد ويغير مفاجات للامة أو للخاصة بقرارات لا يعرفون أسبابها . ولعله من الغريب أن تقدم الحكومة برنامجها لمجلس الشعب ، وهو برنامج طويل مدعم بالعديد من الأرقام والبيانات ومع ذلك لا يتناول بشكل كاف برنامج الحكومة للتخصيصية ومعاييرها وفلسفتها وجدولها الزمني .

وما دام الأمر يتطلب تجاوزا مستمرا بين الحكومة والرأى العام في هذا الميدان الحساس . فإن بناء الجسور للحوار والمناقشة يعتبر أمرا جوهريا .

ولذلك فقد يكون من المناسب أن تفكر الحكومة في إنشاء مجلس من الحكماء من خارج المسؤولين الحكوميين للتعبير عن نبض الناس حول هذه القرارات الخطيرة ، والاستشارة بأرائهم وانطباعاتهم ، ولا بأس أن يدخل فيها عدد محدود من الشخصيات العامة من مختلف الاتجاهات ورجال الدولة السابقين المشهود لهم بالنزاهة والحيطة والموضوعية لإبداء الرأى الاستشارى للحكومة في هذه المسائل .

التخصيصية ليست مسألة فنية فحسب بل إنها عملية سياسية يرتبط نجاحها بمدى توافق الثقة والوحي . والله أعلم .

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عماد رفعت
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٨٦
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١/٤

كلمة

حقق برنامج الخصخصة منذ مايو ١٩٩٦ انطلاقة قوية جعلته إحدى العلامات المميزة في تجربة الإصلاح الهيكلي المصري في السنوات الأخيرة، واكتسب بذلك سمعة دولية مرموقة شهدت بها المنظمات الدولية الماندة. وخلال هذه الفترة القصيرة تحققت عدة إنجازات جاءت على لسان الدكتور جمال الجيزوري رئيس مجلس الوزراء حيث أشار إلى أنها توسيع قاعدة الملكية في ٩١ شركة منها :

٣٦ بيعت أغلبية أسهمها ببورصة الأوراق المالية.
٧ بيعت أغلبية أسهمها أو كلها إلى مستثمرين ورؤساء.
١٦ بيعت أغلبية أسهمها أو كلها إلى الاتحادات العاملين للمساهمين.
١٥ بيعت حصص من أسهمها تقل عن ٥٠٪.

- تملك ١٤١٣٧٤٨ فرداً أسهماً في الطرق الأول لعمليات الخصخصة للشركات التي تم توسيع قاعدة ملكيتها.
- تملك ١٠٤٨١٣ عاملاً أسهماً في الشركات التي تم توسيع قاعدة الملكية بها بمزايا وتيسيرات كثيرة، أهمها تخفيض ٢٠٪ من القيمة السوقية للأسهم، وسداد القيمة على فترات تتراوح بين ٨ و ١٠ سنوات.

- تملك ١٦٣١٧ عاملاً ٧٤٨٥١ فدانا من الأراضي الزراعية المنتجة في الشركات التي كانوا يعملون بها، والتي تقرر بيع أراضيها لهم بتخفيضات مهمة في الأسعار، وتيسيرات في السداد تصل لأكثر من ١٠ سنوات.

- بلغت حصيلة البيع ٨٦٢ مليون جنيه خلال الفترة من يناير ١٩٩٦ حتى نوفمبر ١٩٩٨، استخدم منها ١٠٧٨ مليون جنيه في تسويات المعاش المبكر، و١٦٦٨ مليون جنيه في التسويات المالية للتأمين مع البنوك الدائنة، كما تم تحويل ٣١١٦ مليون جنيه إلى وزارة المالية.

أما مجالات العمل للعام الجديد في مجال الخصخصة فمن المتوقع أن يستمر قطاع الأعمال العام في إصلاح وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام. كما تتزايد جهود توسيع قاعدة الملكية بعد استكمال مقومات نجاح المرحلة القادمة لنوع الشركات الأقل ربحية مستثمرين استراتيجيين.

في مجال إصلاح شركات قطاع الأعمال العام:
- إصلاح وإعادة هيكلة ٤٠ شركة، لتحويل من الخسارة إلى الربح بحيث ينخفض عدد الشركات الخاسرة في قطاع الأعمال العام من ٦٧ شركة عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٢٧ شركة عام ١٩٩٩.

- إجراء معظم التسويات المالية مع البنوك الدائنة.
- الانتهاء من قبول طلبات نحو ٧٠ ألف عامل أيدوا رغبتهم في ترك الخدمة اختارياً في إطار نظام المعاش المبكر.

- تدعيم الإدارة في شركات قطاع الأعمال العام، سواء التي أصبحت تحقق أرباحاً بعد أن كانت تحقق خسائر، أو التي تحقق أرباحاً حتى يتم زيادة ربحية هذه الشركات، أو على الأقل الحيولة دون تدهور مستويات الأرباح التي حققتها عام ١٩٩٨/٩٧.

وفي مجال الخصخصة فإنه من المتوقع الالتزام الحكومة ببرنامج الخصخصة وفي هذا المجال سوف يتم:
- تطوير تقنيات وأساليب الخصخصة، سواء بالنسبة للبيع من خلال بورصة الأوراق المالية باستخدام المروحين وضامني الاكتتاب أو للمستثمرين الرئيسيين، باستخدام مؤسسات للترويج الوطنية والعالمية المحترفة.

- بيع ٦٠ شركة خلال عام ١٩٩٩ لمستثمرين استراتيجيين، بالإضافة إلى المشاريع المتبقية لدى الشركات القابضة في الشركات التابعة التي تمت خصصتها فعلاً خلال السنوات السابقة.

- الاستثمار في مساندة الشركات التي تم بيعها لاتحادات العاملين في الزراعة والنفق البري والخدمات البحرية والضاربه حتى تصبح كيانات اقتصادية نامية وقوية.

- بيع حصص وشركات خلال العام القادم بمبلغ ٤٥٠٠ مليون جنيه، يتم توزيع ٣٠٠٠ مليون جنيه منها إلى الخزنة العامة.

الحكومة..

والالتزام

بالخصخصة..

يقلم:



عماد رفعت

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٢٤٨٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصلور :	١٩٩٩/٣/٢١

برنامج الخصخصة يدخل مرحلته الثالثة

الاعتماد على المروجين الخارجيين لبيع الشركات كثيفة الديون

□ كتب مصطفى عبد السلام - وفهية أصفه

لقد استطاع خطاب مستشار وزير قطاع الأعمال أن للرحلة الثالثة لبرنامج الخصخصة الذي بدأ مع بداية عام 1999 تتخضم برنامجا لبيع الشركات المتخمة ذات الميزانية العالية من خلال مزيج من مستثمرين داخلياً وخارجياً كما يشمل البرنامج قيام وزارة قطاع الأعمال بسداد مديونية بعض الشركات من ثلث حصصها المخصصة ثم بيعها بحيث يتم دراسة كل حالة على حدة ويتم سداد الدينون للشركة في إطار اقتصادي يمتد للقطاع على سلامة الجهاز المصرفي المصري.

وقال أن برنامج الخصخصة تم البدء فيه وتولده إصلاح الأوضاع للشركات وإلزامه وقد من ثلاث مراحل: الأولى من عام 1991 وحتى عام 1996 وكانت عبارة عن مرحلة تحضير للأيام العام وإعداد الأطر القانونية للخصخصة، واختار على لها من خلال عمليات طرح لخصص في 16 شركة وبيع وبكامل الثلاث شركات هي بيسيس كوكا، والكوكاكولا والمرامل البخارية. أما المرحلة الثانية من أبريل 1996 وحتى نهاية 1998 فكانت مرحلة انطلاق سريعة، وقد شهدت للإسستات الأولية بنجاح البرنامج المصري حيث تم خصخصة 118 شركة منها 19 شركة تم بيع حصصها لثلاثة فيها، أما العدد الباقي تم تمويله لقطاع الخاص.

خطورة العمليات

وأشار مستشار خطاب إلى خطورة عمليات الائتمان المصرفي حيث تشكل - خصوصا منها في أي دولة خاصة في ظل الفترة القادمة التي سوف تشهد تدمير التجارة الخارجية - كما أن للجهاز المصرفي وسلامته دور مهم في جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول التي تطلب برامج الإصلاح الاقتصادي، وقد كان لسوء أداء الجهاز المصرفي في دول جنوب الشرق آسيا دورا أساسيا في الانهيار الذي أصفقت بهما وبخصائصها. جاء ذلك خلال الفترة التي مضتها لمس مركز بحث ودراسات التجارة الخارجية بمساعدة حلوان من دور الائتمان المصرفي في تشجيع السوق.

وأشار بأن تراكم اللجوء إلى شركات قطاع الأعمال الخاص المستحقة للجهاز المصرفي يمكن إرجاعها إلى عدة أسباب أهمها: كثرة الحاجة التي كانت تسود في مصر قبل تحقيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وطغصها أن كل شيء ملك للحكومة، وبالتالي فالمحكمة لها حجب كثيرة، ويمكن أن تصبح أسوأ من عهد الجيوب لتضخم إلى آخر. وقد أقر أن ذلك تفاقم عتية بين الشركات ومخبرها البعض، وبينها وبين الجهاز المصرفي، وأصبح من الصعب حل هذه المشاكل، بل ومن الصعب فهمها أيضا.

وأوضح بأن المحكمة كانت تتراكم أيضا في سداد مستحقات الشركات التي كانت تقوم بتقليد

مصرفيات أو خدمات لها، كما كان يدفع هذه الشركات إلى الاقتراض من البنوك وبالتالي تحمل فوائد هذه الأموال في حين لتأجيل الحكومة فوائد على مستحقات الشركات للقاهرة لديها. هذا بالإضافة للفساد الاجتماعي التي تكبدتها الشركات نتيجة لتسرع الأشخاص الذي كان يفرس على الكثير من التفتتات مما كان يخلق الخسائر بها، وتضطر لتحويل خسائرها بالبيع، وإلى نفس الوقت لتستطيع الزيادة بالكرامات البنوك لتتصل بفوائد ضخمة، وقد بلغت هذه الفوائد حتى عام 1997 حوالي 4.17 مليار جنيه انخفضت العام للنسبة إلى 2.7 مليار جنيه. هذا كله يؤكد صعوبة التحول ولكه قرار لابد من تتبنيه.

20 عامًا

كما أكد الخبراء في ثورة دور الائتمان المصرفي في تشجيع السوق على أن هناك 3 مشكلات أساسية تهدد سوق الائتمان المصرفي في مقدمتها تركن الائتمان المصرفي إلى أيدي مجموعة صغيرة من المستثمرين، واختلاف حجم الائتمان الوجهة للتجارة الخارجية، ولدى القروض الوجهة للمصرفيات الصغيرة بصورة ملحوظة.

وأشار د هشام حسين - استاذ للماسبة بجامعة عين شمس - إلى مشكلة ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري، والتي بدورها على برنامج الإصلاح الاقتصادي، والتفكير العلمي يقتضي دفع سعر الفائدة على الجنيه المصري، فهذا سيؤدي إلى التحول إلى الجنيه وبالتالي انخفاض سعر الدولار

ولكن دفع سعر الفائدة سيؤدي إلى تصدير سوق المال المصرية لأنها سلاطات في مرحلة كساد حيث أن الأرباح التي يحققها المستثمرون من خلال البورصة ستكون أقل من سعر الفائدة في البنوك في حالة دفعها، وبالتالي هناك مشكلة تراجعت قرار في هذه الحالة.

وأضاف أن مشكلة إعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام ليس في فتح أسواق بكلفة منخفضة، ولما في حسن إدارة هذه الأموال، فمعظم شركات قطاع الأعمال تعمل على فروض قصيرة الأجل وشول بها استثمارات طويلة الأجل. فلذلك من فكرة الأموال بشكل يمكن من سداد ديونيات هذه الشركات وتحسينها الرئيسية.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٢٤٨٣
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١/٢١

تمويل الصادرات

وطرح جمال حليبة للذين،
للسامد باسم للتصديقات التجارية،
الخارجية جامعة حلوان قضية نيل
الاتحاد المصرفي في تمويل
الصادرات حيث أكد على أن هناك
بعض البنوك لا تزال تفشل مع
الطبي نظرا لزيادة الضغوط الائتمانية
بعمليات التجارة الخارجية بخلاف
البنوك الأجنبية ومخاطر رفض
الرسائل التصديرية كما أن هناك
مشكلة تتعلق بعدم تناسب قروض
تمويل الصادرات مع إمكانات صغار
المصدرين حيث تلجأ البنوك شتيرة
لتقديم طلبات الائتمان لأصول بنكية
ومن كما تقوم بأعداد الدراسات
للتأكد من كفاءة المركز المالي للمصدر
وهذه الأمور يصعب وجعلها بالقر
الكافي لدى صغار المصدرين.
وثالثة هذه المشاكل تتمثل في
عدم كفاية الموارد المالية للتأمين
للاتتمان التصدير رغم الدور الكبير
الذي تقوم به الحكومات في تحسين
النمو الاقتصادي في الدول النامية
ومعها مصر، وأرجع ذلك إلى
تفصيل البنوك لتدعيم التتمان بشكل
كبير لعمليات الاستيراد على حساب
التصدير خاصة أن البنوك تفضل
على هامش ربح مقبول من التتمان
الواردات.

البنوك المتعثرة

وتناول اشرف عبدالنعم بهذه
المصال المصرفية قضية التصديقات
الاقتصادية باعتبارها للحل لمعالج
البنوك المتعثرة، وطبقا لما أكده فإن
البنوك المتعثرة يمكن تقسيمها إلى
بنوك تتعثر من فائز الخطر وهي
بنوك يحصل أن تسبب خسائر
للبنك، وبنوك مسخرة في
تحويلها، وبنوك مدعومة، وبنوك
يؤثرها ملاحظات مختلفة، وقال أن
التصديقات الائتمانية تعد الأسلوب
الأسهل لمعالج هذه البنوك، فمن
خلالها يمكن تمويل العميل والتفاهل
وإتاحة له ائحة للبرود المتعثر
في مشروعات مشابهة، وقد يصل
الأمر إلى تصفية المشروع كإحد
الطرق السريعة التي توجد بجمعية
البنك واستقراره حيث يلجأ
المستأجر من التعامل مع البنك الذي
يمر منه أنه لا يلق إلى جانب
جمعية بعد أن يكون البنك قد ربح
كثيرا من خلال التعامل السابق.
وليس كما يتحلق بدور الدولة
للتصديقات في حل هذه البنوك
للتعثره كد اشرف عبدالنعم أن هذه
الآلية تقوم بحل هذه المشكلة من
خلال 5 خطوات هي الاتصال
بالمصدر ومقايضته وتقديم طلب
التصديقة وإعادة للجدولة وإعادة
فحص طلب العميل وإصدار دليل
بمقتضى إعادة جدولة الدين
والتفاوض مع العميل والوصول إلى
هذا الجدولة وتوقيعه.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادي
اسم كاتب المقال :	حسين غيثة
رقم العدد :	١٥٧٦
تاريخ الصدور :	١٩٩٩ / ٣ / ٢٢

هل يحسم العام الحالي ما زلنا في الخصخصة؟ وهل ستشهد الشهور المقبلة عمليات ناجحة سواء بيع شركات لمستثمرين رئيسي أو بطرحها في البورصة؟

وزارة الاقتصاد تضيف على هذا السؤال بالإيجاب والإجابة تضمينها تقرير هام حصل الاقتصادى على نسخة منه. ويكشف تفاصيل برنامج الخصخصة الذى تستعد الحكومة لإطلاقه هذا العام.

ويصف التقرير أن عام ٩٩، سيكون عام الحسم وتعدد مصير شركات قطاع الأعمال العام.

ويؤكد التقرير أن العام الحالي سوف يشهد أكبر عملية للخصخصة تشمل نحو ٩١ شركة يتم بيع معظمها لمستثمرين رئيسي وبعضها في البورصة. ويلازم التقرير قيمة الأصول السوقية لشركات التي يتم طرحها العام الحالي بنحو ٢٠ مليار و ٨٤٧ مليون جنيه، كما قدرت عوائد بيع الشركات بنحو ٤ مليارات و ٢٨٨ مليون جنيه ويعمل بها ٢٥٧ ألفا و ٢٥٢ موظفا وعاملين بعد خصخصة هذه الشركات يتبقى لدى قطاع الأعمال ٦٠ شركة أبرز أدائها ١٠ مليار جنيه ويقدر عدد العاملين بها بنحو ١٠ ألف عامل و قيمتها السوقية بنحو ٨ مليارات.

تقرير: حسين غيثة

طرح ٩١ شركة
قيمتها ٣٠ مليار
جنيه للبيع
هذا العام

د. عاطف عبيد
مصر احتلت المرتبة
الرابعة في قائمة الدول
التي نفذت برنامج
الخصخصة بنجاح

نجاح الخصخصة

وأوضح الدكتور عاطف عبيد أن هناك مؤشرين لنجاح الخصخصة وترتيب لاولية الدول في تطبيقها وهما قيمة الشركات للبيعة بالمقارنة بالقيمة النظرية والمؤشر الثاني خاص بقيمة الشركات البيعة بالمقارنة بالناتج المحلي الاجمالي، وفي مصر تجاوزت القيمة الفعلية للشركات التي طرحت للبيع حتى الآن اضعاف قيمتها النظرية حيث بلغت قيمتها الفعلية نحو ٢٣ مليار جنيه مقابل قيمتها النظرية التي تقدر بنحو ٢.٧ مليار جنيه كما ان قيمة ما تم بيعه وتمصيله فعلا حتى الآن نحو ٢٪ من الناتج المحلي الاجمالي.

في نفس الراءات أكد الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال ان عملية الخصخصة تسير بخطى سريعة من اجل دفع الاستثمارات المحلية والخارجية فقد تم بالفعل بيع ٢٧٪ من شركات القطاع العام بالاضافة الى ٢٠٪ معروضة للبيع والباقي ٢٣٪ ستخرج خلال العام الحالي.

وقال ان مصر تحتل المرتبة الرابعة ضمن ٤٩ دولة نفذت برنامج الخصخصة بنجاح بعد ماليزيا ولتشيلي والمجر مشيرة الى ان الاستثمارات للعملة بمصر بشكله الجديد في ٦ مجموعات بعضها قابل للخصخصة وبعضها غير وارد طرحه للبيع على الإطلاق.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	حسين غنمة
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	١٥٧٦
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩ / ٣ / ٢٢

● البيع الفضل..!

ويطالب الدكتور محمود سالم مستشار وزير قطاع الأعمال ببيع هذه الشركات بنحو أية عمليات إصلاح وتحويل. لماذا الإصلاح إذا كانت عملية تكاليف إصلاحها تقضي فهي مثل السيارة القديمة التي يلقى صاحبها بيعها لكل مايلقظه عليها صاحبها في عداد الأموال الضائعة حيث إن يحصل عليها من المشرى.

وفي المقابل يرى الدكتور السيد طلوع رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة حلوان ضرورة إصلاح الشركات الخاسرة قبل البدء في طرحها للبيع.. فهناك شركات استراتيجية خاسرة وعرضها للبيع يعنى إدارتها لاصولها ولأمنيتها كعوامل اقتصادية وإنتاجية فلا بد من البحث عن ثبات لإصلاح هذه الشركات على أن يكون الاعتماد بالتنمية البشرية وتقليل للمخاطر المالية والإدارية أمرا ضروريا.

● إصلاح متدرج

ويضيف محمد رجب زعيم الأغلبية بمجلس الشورى إن قطاع الخصخصة لنطلق منذ « سنوات وميسير بأسلوب يمكن الدولة من مواجهة العديد من المشاكل لأننا نقوم بعملية إصلاح اقتصادى متدرج.. وهناك أمثلة عديدة. استعمال عملية الإصلاح في الاتحاد السوفييتى والبرازيل.. وغيرها من الدول.. أي في تعرضها لأزمات التصانيات جعلتها عاجزين عن الوفاء باحتياجاتها..

وهذه النقطة الأهم وهي تجربة النور الآسيوية وما تعرضت له في الفترة الأخيرة من انهيارات اقتصادية نتيجة لانهيارات البنوك رغم الكم الهائل من الصناعات المتقدمة التي جعلت الدول المتقدمة تعدد العديد من اللقادات والمؤتمرات التي تستهدف حماية إنتاجها ودعم صادراتها من إنتاج هذه الدول التي أثرت بشكل مباشر في السوق العالمية وأثرت أيضا بشكل أقوى على الدول الصناعية السبع الكبرى المتقدمة ومن هنا علينا ونحن نتكلم عن خصخصة البنوك وشركات التأمين سوف يتم طرحها أجيلا أو عاجلا ولكنه هذه تحتاج لقرار سياسى عالى المستوى.. لأن مصر دولة ناشئة وإذا فإنه يجب التدرج في طرح الأوراق المالية لمرعاة الطاعة الاستيعابية للسوق وحتى لا يحدث انهيار في الأسعار كما أنه من المنفعة العامة طرح أسهم شركات قطاع الأعمال العلم الصناعية المتجه قبل طرح أسهم المؤسسات المالية وذلك تحفيظا لهدف رئيسى من أهداف الإصلاح الاقتصادى يتمثل في زيادة القدرة التصديرية للقطاع الإنتاجى.

وهناك ان برنامج الخصخصة حقق للعمال نحو ٧٥ مليون جنيه زيادة في قيمة الأسهم التي حصلوا عليها وإن ربحية الشركات التي بيعت خصصتها وصلت إلى ١,٢٢ مليون جنيه كمسراتب كما أنه في غالبية الشركات التي تم خصصتها زاد متوسط الدخل للعمال بل لم يسقطين واحد من أي شركة في شركات القطاع العام بل وأصبحت قادرة على سد ديونها وسداد أموال لأوربين مشيرين إلى أن هناك مجموعة ديون مستحقة في مصلحة الخصخصة تتدول في نجاح لتلبية لشركات كذلك عدم رفض جميع الأطراف فهناك تباين مقيم في المصالح بما بين البائع والمشتري وبين تلك والعمال والملك يتنبأ تعلق بالصير..

● نظرة في البيع..!

ومن جانبىه أكد المستشار جميل مسعد مستشار وزير قطاع الأعمال أن العام الحالى سوف يشهد طفرة في عمليات بيع شركات قطاع الأعمال حيث يتم طرح عدد كبير من الشركات وذلك يكون برنامج الخصخصة قد سار في طريقين متوازيين.. مما الفروج بالشركات المتطرة من عثرتها والثانى زيادة ربحية الشركات منفضة الأرباح..

وأوضح مستشار وزير قطاع الأعمال أنه تم تغيير مؤشرات شركات المقاولات والسكان التي يبلغ عددها ٤٣ شركة بينها ٣٦ شركة متعلدة وتدرج هذه الشركات على ٢ شركات قابضة متتقرا التي انفضاض عدد الشركات الخاسرة في مجال المقاولات ليعتروا بين ٧,٦ شركات خلال عام ٢٠٠٠.

ويوقع المهندس جميل مسعد حدوث انفضاض اقتصادى ملحوظ في ظل اكتمال الهات السوق بهذه خصخصة شركات التأمين وقطاع البنوك وإسكان نظام مصانع السوق مما ينعكس إيجابيا على مؤشرات السوق.. وهذه بالتعميد تحتاج إلى قرار سىاى وخاصة بالنسبة للبنوك وشركات التأمين. ويؤكد المهندس عادل عبدالكريم رئيس الشركة القابضة للتأمين، والحواء بات السابق أن هناك اتفاقا مكتوبا مع صندوق النقد الدولى ولابد من تنفيذ وعدم التراجع عنه.. لهذا الاتفاق يقول بالنص بيع جميع الشركات رابعة أو خاسرة.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ثلة ابو العز
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	٩٧
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/٢٢

٩٩

اعلان الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الاعمال ان برنامج الخصخصة سوف ينتهى بالكامل فى ٢٠٠١ حيث سيتم بيع ٦٢ شركة خلال العام الحالى واعداد ٩٠ شركة للبيع عام ٢٠٠٠ وقد تقرر تشكيل لجنة لدراسة اوضاع شركات حلج القطن لتطويرها قبل طرحها، وقال الوزير ان هناك ٤ معايير تحدد قيمة بيع هذه الشركات وهى نتائج اعمال الشركة وقيمتها اصولها ومدى صلاحية المعدات وحصة الشركة من السوق واوضاع العمالة ودرجات مهاراتها ودرجة نشاط سوق الأوراق المالية والحوافز الممنوحة للاستثمارات الجديدة.

الحكومة تطرح ٦٢ شركة هذا العام :

إغراق البورصة بأسهم الخصخصة

يبيعها اثار اجتماعية سلبية لايسمح ببيعها إلا فى حدود معينة. وحدد الدكتور عبدالغالب رويشة لعلاج مشاكل برنامج الخصخصة لتلخص فى المرونة فى أسلوب البيع واعطاء الفرصة للشركات الفاسدة لاعادة هيكلتها وكذلك الخروج فى البرنامج بما يتيح الفرصة للشركات والمستثمرين لتحقيق الاستفادة الكاملة وهذا يتناقض مع التصريحات المتوالية حول انتهاء برنامج الخصخصة

اهمية التوقيت

الدكتور كريم بدر الدين - خبير مصرى - اشار الى ان المدى الزمنى لتطبيق برنامج الخصخصة يعنى نجاحه بمعنى ان برنامج الإصلاح الاقتصادى وضع فى اعتباره مدة محددة لانتهاء برنامج الخصخصة والسؤال هنا ليس عن المدى الزمنى للبرنامج ولكن عن تحقيق البرنامج لاهدافه بمعنى ان يكون القطاع الخاص نصيب اكبر من الاستثمارات عن طريق تحويل الملكية بالمفهوم العام من

البرنامج نفسه فالقيد الزمنى لا يصدق للتجاح المطلوب ، ومن جهة اخرى فإن السوق ليس مستعدا لاستيعاب كل هذا الحجم

المرونة مطلوبة

واشار الى ان المرونة فى بيع الشركات هى السبيل لتحقيق اهداف البرنامج وان هناك مصورا معينة للخصخصة ليس فقط للبيع مستثمر استراتيجى او بالبورصة ولكن هناك خصخصة جزئية ومصورا معينة يمكن تنفيذها بالإضافة الى ان بيع شركات كثيرة مستثمر استراتيجى يعد ضد اهداف برنامج الخصخصة التى تتمثل فى توسيع قاعدة الملكية واوضح د. عبدالغالب ان لكل شركة ظروفها الخاصة والتى على اساسها يتخذ القرار بشأنها فى البيع والبيع على تلك تجسيرة الخصخصة الانجليزية التى اخذت فى الاعتبار الازار الاجتماعية للشركات بمعنى ان الشركات التى يتربط على

وجاء اعلان وزير قطاع الاعمال العام فى الوقت الذى تعاني فيه اسهم الخصخصة فى البورصة من تراجع واضح وتشهد الشركات التى تم بيعها مستثمر استراتيجى مشاكل عديدة.. من هنا ثارت تساؤلات حول التوقيت الذى اختارته الحكومة لبيع هذه الشركات. وهل يمكن فى ظل هذا المناخ ان تحقق عملية طرح شركات التجارة الداخلية وطرح قطاع الكهرباء فى البورصة نجاحا ينظر؟ للدكتور عبدالغالب عبدالمجيد استاذ التمويل بأكاديمية السادات يرى ان تحديد موعد لانتهاء برنامج الخصخصة فى حد ذاته خطأ كبير ذلك ان الموضع الفعلى لانتهاء برنامج الخصخصة والذى تم تحديده مع صندوق النقد الدولى كان فى ٣٠ سبتمبر الماضى ولم يتمجدل الصندوق انتهاء البرنامج او التسريع ببيع الشركات فلماذا يحدد وزير قطاع الاعمال من وقت لآخر موعد انتهاء البرنامج ولا يقوم بالتنفيذ مما يثير القلق لدى المستثمرين. واضاف د. عبدالغالب ان التصريح ليس فى صالح الشركات المعروضة ولا فى صالح

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	هالة ابو العز
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	٩٧
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٣/٢٢

خلال زيادة نسبة مشاركة القطاع الخاص فى الاستثمارات وبالفعل أصبحت نسبة الاستثمارات فى القطاع الخاص الآن ٨٠٪ من إجمالي الاستثمارات.

واضاف ان بيع الشركات الخاسرة يتطلب بالضرورة اعادة هيكلة هذه الشركات وبالفعل خصصت الحكومة جزءا من حصيلة بيع الشركات الرباحية فى البورصة لتخصيص الاموال فى الشركات الخاسرة، وأوضح د. كريم ان مفهوم الخسارة فى شركات القطاع العام له أكثر من معنى فاما ان تكون الخسائر الاقتصادية وفقا للقيود المحاسبية او تكون خسارة نتيجة لسوء الادارة، وعندما يقرر المستثمر الاستراتيجى شراء الشركة يقدم على هذه الخطوة الا بعد الدراسة الشاملة، وعن مدى استيعاب السوق للشركات المطروحة قال د. كريم ان الشركات المصرية تتميز رغم خسارتها بعدة مميزات جانبية سواء من حيث قيمة الأصول الخاصة بهذه الشركات والاسم الذى حققته هذه الشركات فى السوق المصرية لذا فان طرح هذه الشركات سوف يجد عددا من العروض الجيدة ، و اضاف ان طرح شركات الكهرباء سوف يتخذ البورصة من حالة الركود النسبى الذى تعاني منه خاصة اذا قامت هذه الشركات باصدار سندات المرافق التى يلقى عليها utilities

من جهة اخرى اشار منحت ابو الذهب خبير استثمار الى ان عام ١٩٩٦ يعتبر عاما جوهريا فى برنامج الخصخصة حيث اسندت عملية الخصخصة الى اللجنة الوزارية التى شكلها رئيس الجمهورية ويرأسها رئيس مجلس الوزراء وكان من المتوقع ان تقوم هذه اللجنة بطرح او بيع الشركات المتبقية فى برنامج الخصخصة على نحو يحقق السيولة والثقة للمستثمرين لان برنامج الخصخصة عندما بدأ فى عام ١٩٩١ استهدف اعادة هيكلة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة، ومع بداية البرنامج كان اجمالى القيمة التقريرية للأصول المملوكة لشركات قطاع عام تبلغ ٦٢ مليار جنيه وهى حوالى ثلاثة امثال اجمالى الاستثمار المحلى السنوى فى تلك السنة، كل هذا يدعونا الى القول بان برنامج الخصخصة كان يسير بتدرج ومعدلات معقولة الى ان شهدته حركته

بعثا شديدا فى الفترة الأخيرة، مما دعا الى عدم الثقة فى التصريحات الكثيرة التى اعلن فيها عن انتهاء البرنامج وبيع عدد معين من الشركات فى وقت معين.

دلالة إيجابية

ويشير عصام مصطفى - خبير الاقتصادى - الى انه من الواضح ان العزم فى تطبيق البرنامج والتصريح بجديته فى تنفيذ البرنامج له دلالة ايجابية مما يدل على جدية الحكومة والتزامها بالخططة ولكن لابد من التاكيد من امكانية تنفيذ هذه التصريحات خاصة ان معظم الشركات التى اعلن عن طرحها غير جذابة وتعانى من الخسائر مما يدعو الى الاستثمار فى برنامج الخصخصة من خلال الاعتماد على المستثمر الاستراتيجى لانه لا يوجد بديل امام الدولة الا البيع بهذه الطريقة

واضاف ان العرض لابد وان يرتبط بالطلب بمعنى ان التصريح ببيع الشركات المتبقية فى برنامج الخصخصة يتطلب ان يكون المستثمرون مستعدين لقبول هذا العرض وليس الحديث عن البيع مجرد تصريح لفظي وقال ان اثر هذه الشركات على البورصة يكاد يكون محدودا للغاية ذلك لان الحكومة تعزز البيع مستخدم استراتيجية وليس البيع عن طريق طرح فى البورصة ولكن المشكلة الاساسية تكمن فى استيعاب المستثمرين الرئيسيين لشركة الشركات المعروضة والتى تقوم الحكومة ببيعها.

لذا فالامر يحتاج الى مرونة فى التنفيذ ودراسة اوضاع الشركات جيدا.

**الخبراء: السوق غير مستعد لشراء هذا الكم من الشركات
أسهم الكهرباء تكسر الركود
والمستثمر الاستراتيجى ليس حلا**

٦٦

تقرير

هالة أبو العز

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد حسونة
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	١١٥
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٧/٢٦

محمد حسونة

القائم بأعمال خبير التقييم بالبنك الدولي
بوزارة قطاع الأعمال العام

٩٩

تتصدى هذه الدراسة - التى نشرها على حلقتين - لقضيتين من

أهم قضايا الخصخصة فى مصر. القضية الأولى هى تطور مراحل

الخصخصة من خلال استعراض مدى زمنى يمتد لنحو ٤ سنوات

إتبعته خلاله الحكومة عدة استراتيجيات لتنفيذ البرنامج وهى

استراتيجيات تنوعت بتنوع الظروف. وأظهرت الدراسة الأسباب التى دعت

الحكومة إلى تنوع أساليب الطرح ومدى استجابة السوق لهذه الأساليب.

تجربة الخصخصة فى الميزان

ثلاث استراتيجيات وثلاث مراحل لبرنامج الخصخصة

وباستخدام المقصودات فى إطار الدعم الفنى لشركات لهذا الغرض، وكذلك أوضاع سوق راس المال والبنوك الإئتمانية وأخيراً التعامل مع الوحدات الأساسية.

لذا، البيع بالبورصة، منصف ١٩٩٥ حتى منتصف ١٩٩٧ كانت هذه المرحلة بمثابة دفعة قوية لبرنامج الخصخصة، حيث تم طرح ٢٦ شركة إقليمية فى البورصة سواء طرح أول أو طرح ثانى لتخرج الشركة إلى القانون ١٩٩٠. كذلك تم طرح شرائح من حوالى ١٠ شركات من قطاعات الأوبئة والطحين والأسكان والتسويات و ٢ شركات منتصف ١٩٩٧

بدأت هذه المرحلة بطرح أسهم شركة الشرقية لتدخين بنظام المزد المعلن، وتخلها فترة الذروة فى التفاوض سوق راس المال وأخيراً حدث بعض الركود بداية من الربع الثانى لعام ١٩٩٧ بدأت المرحلة الثالثة.

١- أهم ما قصته تلك الفترة مايلي:

١- تشكيل اللجنة الوزارية لخطة الخصخصة مع تضمين سوق راس المال فى بداية ١٩٩٦

٢- تشكيل اللجنة الرباعية لمراجعة التقييم وكافة تفاصيل الطرح حتى صياغة الإعلان

٣- البدء فى خلق نظام متبادل مع عناصر الطلب والطلب لتخفيف عكس على صورة مؤشرات عن الطلب فى السوق وأنها مضاعف الوبئة.

٤- الصعود غير المتوقع فى مؤشرات لتسوق بحيث بلغ التضخم فى التداول الثانى أكثر من ٢٦- مرة لربيع السهم ومع ذلك تمسكت اللجنة الرباعية بجمع الإلتزام وراء التضخم العالي فى التقييم للشرح الأول، فتم الإلتزام بمضاعف

تضخم، وكذلك القطاعات المؤثرة فى البرنامج مثل الإعلام والتمويل والمؤسسات الحكومية والأكاديميين على سبيل المثال، بالعمية وأمانة برنامج الخصخصة مما ساعد كثيراً على نجاح عمليات الطرح حتى الآن.

ويؤكد ذلك ما جاء فى بحث السيد الدكتور خطاب مستشار وزير قطاع الأعمال وخبير الخصخصة بالبنك الدولي، ويذكر فى سياق البحث أيضاً أن التضمنات التى وإجهت البرنامج خاصة فى بدايته فشلت جوانب سياسية وتشريعية، مثال ذلك:

للشروط فى مدى قناعة بعض أجهزة الحكومة وهما للخصخصة وبين الأجهزة الأخرى مما شكل عائقاً للبرنامج، تم التعامل مع هذه النظرة من خلال دعم الحواز مع تلك المؤسسات وتلك اللجنة الوزارية العليا للخصخصة - الخصخصة وتضمن للجان المختلفة لبعض ممثلين عن تلك الجهات.

■ وجود إتهام فى بعض الصحف لخلق رأى عام سلب لبرنامج الخصخصة، تم التعامل مع ذلك من خلال الامتثال للسيد الوزير وكذلك السادة المسئولين ورؤساء الشركات مع الصمالة وعقد الندوات العلمية وتوزيع معلومات من خلال عدة مراكز.

■ تحديد تسريعية وصلت إلى درجة رفع دعوى بعدم دستورية الخصخصة استناداً للعامة ٢٤ من الدستور التى تضمن على أن الملكية العامة هى ملكية الشعب، صدر قرار المحكمة الدستورية العليا بامستورية قانون ٢٠٣ وبالتالي عمليات الخصخصة.

■ هذا بخلاف ما ساقه بحث الدكتور مختار خنبل فى فصلات فى التطبيق سواء من ناحية -الخصخصة- أو من ناحية التقييم وتحسينها

أما القضية الثانية فتتصدى لتقييم التجربة المصرية فى الخصخصة.

من الملاحظ أن إدارة مرحلة التقييم، تخطت هذه الفترة ثلاث عمليات بيع مستثمر استراتيجى هى بيسى وكوكا كولا والتسويق للمراجيل البخارية بالإضافة لبيع ١٠ شركات تحمل فى استثمار الأراضى والإتصال العامة عامى ١٩٩٤ وبداية ١٩٩٥ للإتصالات العامة للساهمين بنسبة ٢٩-.

هذا بالإضافة إلى عمليات بيع شرائح من عدد من الشركات بلغ حوالى ١٢ شركة.

كما استلزم، فإن لتجديد خصخصة القطاعات المتعلقة بالمرافق مثل الإتصالات والكهرباء وخلافه كان نهجا ملائماً لغرض الحالة المصرية حيث جاءت عمليات طرح تلك القطاعات الشخصة فى ظل ظروف ساعدت على نجاحها، مثال ذلك:

■ وجود سوق راس تقييد بعض فى إطار تشريعى منسب وتداول فى ميسولة شخصة مقارنة بصوت ما قبل ١٩٩٤

■ وجود مؤسسات عامة فى سوق المال لصنع عتات الطرح، منها مؤسسات مشتركة وأجنبية لديها الخبرة العالمية.

■ وجود تربية وخبرة مستفادة من الأمثلة لدى قائدين على البرنامج، ولدى كافة الجهات التى يفتق عملها بالبرنامج.

■ وجود رأى لدى القطاعات المعرضة من

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : في مصر : عام
المصدر : (ملحق) البورصة المصرية

اسم كاتب المقال : محمد حسونة
رقم العدد : ١١٥
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٧/٢٦

يبدأ من ١٠ إلى ١١ أسرة في المتوسط لأغلب أفرادها.

٥. ظاهرة التقطيع، وكذلك دخول الأجانب مستثمرين في البورصة حيث لم يتم عمل أيدي على خصولهم. جاء هذا الشرائح الأولى التي استبان أغلبية السوق خاصة صغار المستثمرين وراء أي ارتفاع في الأسهم والبائس القصور التي هذه الظاهرة إلى ارتفاع غير مدعم بتخصص في هذه الشركات لتداوله أو ما كان يثير إلامكانية حدوث الركود الشديد في السوق في منتصف عام ١٩٩٧ وتوضيح مؤشرات الدخول الصاعدة من هذه سوق لكل ذلك.

٦. لضعف الكثير إلى أسعار بعض الأسهم خلال النصف الأول من ١٩٩٦ وبداية موجة الانخفاض في البورصة خاصة أسهم مدينة نصر والمبلة والصناعية ومصر للتبعية للاستبان كان في ذلك نضال تطهيرا، في الاكتتاب الأول وصلت للأفرد إلى السعر إلى أكثر من ١٠ مرات سعر طرح. ولم حاول البعض إرجاع ذلك إلى تواضع القديم، مقلدين ظروف السوق وقلها حيث لم يكن هناك مؤثر يعتمد عليه كمن أن أسهم هذه الشركات استمرت في تزايد وزيادة مقولة لعدم انشهر بعد طرح، يتضح ذلك في أسهم شركة مصر الجديدة للاستبان كان في حالي تزايد لفرها ٢١١ قط خلال عام كامل من تاريخ طرح حيث بلغ سعر السهم في ١٩٧/٧/٢١ مبلغ ٢٠.٠٠ ثم ٢١.٠٠ ثم سعر طرح في يوليو ١٩٩٦.

٧. انشراح في السوق أن يؤخذ أن هناك أسهميا متعددة وراء ارتفاع أو هبوط أسعار تلك الأسهم منها تخصيص أسهم لأرض جديدة لأصدا هذه الشركات وأيضاً ظهور مستثمرين عرب استهدفوا شراء ذلك الأسهم بالإضافة إلى أدنى سعر وأخيراً، فإن خروج مدينة نصر والمالية والصناعية مع تقاطع ٢٠٢ لعام ١٩٩١ كان بمثابة رسالة مؤكدة من الحكومة تؤكد جديتها على الخصخصة تدرج منها انتعاش في الأسواق وخلق طلب كبير على أسهم الخصخصة التي أصبحت القادرة في انعاش البورصة بفضل الطلب من ظاهرة التقطيع التي تسببت في زيادة الطلب بصورة متلاحقة.

٨. نجاح الخصخصة في أنجاش الأفراد التي كانت قد ألغقت عليها مع صندوق النقد الدولي بشأن خصخصة عدد معين من الوحدات قبل نهاية ديسمبر ١٩٩٦، مما ساعد على في تطويق مؤلف مصر في مؤشرات تادي باريس وأسواق مبرجة للدول تروي على ٤ مليون دولار.

٩. تحسين الأداء الانتخاب من الزائد للنقل إلى السعر الاقتصادي مروي بأكثر من أسباب وفقاً لما يلي:

١. بداية التيسار أسلوب لتزاد العنصر في طرح الترقية للتحاق في يونيو ١٩٩٦، تمت تهيئة عمليات بإسعار تباينت بين ٢ جنيه و٥ جنيه. أظهر هذا التباين الكبير (سواءً ٧٥٪ من السعر أن السوق غير قادر بعد على الوصول للثبات المتناسبة. كذلك فإنه عقب هذه العملية، كان هناك رد فعل سلبي من كافة الشركات العاملة في السوق والتي عرفت عن ضرورة ترك الحكومة مطلة في الشركات لإيضاها لها من بيع بصفه مشدتي الأسهم في الطرح الأول خلال التداول في السوق للثانية ليلا بعد.

٢. ثم بعد ذلك أرتجى إلى أسلوب التفتت الخلل في الطرح والذي كان يستخدم في طرح شرايع في بداية البرنامج، ولكن هذه المرة كان الإقبال على الأسهم متذبذباً خاصة في مدينة نصر ومناشها ظهرت لضرورة لعمل "تخصيص".

يشكل كبير. أصبح نظام التخصيص من العوامل غير المشجعة للمستثمر حيث أنه كان يحصل على نسبة مئوية من الأسهم التي يطبقها. ساعد على رابع عدد مرات تغطية الأسهم المطروحة الطوية إلى البداية إلى تقادم سداد قيمة الأسهم بعد التخصيص، مما حدى بالمستثمرين إلى الديالة في طلباتهم للحصول على ما يريدون بعد التخصيص طالما أن السداد مؤجل. في ظل هذا النظام وصلت مركات التطهية وبالتالي نسبة التخصيص لإرقام غير طبيعية. ففي إحدى شركات الأدوية بلغت الطلبات أكثر من ١٠٠ مرة سعر الاسهم المطروحة للبيع.

٣. بعد ذلك تم اللجوء إلى تقادم سداد قيمة الأسهم لتطوية أول، ثم يتم رد قيمة الأسهم غير المخصصة ورغم أن هذا النظام حدى من الطلبات إلى الطلبات إلا أنه تسبب في شكاوى عديدة لتاول فترة رد التالف بين التلوم وألية ما تم تخصيصها وكانت تصل إلى ثلاثة أسابيع.

٤. ونجست أليما بعد مع تطوير البورصة. أفسيرا ثم الوصول إلى طريقة السحبر الاستطاماني التي تسمح بتحريره السهم في نطاق ٧٥٪ استجابة لحجم الطلب في السوق. وتكسبت هذه الطريقة بأنها تسمح لشركة القامشة بتخصيص حصيلة البيع في حالة وجود طلب مناسب مع التقليل وسعر واحد في النهاية أو السعر الذي تتلاني منه أكبر كمية عرض من الطلب. كذلك لم يكن لماركات السهم خلال وقت محد من الجلسة تحريك العروض في التناقل.

٥. بعد ما تميزت هذه الطريقة أيضا بوضع حد أقصى لعدد الأسهم التي يمكن استثمارها فيها، وبالتالي تخدم أهداف توسيع كفاءة التلقة وأول الاستحار. وقد تم تطبيق هذا الأسلوب على عملية طرح شريفة من أسهم شركة الصوامع والأحزير في نوفمبر ١٩٩٦ بسعر ٣٧ جنيه وحركة وثقلت العملية على سعر ٦٦ جنيه. ٩. شهدت المرحلة الثانية أيضا بعض عمليات البيع استثمر وديسي. استراتيجي في عمليات بيع شركات الكو للمحولات والفسر للمرافق وللتريكات والأرقام للمشروبات.

١٠. انتهت المرحلة في النصف الأول من ١٩٩٧ بركود في البورصة. كان من ضمن المبررات التي ساهمها فيفض هو خروج الأجانب بعد تحقيق أول راسمالي سريع مستغلين تحرك أسعار المستثمرين وراء تحرك الأسهم بشكل عشوائي من مؤشرات الانخفاض وفقاً لدراسة أعدتها للكتب التي أوزير قطاع الأعمال العام أن الفارق بين أسعار طرح أسهم الخصخصة وأسعار التزود خلال الربع الأول من ١٩٩٧، كان أليما فقرة ٦.٥٠ مليار جن من الأسهم المتاحة إلى ربع المستثمرين حاملي الأسهم بينما تضائل ربع الفارق. أي الربع. إلى النصف تقريبا خلال فترة التزود التي استمرت حتى ١٩٩٨.

١١. كانت من سمات هذه المرحلة في ضوء صعوبة الطرح في البورصة لعدم وجود طلب مناسب وأيضاً لوجود عدد قليل من الشركات مبالية بالرجعة التي لصالح البورصة ما يلي:

١. شهدت تلك المرحلة عمليات بيع لـ ١٦ شركة من شركات قطاع التلقات البشري ومسابير الأول والخدمات البحرية لإتحاد العاملين الأسامين وفقاً للقواعد التي تليها ٧٥٪ خصما على تقييم الأسهم وسداد على فترة من ٨ إلى ١٠ سنوات.

٢. كذلك شهدت عمليات بيع عدد كبير من الشركات كاصول أو تصفيتها مع تحويز العمال فوصل الحد إلى ٢٨ شركة.

شجع الخاسرة في قطاع الخدمات البحرية على التقييمات التي كانت مودة للشركات التي تعمل في هذا القطاع سواء تداول الحسابات أو التوريدات البحرية أو التوكيلات الملاحية وكانت تتمتع بأية احتكارية.

٤. شهدت الفترة أيضا أعدادا كبيرة من الشركات للبيع استثمر رئيسيين تلت منها ٤ عمليات خلال ١٩٩٨ و ٥ عمليات في يناير عام ١٩٩٩، كذلك شهدت شركة ١٠ شركات إلى التلانون ١٩٩٠ من خلال البورصة من شركات من قطاع التلقات إلى شهد جهودا مبررة في إعادة الهيكلة خاصة تسوية الديون.

٥. شهدت النصف الثاني من ١٩٩٨ تصوة المؤسسات والشركات الخصخصة إلى التلقيم بأولها لإعداد قائمة مختصرة من المؤسسات التي يمكن أن تعاون الحكومة في عملية بيع استثمر رئيسي أو ضمان الاقتتاب في حالة الطرح في البورصة. كانت عملية إعادة التلانة المستخر من الخصخصة يمكن أن تفرز البورصة الاعتماد على استثمرين خاصة مع وجود استثمر رئيسي ألي الصلوة قبيلة البرمجة أو خاسرة وقد يفصل من صفات التلقة والصفاء.

٦. شهدت تلك الفترة تباينات كبيرة في استعمال تصويات الدين في أفاعات مضمرة.

٧. راجع إلى المستثمرين جزئيا أو كليا وأصايب أخرى من ١٩٩٦

٨. بدأت التجربة المصرية خلال عام ١٩٩٨ تطبيق مبدأ فصل الأصول قبل البيع لتيسير عملية البيع واستفاد الممولين في تحسين أوضاع الشركة / الفرد ومن التلوق أن تستمر تلك وتصل تكليف ذلك. ومن التلوق أن تستمر تلك الطريقة بشكل ملحوظ في استثمر لشراي لتكرار عملية تقيم المستثمرين الجاهل لشراء وحدات من شركات المطروحة وليس الشركة كإجمالي.

٩. من التلوق أن تكون سعة الفترة التلقة في عمليات الألفر صولة استثمر رئيسي أو استرلجي شخص، معانين في ذلك بتطبيع وجود المؤسسات لخصخصة في التلوق.

١٠. كذلك من التلوق في هذه المرحلة التلوق تطبيق نظام الخصخصة بترجيح من التلقيم (الأسلاف كتره). كذلك تلك بيع حصص الطيفية استثمر رئيسي أو لول بيع الحصص الطيفية بالبورصة بعد تجاوب فريق خروج شركة إلى الطلوع الخاص.

١١. تطبيق أساليب خصخصة الإدارة خاصة في الوحدات التي يصعب بيعها مثل تجاير من العرض بقتال التجاير التلطيني والألي والموقف عليه في التلوق إلى الطلوع ١٩٩٩ بعد ١٥ شهر.

١٢. من التلوق أن يفرش البرنامج تطبيق نظام الخصخصة لإدارة مع أكرات التلقة في بعض الشركات ومطابق لإلاء للتلوق ما حدث في دول أخرى مثل الهند. وأن التلقت للتطصيل.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد حسونة
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	١١٧
المصدر :	(ملحق) البورصة المصرية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٩

محمد حسونة

القائم بأعمال خبير التقييم بالمكتب الفني
بوزارة قطاع الأعمال العام



يتناول هذا الجزء - الثانى والأخير - من الدراسة الهامة التى أعدها

محمد حسونة القائم بأعمال التقييم فى المكتب الفني لوزير قطاع

الأعمال العام - يتناول تقييم تجربة الخصخصة المصرية. وتخلص

الدراسة إلى أن هناك نقاط قوة فى هذه التجربة يجب دعمها

والاستفادة منها. مستقبلا فى تطوير البرنامج حتى يحقق أهدافه بكفاءة .

تجربة الخصخصة فى الميزان:

مكامن قوة يجب دعمها ومخاطر محتملة تجب مواجهتها

م. تقييم التجربة

مكامن القوة
- التعلم من أخطاء الدول الأخرى وكذلك الصعوبات التى واجهت البرنامج بإخليا، وذلك لتحسين أداء البرنامج. وقد ثبت من التحليلات السابقة توافق معظم - إن لم يكن كل - سياسات البرنامج المصرى مع خلاصة التجارب الدولية وذلك مؤيدا بالأمثلة بداية من الإجراءات التمهيدية المطلوبة إلى اختيار القطاعات المرشحة إلى تقييمها وإعدادها لتقييم وهيكلتها وانتهاء بالسلسلة المنطقية لاستراتيجيات البيع المستخدمة وإن تلحق التركيز على عمليات البيع للمستثمرين قليلا.

- عدم القيام بعمليات إعادة هيكلة غير مدروسة لا ينتج عنها تحسين ملموس فى الأداء وبالتالى البيع، والتناجح حتى الآن إلى تسويات الديون ونظام المعاش للمكبر الاختياري خاصة فى ظل الموارد المحدودة. وجود كيان على درجة عالية من الكفاءة لإدارة البرنامج وهو المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال، بمساهمة تقارير الجهات المختصة الدولية مثل صندوق النقد الدولى والمؤسسة الأمريكية على سبيل المثال.

- وجود تقييم عالمي لإنجازات البرنامج حتى الآن مثل تصنيف مؤسسة ستاندارد آند بور العالمية للمناخ فى مصر على درجة متجانب للاستثمار. هذا بالإضافة إلى عدة تقارير متعلقة فى دراسة البرنامج المصرى

مثل تقرير صندوق النقد الذى صدر فى مايو ١٩٩٨، وتقرير البنك الدولى فى يناير ١٩٩٩، وتقارير الصحف العالمية للخصخصة مثل الإكونوميست وغيرها.

- اقبال أكثر من ٢٠ مؤسسة وبنك استثمارات عالمي سواء من خلال مجموعات أو كيانات مشتركة أو مستقلين على التقدم للقبالة المخصصة للمروجين وضامني الاكتتاب فالفرصة سانحة لاستغلال موارد تلك المؤسسات لنفع عجلة البرنامج.

- عدم انسحاق المسئولين عن البرنامج وراء الضغوط التى واجهتهم فى بدايات البرنامج للإسراع فى الخصخصة. وتركيز الجهود كما عرضنا سابقا على إعداد البنية التحتية التى تكفل نجاح البرنامج واستقراره.

- حتى فى ظل الركود الراهن فى سوق رأس المال فإن هناك إنجازا يتمثل فى وجود جهات متعددة من صنابير وشركات سمرة ورأس مال مخاطر ومقاصة وما إلى ذلك بلغت ٢٠٤ شركات، لديها خبرة متخصصة فى السوق المصرية وموارد بشرية تسمى بمصر الوقت مع اتجاه الخصخصة لتشمل قطاعات كبرى مثل ما حدث فى الاتصالات وما سيحدث فى غيرها.

- وجود شفافية كبيرة فى عمليات البيع بدءا من التقييم وانتهاء بالتوقيع. شهدتها مؤخرا تقرير أعدته استشاريين عالميين من قبل المؤسسة الأمريكية فى مايو ١٩٩٨ من

واقع الإجراءات التى اتبعت فى بعض العمليات التى تمت بالفعل.

- تضمين عقود البيع للمستثمرين أجزاء هامة خاصة بالحفاظ على العمالة، تنفيذ استثمارات معينة فى التطوير، وأخيرا عدم تغيير النشاط لتجنب المخاطر المستقبلية. فالأرض القابضة بين تجربة مصر والتجارب الأخرى المعروفة، تستعرض تصريعات برجيته بروجيل الرئيسية لتساقط للترويجات وفى الجهة التى كانت تقوم على إدارة عملية الخصخصة، والتى أقرت بأنه إلى بداية البرنامج قام بعض المستثمرين بشراء الشركات ليس بهدف استثمارية تشغيلها وإنما بهدف جعلها مخسرة وتصفيها واستغلال أصولها بالبيع أو الحصول على نصيبها من السوق فى حالة بيعها لخافس (ميكيزى كوارترى).

- الاستفهام السياسى مع جود اللجنة الوزارية لقائمة الخصخصة معثلة فى أكثر ١٥ وزيراً مما يجعلها جهة علما موقفا بها وليس عملية الحصول على التوافقات من أكثر من جهة إلى حد كبير. لحرفة قيمة هذا الوجود تستعرض ما قاله وزير الخصخصة البولوندى يانوس ليويتوفسكى، حيث أوضح أنه من أمثلة المشاكل المتعصبة فى تنفيذ البرنامج البولوندى إيتيمرت لسنوات كانت عملية ضرورية

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : محمد حمودة

الموضوع الفرعي : رقم العدد : ١١٧

المصدر : تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٨/٩

الخصخصة : مصر : عام

المصدر : (ملحق) البورصة المصرية

ظل دور اكبر للقطاع الخاص الوطني والاقتصاد حسب القطاعات. وجود اهتمام من جهات الممولة الدولية مثل الممولة الأمريكية بتوفير التمويل اللازم للخصخصة خاصة من خلال الدعم الفني، حيث رصدت الممولة الأمريكية اخيرا ٤٠ مليون دولار لاستغلالها في جهود الخصخصة سواء لقطاع الاعمال او غير ذلك. ظهر اخيرا اهتمام من بعض المؤسسات الدولية للخصخصة في عمليات تطوير الشركات وتحسين ادائها في السوق في السوق المصرية من خلال مؤسسات تتولى تحسين اداء بعض القطاعات مثل النقل والنسيج على يتطلب جهدا كبيرا في استكمال عملية اصلاحه.

٢- الحظائر الخاملة حيث ان التجربة المصرية ركزت حاليا على البيع لمستثمرين فحجب الخلف في الاعتبار نتائج الجواب الاخرى التي ظهر فيها عدم توفيق في اختيار المستثمر المناسب الذي يقدر على الولوج بالنظام التجاري بشكل مرض كما حدث في بعض الحالات في تركيا وفي ألمانيا الشرقية (تكريز) وفقا لتقارير البنك الدولي خاصة فيما يخص بالعمالة. ضاربة عملية دخول الاستثمارات الأجنبية في البورصة خاصة من وجود ندرة مستفاد من تجربتنا مستقلة في الركود الذي سادها بعد فترة الانتعاش، وكذلك ندرة مستفاد من دخول بعض الاغنياء في بورصات الشرق الاقصى الاكبر قوة من بورصتنا، ومساهمتهم في انهيائها بشكل مبكر، مما يشكل خطرا محتملا. ضرورة عمل التشريعات اللازمة لدمج بعض الخطوات والاصراعات التي تمت بقرارات وليس بتشريعات.

٣- كانت هذه الورقة محاولة لتوضيح التجربة المصرية في مقارنة مع تجارب الدول الاخرى وكذلك مع خلاصة توصيات الجهات الدولية في كيفية تنفيذ برنامج اصلاح شامل لخصخصة القطاع العام على اساس تيسر. من المؤكد اننا لم نطع كافة التكنولوجيات التي جاولنا اننعها فظلنا ان نأخذ من تفكير اراء واما عرضنا وفعالنا وحققنا سواء من تجربتنا او من تجارب اخرى، على الرغم من ذلك فان الاختلاف في تقديم بعض الاوضاع قائم لا محالة وهو من اهم اسباب التطوير للتجربة وتحسينها وصولا الى الشراكة والتعاون في برامج الإصلاح بشكل عام، وهو ما يستلزم تحسين اداء وحدات قطاع الاعمال من خلال برامج إعادة الهيكلة وتوسيع قاعدة الملكية.

بالعمل ظهرت في عمليات بيع للمستثمرين مؤخر.

١- من الممكن ان تكون عملية اللجوء لروجين عالمين سلاحا ذا حين في حالة اعطاء انطباع سلبي غير حقيقي عن شفافية البرنامج ومرونة القائمين عليه، لهذا يجب نشر فكر واسلوب التعامل مع لروجين بين المسؤولين المعنيين بشكل مكثف وسريع من خلال لقاءات مشتركة وما الى ذلك. جدير بالذكر انه جار حاليا اعداد لقاءات بهذا الهدف.

٢- استمرار ظاهرة «السهم الفلاد» التي يشكك في اتجاهات السوق من خلال عدد محدود من الاسهم مثل سهم البنك التجاري للنواي سهم موبيليل وغيرها، كما يؤكد خبراء السوق، ويضيفون ان زيادة عدد الاسهم لطرق خاصة لتكديلات كبيرة مطلوب للتلاشي هذه الظاهرة ومن الممكن ان يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا في هذا.

٣- ضرورة العمل بشكل سريع على تطوير نماذج القوائم المالية وفقا للنظام للوكيت مع الملمه والاعراف الدولية. وفي خوة في هذا الاتجاه قام الاساقون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ باستحداث قائمتي دخل ومركز مالي في ملحق ٣، ا، الخاص به. على الرغم من ذلك فالامر لا يقتصر فقط على اعداد نماذج جديدة موحدة وإنما على الشفيع بها وبكيفية اعدادها للقائمين عليها، وذلك من خلال ايجاد تطوير النظام للوجوية بالجهان المركزي للمحاسبات. ويؤكد ذلك السيد الأستاذ فؤاد عبدالوهاب مدير المكتب الفني والذي عاصر التجربة وتحمل جزءا كبيرا من مسئولية اعطاء دفعة للبرنامج منذ عام ١٩٩١، ويضيف سيادته ان ذلك سيساعد كثيرا في تسهيل عملية جذب للمستثمرين لأن بعضهم وفقا لتجارب السابلية كان يصابف بعض الشك في فهم مؤشرات وقوائم الشركات.

٤- الفرص السانحة في المستقبل - يؤكد بعض الخبراء العالمين امكان ايجاد بعض الاستثمارات العالمية الى الاسواق الناشئة الاكثر استقراا مثل السوق المصري بعد الأزمة الاسيوية. بدء الخصخصة في قطاعات اخرى بجانب قطاع الاعمال، اغلبها قطاعات ضخمه مثل البنوك والمراقف من الممكن ان يطرز جزء من اسهمها في البورصة، فاضلم في ائنائها مجددا.

٥- من الممكن ان تخلق المؤسسات المالية التي سوف تعمل في الشروع لشركائنا فرصا كبيرة من ناحية الوصول بالخاص البرنامج لمصري الى دول ليست على راية بعيدة وبالتالي هي مستغمرها، بما نخدم عملية جلب التكنولوجيا الحديثة وخلق فرص عمل حقيقية وتنمية الصادرات في

الرجوع الى البرنامج للحصول على موافقة الحكومة الائتلافية المكونة من سبعة احزاب على كل خطوة من خطوات البرنامج مهما كانت مما افاق تقدمه كثيرا (ماكيزي) كوارتلي.

١- وجود انجازات واضحة في كسب اقلية الراي العام في فترة متاسية خلال المرحلة الاولى، وللقوف على مدى اهمية ذلك نقارن تجربتنا بالتجربة البولندية مرة اخرى حيث صرح وزير الخصخصة البولندي بأنه بعد مرور اكثر من ٤ سنوات على برنامجهم ظلت عملية ائاق الشعب بمعلوم الخصخصة في «الائق الرئيس» لتقدم البرنامج ولتل عليهم «انئاق الشعب والصالح بجدى الخصخصة الشركاتهم واللاقتصاد البولندي ككل» (ماكيزي) كوارتلي.

٢- تشير المؤشرات المالية لجماليات شركات قطاع الاعمال التابعة الى تحسين مستمر، خاصة من الاخذ في الاعتبار تاليز استبعاد نتائج الشركات الاربعة للمعابة وهو مايفاق في الجدول المرفاق بهذه الدراسة.

٣- بالطبع لا يكفل تقديم التجربة الا بتقييم اداء الشركات للمعابة اقلية قبل وبعد البيع. في دراسة اعداه المكتب الفني يتضح انه من عينة شملت ٢٨ شركة من ١٠٠ قطاعات نشاطا وبيعت اقلية باساليب بيع متعددة، والحق ٢٨ شركة نظرة في لبيعات ومقررات. كذلك فقد ظهرت المؤشرات ايجابية للغاية في انخفاض رصيد القروض لخصخصة في ارتفاع متوسط اجر العامل، وفي ظهور الربح قبل خصم الفوائد والشرية وبعض المؤشرات الاخرى، وقد حازت هذه الدراسة على استعسان الجهات الدولية التي وجت نتائجها دليلا قويا على حسن اداء البرنامج، خاصة البنك الدولي.

٤- نواحي التطوير الممكن وجود اكثر من جهة تد في تصريحات عديدة ومختلفة على علاقة ببيع الشركات مما يؤخر على اسوق احياء. ضرورة عمل نشرة دورية مستقلة عن مؤشرات البرنامج، على سبيل المثال ربع سنوية، وذلك لتفادي اللقطة السالبة وعلى الرغم من وجود انجازات كبيرة على مستوى صلاات الخصخصة واللقاءات المستمرة حتى الآن.

٥- محاولة تحسين الكوادر التي تجلبها جهات الممولة لتقديم الدعم الفني والقريب لقطاع الاعمال وغيره. ضرورة وجود نظرة تشمل لعملية التقييم خاصة لشركات ضخمه الاربعة او الخمسة، حيث تعيد الضسارة السنوية بالطبع نظرا حاليها لاصول الدولة وبالتالي من الممكن تطبيق بعض اللوة في السعر الاساسي (الائني) للحد من التقييم لتلك الشركات عند تلقي عروض المستثمرين، حيث ان تجنب الضسالي هو في حد ذاته حفاظ على ثال العام وراثنا بعض المؤشرات على وجود ذلك اللوة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	كمال ريان
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	٢٦٦١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٨

بعد تراجع شركات قطاع الأعمال عن طرح أسهمها فى البورصة

الخصخصة مازالت تعيش فى جلاباب

المستثمر الرئيسى

د. عبد المطلب عبد الحميد

أوضاع الشركات وراء التوسع فى بيعها للمستثمر الرئيسى

عطية عبد الكريم

اللجنة الوزارية تحدد موعد طرح الشركات وأسلوب بيعها

د. خليل طرابعد

المصلحة تقتضى الانتظار قبل طرح

الأسهم حين عودة الأوضاع لطبيعتها

د. حائل الجوزى

الوضع الأمثل هو بيع نسبة من

الأسهم فى البورصة وطرح أخرى

لمستثمر رئيسى

تحقيق - كمال ريان

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : في مصر : عام
المصدر : العالم اليوم

اسم كاتب المقال : كمال ريان
رقم العدد : ٢٩١١
تاريخ الصدور : ١٩٩٨/٧/٢٨

اختلاف الظروف

اما التمييز بين محمد سيد بسري رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للتأمين والبرقيات فيكون ان مجموعة الشركات التي يتم طرحها للبيع في البورصة تختلف عن تلك التي يتم طرحها لاستثمار رئيسي فعملية طرح اسهم الشركات البورصة تتم عندما تخضع للشركة ربحية مناسبة تؤهلها لذلك وكذلك ان يكون الوضع المالي والادبي للشركة مستقر اما الشركات التي يتم طرحها لاستثمار رئيسي فليس الشركات التي لاتتعلق ارباحها بظواهر طرح اسهمها في البورصة ويوضح ان الشركات التي يتم طرحها لاستثمار رئيسي تكون عادة في حالة اية القيرة والتكنولوجيا والاكتابات اللازمة للتطوير والتي تعتمد بعضها لاستثمار قوي يمتلك هذه الاكتابات كما يمتلك قابلية الاسهم التي تؤهل لإدارة الشركة واتخاذ القرارات المناسبة.

ويؤكد ان الوقت خير مناسب حاليا لطرح اسهم الشركات اذ لم يكن للاكتتاب العام بالبورصة فربما لم تكن اوضاعه عدد كبير من الشركات بالقرار في طرح وطرح الاسهم الا ان اسعار اسهمها تشهد انخفاضاً غير مبرر وهو ما يجعل الشركات تجمع من طرح المزيد من الاسهم في الوقت الحالي.

ويضيف ان الشركة القابضة للتأمين ستطرح بعض الشركات للبيع استثمار رئيسي خلال الفترة القادمة منها القومية للاستعدين واستخدمت حلوان بالانشاء الى الشركة الشرقية للنشا.

ويؤكد المهندس كمال خيم رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للمصابر والطاحن ان هناك ثلاث شركات لمطاحن قوتت جميعها للصومانية طرح نسبة تبلغ 70% من اسهمها للبيع في البورصة الا انه لم تجلب عملية الطرح بسبب انخفاض الاسعار.

ويشير الى ان الجمعيات العمومية للشركات الثلاث كانت قد قررت زيادة نسبة الاسهم المطروحة للبيع من 50% الى 70% من سهم كل منها الا ان ذلك ان يتم الا بعد عودة الاسعار للارتفاع.

من الشركات مؤكدا ان بعض الشركات انخفضت اسعار اسهمها من سعر الطرح رغم حسن نتائجها.

البيع المتاح

ويؤكد الكيمسلي عامل الموزي رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للمنشآت التكميلية انه رغم ان التوسع في طرح الشركات استثمر رئيسي لا يخلق هدف توسيع قاعدة الملكية.

الا ان هذا الاجراء هو البديل للتداع على نقل حصة الزكود التي تسيطر على البورصة.

ويشير الى ان الشركات القابضة لا يمكنها العودة لطرح اسهم الشركات القائمة لها في البورصة الا بعد عودة اسعار الاسهم للارتفاع بما يشجع الشركات المودعة لطرح اسهمها. ويضيف انه في جميع الحالات يجب ان يكون هناك مستثمر رئيسي يمتلك قابلية الاكبر من اسهم الشركة لانه لا يمكن تصديق توزيع جميع الاسهم على افراد ولا تسبب في مخاطر كبيرة للشركة بسبب غياب الادارة القوية.

ويؤكد على ضرورة ان يكون لاصد للصامعين حصة من الاسهم لا تقل عن 30% من الاسهم لادارتها بشكل جيد واتخاذ القرارات التي تناسب المصالحات المتعددة.

ويشير الى ان الوضع الاساسي هو بيع نسبة من اسهم الشركة في البورصة للاكتئاب العام وطرح نسبة اخرى لاستثمار رئيسي تكون له القدرة على الادارة واتخاذ القرارات.

ويضيف للمهندس عامل الموزي ان بعض المستثمرين الرئيسيين يحاولون شراء الشركات بأسعار أقل كثيراً من اسعارها الحقيقية كما يدفعون شروطاً صعبة للشراء ومن ذلك ساهمت لشركة قوت للوقد التي تقدم المستثمرين لفرانها بسعر اقل من ذلك فحققتها الحقيقية التي حصدتها لتتجه للجهز المركزي للمسابقات كما طالب للمستثمرين الاستفادة من عدم كبير من العمل الا ان الشركة القابضة رفضت هذه العروض.

ويشير الى ان الشركة القابضة قررت استثمار ابرامات لاسلح الشركات التي تم إلغاء ابرامات بيعها للمستثمرين بسبب عدم جدية العروض المقدمة لشراءها موضحاً انه بعد استكمال ابرامات الامتلاك سيتم طرح الشركات في البورصة الا طرقت ارباحها تؤهلها لذلك أو تملكها للمالين.

ويوضح المهندس عامل ياسين رئيس القطاعات الاقتصادية والتجارية بالشركة القابضة لتصنيع المنسوجات والتجارة ان انخفاض الاسعار في البورصة يؤدي الى عدم طرح اسهم الشركات فيها.

ويشير الى ان المستثمرين ان يولوا على شراء اسهم الشركات التي تستعرض لانخفاضها المستثمر الرئيسي يقل هو البديل المناسب لاستمرار تنفيذ برنامج الخصخصة.

يحمده العديد من العوامل منها طابع الشركة وعلى سبيل المثال فان شركات الابوية يتم خصصتها من خلال البورصة حيث يتم طرح نسبة 40% كحد أقصى من اسهمها للبيع مقابل احتفاظ الحكومة بنسبة 60% من الاسهم.

ويشير الى ان شركة الجمهورية للادوية على سبيل المثال يتم حاليا دراسة امكانية طرحها لاستثمار رئيسي لانها شوه متخصصة في التاج الادوية.

ويضيف ان الشركات التي سيتم طرح اسهمها في البورصة يراعى ان تتم عملية الطرح في الوقت المناسب الذي ليس فيه اسهم الشركات من اوضاعها الحقيقية اما في فترة انخفاض فان لمصلحة للمستثمرين الانتظار قبل طرح الاسهم لمعين عودة الاسهم الى طبيعتها.

التأكد من السوق

ويقول المهندس احمد السيد رئيس مجلس ادارة الشركة القابضة للتأمين انه قبل طرح اسهم اية شركة في السوق الاوراق المالية يجب التأكد اولا من ان حالة السوق تسمح بعملية الطرح.

ويشير الى أهمية دراسة السوق واوضاع الاسهم وعدم طرح اية شركة للاكتئاب العام الا بعد التأكد من موجهة اسعار الاسهم في السوق حتى لا يتم بيع السهم بسعر أقل من قيمته الحقيقية.

ويضيف ان هناك بعض الحالات التي تم فيها طرح شركات ولم تنجح عملية الطرح بسبب اوضاع السوق ومنها شركة استثمار ابراهيم للشحالات التي تم طرح اسهمها وما يتم بيع سوى 3.5% من الاسهم.

ويوضح ان الشركة القابضة ستطرح شرائع اقسامية في شركة مختار ابراهيم للبيع في بورصة الاوراق المالية خلال الفترة القادمة الا انها تنتظر التوقيت المناسب لعملية الطرح بعد استكمال اوضاع السوق وعودة الاسعار للارتفاع بما يضمن من نتائج الشركات.

ويشير الى ان عملية الطرح سيتم بنسبة تضمن بيع اقلية الاسهم لقطاع الخاص بما يضمن لانتقال ملكيتها من شركات قطاع الاموال العام الى القطاع الخاص.

ويضيف ان هناك بعض الشركات سيتم طرحها للبيع فريدا منها المصرية للصناعات والبشر الاحمر للشحالات التي يتم حاليا دراسة اسلوب طرحها الذي سيكون حاليا استثمار رئيسي.

ويشير الى انه تقرر كذلك طرح شركة العبد للمقاولات لتيقار بالبورصة بنسبة 70% قابلة للزيادة على 51% من اجمالي الاسهم بما يضمن انتقال ملكية غالبية اسهم الشركة من قطاع الاموال العام الى القطاع الخاص.

ويضيف ان انخفاض اسعار الاسهم في البورصة تسبب الى تأجيل طرح عدد كبير

محمد سيد بسري

الشركات

التي تطرح

لإستثمار

رئيسي

تحتاج الخبرة

والإمكانيات

اللازمة

للتطوير

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٢٦١٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٠/٤

مع بدء السباق الأخير بين المستثمرين والبنوك

برنامج الخصخصة والطريق الصعب!

محسن صادق:

د. عبد المنعم التهامي:

المشترون سبب
تأخير البيع في
كثير من
الحالات



الإعفاء
الضريبي ليس
دائماً الحل
الملائم



اسم كاتب المقال : عبد الناصر محمد
رقم العدد : ٢٦١٨
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١٠/٤

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : في مصر : عام
المصدر : العالم اليوم

■ بحثنا ناصر محمد ■

دخول برنامج الخصخصة في مرحلة ليست سهلة مع البدء في طرح الشركات العامة ذات الهياكل المالية المختلفة، رغم الإعداد الجيد للبرنامج والخطوات الناجحة التي تمت لإعداد هذه الشركات لتلك الخطوة إلا أن الأوساط الاقتصادية تنتظر .. وتترقب توجهات المستثمرين تجاهها مقارنة بالجاذبية التي تحققها المشروعات القومية العملاقة في توشكى وشرق العوينات وشمال خليج السويس وشرق بورسعيد..

والسؤال الذي نحاول الإجابة عليه هنا هو : كيف ندعم الجهود المبذولة لتحقيق أكبر نجاح لهذه المرحلة من الخصخصة؟ .. وتخطي الطريق الصعب؟.

والعربية للسجاد والمنوشات 64,5 مليون والشرقية للكتان والقطن 24,4 مليون ومصر للفزل والنسيج الرفيع/ كبر النوار 603 ملايين والأهلية للفزل والنسيج 461,5 مليون والمصرية للفزل ونسيج المصنوف «دوتكس» 306,9 مليون، المصنوف للفزل والنسيج 205,5 مليون، المصنوف للفزل والنسيج 501,1 مليون جنيه والمصنوف للملابات المناعية للصيرير والظن «داسكو» 1,7 مليون جنيه والمصنوف للأصصال الهندسية 611,8 مليون ومصر الوسطى للفزل والنسيج 326,6 مليون، وشوربيجي وتركينا بعد البيع 311,2 مليون، والوجه القبلي للفزل والنسيج 149,3 مليون جنيه والمصنوف لتجهيزات الجوت 20,4 مليون جنيه والنسيج

للهندسة المعمارية 32,2 مليون، والنسيج للتجهيزات 114,1 مليون، واستكتورية للمنتجات الهندية 131,2 مليون، والنسيج للهندسة والتجهيز 31,4 مليون والنسيج للمطروقات 3,7 مليون، وفوسفات البحر الأحمر 11,8 مليون والنسيج للخراياوات والنسيج مسودناج 4,3 مليون والمصرية للأحذية «باتا» 42,8 مليون والنسيج للأحذية «سبيكو» 105 ملايين وبطاس العامة للمقاولات 94,3 مليون، وتعتبر أعمال الاستمات للملح 206,7 مليون جنيه.

شركات استثمارية

ويقول الدكتور سميت حسنين استاذ النسيج بالجامعة الأمريكية إن الحديث حول المنافسة بين شركات قطاع الأعمال والمشاريع الكبرى يتلونا إلى الحديث عن فرائض المستثمرين المستثمر الصغير وهو الذي يريد أن يحصل على حصة ثابت دون أن يتعرض للمخاطرة قد أيضا خطأ المصنوع .. على حد تعبيره .. عندما قرر النسيج في البورصة وهذه الفرصة تتجهب للخسائر التي لحقت بها غير مستعدة لتكرار التجربة مرة أخرى إلا إذا تم طرح نوهيات من الأسهم ذات جاذبية خاصة مثل الكوبره والتبرول والتعليقات.

مليون، وتجارة الكوموايات والمعادن 165,2 مليون جنيه، والنسيج العامة للمقاولات 48,2 مليون، والعربية العامة للمقاولات 56,3 مليون جنيه. ويتضمن برنامج العام القادم كلا من شركة النصر للفوسفات تحتاج إلى 55,4 مليون جنيه والمصرية للجاساسات والمصالح 176,8 مليون، والمصنوفات العامة 19,6 مليون ومصر للألبان والأغذية 57,9 مليون جنيه والمصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف 206,4 مليون والمصرية للصناعات الميكانيكية 33 مليون جنيه وشركة النقل النهري 5,6 مليون، والقاهرة للمعادن 70 مليون جنيه. والمصالحات والهندسة 39,1 مليون والشرقية للأحضان 107,8 مليون والنسيج للصناعات والاستيراد 41,1 مليون، والنصر العامة للمقاولات 1,1 مليار جنيه و«واو» التجديد للمقاولات 41,6 مليون جنيه وبورسعيد للفزل والنسيج 39,6 مليون.

أصناف الشركات

وبرنامج عام 2001 يضم شركات للخدمة لتجارة للتسويجات وتحتاج إلى 1,1 مليون جنيه، ومصر حلوان للفزل والنسيج 762,4 مليون، ومصر الحرير الصناعي 357 مليون جنيه، والنقليات للفزل والنسيج 210,9 مليون ومصالح للفزل والنسيج 20,8 مليون والشرقية للفزل والنسيج 96,9 مليون والقاهرة للصباغة والتجهيز 56,8 مليون جنيه

تؤكد المؤشرات الأولية أنه تم مسكرا حسم السباق لصالح المشروعات العملاقة وهو ما يظهر من توجه العديد من كبار رجال الأعمال إلى الاستثمار فيها تساهم البنوك، بالطبع كل ذلك يمثل إضافة للاقتصاد المصري ولكن في اتجاه واحد يجهلنا نخرج للموضوع لتفاني العام من أجل حل هذه المعادلة المستعصية لتحقيق الجذب لهذه المشروعات وفي نفس الوقت لتتزايد برنامج الخصخصة بحيث لا ينفذ مصداقيته أو اللجوء إلى بيع الشركات بأقل الأسعار.

وأوضح صفيحة المعادلة تشير إلى أن برنامج الخصخصة خلال الفترة القادمة والتي تنتهي عام 2001 يضم شركات لتتطلب المزيد من الجهود لبيعها نظرا لارتفاع قيمة التبريدية المستحقة عليها رغم الجهود العديدة التي قامت بها وزارة قطاع الأعمال أقسام من أجل إصلاح هذه الهيكل.

ويتضمن من قراءة البرنامج أن برنامج الخصخصة حتى نهاية العام المالي يضم بعض الشركات التي تحتاج إلى ضخ أموال جديدة لإصلاح هيكلها المالي ومن بينها الطوب الرملي والتي تحتاج إلى 159,4 مليون جنيه، وبورسعيد للأسمدة 17,4 مليون جنيه واليلاستيك الأهلية 23,8 مليون ومصر للهندسة والمعدن - مكار 46,9 مليون جنيه، والمصرية لتجارة المنسوجات 3,5 مليون ومصر لتجارة الخارجية 64,5 مليون جنيه والمصرية للمعدات الكهربائية 251,6

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عبد الناصر محمد
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	٢٦١٨
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٠/٤

ويشير محسن صادق إلى أنه من ضمن المشاكل التي تواجه الحكومة أثناء تجهيز الشركات للبيع الديونىة المستحقة عليها لصالح البنوك ولكنها تقوم في سبيل ذلك بسداد هذه الديون بحيث أن المشتري يقوم بسداد الشركة بالسعر الحقيقي دون وجود التزامات مالية مستحقة لأي بنك وفي كثير من الأحيان نجد أن المستثمرين يريدون أن يقرضوا بأنفسهم- بعملية الجدارة مع البنوك حتى يستطيعوا من وراء ذلك، وهذه العملية تستغرق وقتا طويلا في المفاوضات بين الحكومة والمستثمرين.

.. ويضيف محسن صادق أن المشتري في كثير من الأحوال هم السبب في تأخير عمليات البيع حيث أنهم يتفاوضون في عمليات التفاوض عن تكلفة الاستثمار في العمالة، وتكلفة فتح الأسواق كتكلفة تمويل المشروع أثناء تنفيذ.

ويضيف الدكتور عبدالمنعم التهامي أنه عند الحديث من مستثمر رئيسي يجب أن يكون الحديث عنه بيع شركة عامة عند القيمة الاستثنائية للأصول حيث أن المستثمر يوازن عادة بين شرائه لشركة جديدة وبين إقامته ذات المشروع في منطقة من المناطق الصناعية الجديدة التي تدعو للحكومة المستثمرين للاستثمار فيها.

وعن الأصوات التي تتعالى في الوقت الحالي بمنح المشتري الجديد لشركات قطاع الأعمال إعفاء ضريبي لمدة 5 سنوات يؤكد الدكتور عبدالمنعم التهامي أن الإعفاء الضريبي ليس هو الحل للأزمات، حيث أننا ننظر للدولة كليا وحصولها من الضرائب ومدى التأثير الذي يصيب الحياة الاقتصادية بصفة عامة فالتوسع في الإعفاء الضريبي معناه لجوء الحكومة إلى الديونىة المحلية لتمويل الانخفاض في المصروفات وهذا يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، ومن ثم تعرض معدل الانجازات الاقتصادية التي تمت خلال المرحلة القادمة لهزة عنيفة.

توقف بيع 12 شركة

يقول محسن صادق رئيس للركز الديونى للإدارة إن الخسارة في التقييم وأسعار الشراء تسببت حتى الآن في توقف إجراءات بيع 12 شركة عامة تقريبا وهي ستالكو وميتالكو، وأبو زعبل للأسمدة والتي استغرقت مفاوضات البيع بالنسبة لها أكثر من عام، والطوبى الرملى، ومصر لطابع الاطلاق، ومغتال أبراهيم، وفندق كوزموبوليتان، والمصرية للنشا والخميرة، والدلتا للأسمدة، ومصر للاستثمارات والأنتاج السيتمائى وفرا، وتنتالكو، والمصرية لصناعة الجلود.

ويضيف الدكتور حسنين أن الحديث في المرحلة السابقة كان يركز على ضرورة الاستعانة بالمستثمر الرئيسي أو الاستراتيجي لكي يشترى العروض من الشركات ثم يقوم بتتميتها وتطويرها حتى تحقق مكاسب ومن ثم يرتفع سعر السهم على أن يقوم بنفسه بطرح أسهم الشركة للبيع من خلال البورصة ويحقق من وراء ذلك أرباحا وأعمالية.

وطالب الدكتور منحت حسنين ضرورة التوجه أكثر إلى المستثمرين الرئيسيين خلال المرحلة القادمة دون اللجوء إلى السعر والشروط، ويجب أن تعبر القيمة البيعية عن حقيقة أصول والشاحية الشركة بشكل واقعي، وإلا فسوف تتركز الشركات في برائش 2001/2000 لن تباع.

ومن المشروعات الصلاة يشير الدكتور منحت حسنين أن المستثمر الصغير والمتوسط لن يستثمر فيها، بل من يذهب إليها هو المستثمر الكبير مدفوعا في سبيل ذلك من البنوك ومع ذلك فإن هذه المشروعات يجب أن يكون الاستثمار في

مراحلها الأولى على المستوى الديونى، وذلك عن طريق المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، ومن ثم تكون مصر منقطة جاذبة للاستثمارات العالمية وتكون ما هو متاح من أموال لدى المستثمرين المحليين أو البنوك لشراء الشركات العامة.

حروف سود

الدكتور عبدالمنعم التهامي استلذ التحويل والاستثمار بهامة 6 أكتوبر يؤكد على أن تصنيف المستثمرين لشراء هذه الشركات عملية صعبة خاصة أنها غير جذابة بالدرجة الكافية، بالإضافة إلى أن ظروف السوق حاليا غير مناسبة من حيث الإقبال على الأسهم والأوراق المالية لذلك يرى ضرورة أن تكون القيمة البيعية لهذه الشركات مناسبة، خاصة أن الأسعار في السوق ضاقت إلى نفس المستوى الذي كان سائدا قبل بيع شركة مصرية مصر للأسكان وأن مضاعف الربحية السائد في السوق حاليا يتراوح ما بين 7.5:7.

وطالب الدكتور التهامي بعدم اللجوء في الأسعار وأن تكون التقييمات وفقا للإيراد المتوقع لكل شركة وريحية الجنيه في الأجل المتوسط وليس وفقا للقيمة السوقية لأصولها في الوقت الحالي.

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
الموضوع الفرعى : في مصر : عام
المصدر : العالم اليوم

قائمة الشركات التي ستطرح للبيع 2001

سجل رقم		حساب التكاليف	البيان	اسم دفتر الحساب	رقم
97/97	97/96	97/97			
-5.981	123	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	1
-356.064	-146.942	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	2
-41.348	-123.979	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	3
-36.262	-73.969	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	4
-39.894	-34.430	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	5
-3.696	-39.847	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	6
11.232	-32.743	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	7
-11.906	-16.612	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	8
3.464	-1.827	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	9
-13.282	-9.408	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	10
479	-6.164	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	11
-583.734	-214.199	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	12
-73.349	-74.490	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	13
-72.980	-73.300	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	14
-36.064	-33.983	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	15
-46.699	-48.487	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	16
-41.238	-28.438	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	17
-44.463	-119.467	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	18
613.368	-114.809	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	19
19.273	-67.643	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	20
13.138	-79.644	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	21
-5.702	-39.977	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	22
-39.989	12.264	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	23
106	31.073	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	24
-37.361	-46.908	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	25
-32.936	-13.379	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	26
-12.744	-19.966	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	27
-16.061	-9.246	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	28
1.486	1.048	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	29
106	246	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	30
14.274	-46.761	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	31
-16.663	-9.784	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	32
-4.178	-6.644	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	33
-66.594	1.638	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	34
8	1.337	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	35
-16.393	-18.093	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	36
-21.733	-19.888	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	37
-19.814	-37.473	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	38
18.998	-39.814	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	39
-32.119	-97.340	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	40
-36.782	-33.399	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	41
668	193	297.077	القول والصور والصور	القول والصور والصور	42

<p>تتم القائمة الأخيرة بـ 43 شركة التي قام بعضها في 2001، 43 شركة والتي 1 شركة لتصبح شركة قائمة في السوق والتوسع واللجوء إلى الشركات الملازمة لتسويق المنتجات الطاجية و شركة داي التي تفتتح الفجوات والتجارة مؤدية 5 شركات تهيئ القائمة للمصناعات الوطنية تحتوي 20 شركة في القائمة</p>	<p>المصناعات المعدنية و شركات تهيئ للملابسة والصناعات والسيارات ورفكتين من القائمة للمصناعات الكيميائية، وللا شركات تهيئ للملابسة لتصنيع رفرك واعدة من القائمة لتسويق الزواجر، ورفرك في طاح الخشب البيرو وشركة في طاح البيرو وشركة في طاح البيرو.</p>	<p>في طاح الخشب و في طاح الخشب و في طاح الخشب</p>
--	---	---

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نعمان الزياتي
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	١٦٠٦
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٠/١٨

يعتبر برنامج الخصخصة المصري من أنجح برامج الخصخصة في العالم، حيث ساهمت مجموعة من العوامل على نجاحه نظراً لثقلها وتوقيت البرنامج، والإجماع الشعبي والسياسي وسرعة التنفيذ المتابعة الجيدة.

وكان برنامج الخصخصة لا بد أن يحوي في طياته بعض السبلات وخاصة المتعلقة بهيئات العمال وشروط التقييم وظروف العمل الجديدة، مما جعل المسئولين عن الخصخصة يسارعون بإيجاد علاج لهذه المشاكل منذ بدء عملية الخصخصة لتسير معه بالتوازي وفي كل مرة توضع الحلول المناسبة لتطبيق المشاكل والمتغيرات الخاصة بها.

مما يؤكد نجاح تجربة الخصخصة المصرية بالحل الجذري الممكنة. وتجربة الخصخصة في مصر آخر حيث معها تجربة أخرى فريدة ستطرح على مقدمة البحث تبعاً. وكان لتركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات السبق في رصد هذه التجربة وطرحها للنقاش وهي عرض وتقييم التجارب الإدارية لتحول شركات قطاع الأعمال العام إلى الخصخصة وتأييد الحاضرين باهتمام الحاضرة التي ألقاها، عصام رفعت رئيس تحرير الأهرام الاقتصادي حيث بشكل وجهه نظر متميزة لموضوع الخصخصة وكان بشكل الجانبي الإعلامي لعملية الخصخصة، واستعرض فيها مشاكل التحول نحو الخصخصة عارفاً بالحاضرين بدءاً من تعريف الخصخصة ودرجة الترابط بين العولة والخصخصة والاتجاهات الجديدة في الثمانينات والتسعينات ثم طرح مجموعة من التساؤلات حول عملية الخصخصة وآليات المخرجات يمكن أن تطرح للخصخصة وكيفية تنفيذها ولن تباع، هل للمصريين أم للعرب أم للأجانب؟ والأساليب المختلفة للخصخصة وتجارب الآخرين في هذا المجال ثم المشاكل التي نتجت عن الخصخصة وكيفية مواجهتها والأسلوب الأمثل لعملية الخصخصة ثم الشروط التي يجب توافرها لنجاح عملية الخصخصة. ودار حوار موسع مع الحاضرين حول عملية الخصخصة التي طالت بعض المخرجات ولم تطل الأخرى والعقبات المستقبلية لهذه العملية وأوجه الدروس المستفادة من التجارب السابقة التي عشناها في أواخر هذا العقد، بالإضافة إلى استشارات البعض عن خصخصة البنوك وعمليات الدمج ثم أخيراً علاقة الاحتكار بالنمو التجاري.

عصام رفعت:

الرؤية السياسية

وراء نجاح

برنامج الخصخصة

نعمان الزياتي

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نعمان الزياتى
الموضوع الفرعى :	ل مصر : عام	رقم العدد :	١٦٠٦
المصدر :	(مجلة) الاهرام الاقتصادى	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٠/١٨

في البداية أشار أ. عصام رفعت الى موضوع الخصخصة كمفهوم يعرض في طبائعه القديم والجديد هو جديد بالنسبة لنا ولكن قديم بالنسبة لأم ومجتمعات أخرى وله تطبيقات في دول سبقتنا من أكثر من عقد. وهو يمثل جزءا من النظام الاقتصادي العالمى الجديد فهو أحد أضلاع هذا الثلاث وهو مع البنك الدولى وصندوق النقد يمثلان ضلعين من أضلاع النظام الاقتصادي العالمى الجديد. فالبنك الدولى انشئ في ١٩٤٥ في أعقاب الحرب العالمية الثانية لإعادة البناء، والتعمير في دول أوروبا التي دمرتها الحرب ومنذ حصول الدول القارية على استقلالها اتخذ البنك جانبا هاما لتمويل المشروعات في الدول النامية، ثم صندوق النقد الدولى والذي انشئ لإعادة الاستقرار القومى للنظم النقد العالمى واتخذ دورا هاما بالنسبة للدول النامية التي استقلت منذ عام ١٩٦٠ من خلال إعداد دراسات وسياسات الخصخصة لمواجهة المشاكل في الدول النامية، ومن ثم زادت أهمية في الفترة الأخيرة لمساعدة الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمى وإتباع آليات السوق الحرة. ثم أخيرا منظمة

التجارة العالمية التي انشئت عقب جولة أوروهاوى ١٩٩١ وتمثل الضلع الثالث للنظام الاقتصادي العالمى الجديد.

الخصخصة ليست جديدة بل هي تطورت لتصبح جزءا من النظام العالمى الجديد للخصخصة في الدول التي اقتصاد السوق وهذا التحول يتناول جانبين عامين الأول خاص بتوسيع القطاع الخاص والثاني بيع مشروعات القطاع العام للملكة للدولة أو الأفراد أو القطاع الخاص.

ماذا الخصخصة ؟

ولقد حتمت الظروف التي عشناها هذا التحول نحو الخصخصة ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها: مواجهة زيف الفساتير المستمر والتي تعطلها ميزانية الدولة والمجتمع، كذلك لتوسيع أداء القطاع العام من خلال إدارة جديدة ذات كفاءة وبأسلوب إدارة القطاع الخاص، وثالثا: توسيع دائرة الملكية عن طريق بيع جزء من المشروعات عن طريق الأسهم وبهذا تتم الرقابة الفعلية على المشروع ولاستقطاب رؤوس الأموال بالإضافة الى أهداف أخرى كثيرة سبق ذكرها في أماكن مختلفة وبمير المسحط والمجالات والأذمة والتليفزيون ويمكن القول إن هناك اتجاهات ومفاهيم عالمية ومحلية أدت الى هذا النهج بعضها يرجع لأسباب سياسية واقتصادية عالمية ومحلية ، فتلذكان الاتحاد السوفيتى وروسيا تشكلت تجارية كبرى جعلت المستوطنين يهاجرون بسرعة لاجراء عملية الخصخصة.

ورغم هذه للتغيرات العالمية مارينا نظم بسوق عربية مشتركة أومنظمة حرة لكن هناك عقبات كثيرة تعترض قيام تكتل عربى ، كذلك ظاهرة الهندسة الوراثية طغت على السطح في العقد الأخير وأصبح نرى مساييرص بالاكل للهندس والاحتفاظ آثارها وتطورها في القطاع الزراعى والحيوانى.

بالإضافة الى ثورة الاتصالات وما صلبعتها من تكنولوجيا متقدمة مما أحدث طفرة في التفكير وفى النمط الصناعى الذى اعتمدنا عليه لسنوات فانتقل المجتمع الصناعى الى مجتمع الخدمات تاركا المجال الصناعى لغيره من الدول الثانية، وبسخت الخدمات فى عصر العولمة لتحل محل مرتبة عالية جدا فى الناتج القومى الإجمالى فلأوروبا وأمريكا أصبحت تمثل أكثر من ٧٠٪ من حادته المثل القومى، وصورت الخدمات مجالات كثيرة تتعدى ٣٢٤ مجالاً من خدمات مالية ومعلوماتية ونقل وكلها تمثل تحت نظام آليات السوق مما أدى الى بروز قوة اقتصادية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى أن أن نعرف كيفية التعامل مع هذه القوة الاقتصادية وكيفية الاندماج في هذا الاقتصاد من خلال إيجاد دور إيجابى لنا على هذه الخريطة الاقتصادية من خلال الآلية الجديدة لتقسيم العمل والمشاركة في إنتاج نسبة من للمكونات الصناعية الداخلية في إنتاج سلعة ما أو مكون خدماتى ما.

من أين نبدأ ؟

لو نظرنا الى الخريطة للصناعية لوجدنا أكثر من ٢٤٠ شركة صناعية قطاع عام فهل نبدأ بالشركات الخساسة أم الربحية، بالصغيرة أم بالكبيرة كلان علينا أن نجد الإجابة الصحيحة قبل الإقدام على هذه التجربة وكل جزئية لها إيجابياتها وسلبياتها وتعتمد على النشاط الاقتصادى ككل.

وبخلاف الخصصصات فى الأخرى في دائرة الخصخصة... هل نبدأ بها أم يتم تجهيلها لمرحلة قادمة... كان علينا أن نستفيد من تجارب الآخرين، فاندلثرا قطعت شوطا كبيرا في عملية الخصخصة، حتى نخلص مرفق للصرف الصحى حيث اشترى المستثمرون محطات للصرف الصحى القديمة وأنشأوا عليها فنادق وأنشأوا محطات للصرف الصحى خارج المدينة.

الآن للخصخصة مطروحة لكافة القطاعات فى البلد وعلينا أن نبحث فى الأروايت وفى التوزيع، ولايصح أن نلرح شركات للخصخصة فى كل ركن فى البورصة علينا أن نفتقر التوليت السلم حتى لايفسر بالقتصاد البلد.

البنك الدولى
وصندوق النقد ومنظمة
التجارة مثلث النظام
الاقتصادى الجديد

الخدمات تمثل أكثر من
٧٠٪ من الدخل القومى
لأمريكا وأوروبا

علينا أن نتخصص
فى مكون من مكونات
السلع العالمية.

خصخصة الصرف
الصحى فى إنجلترا

مجلس تنظيمى
لحماية السوق

المصرى بعد
الخصخصة

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	نعمان الزبيلى
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام	رقم العدد :	١٩٠٦
المجلد :	(مجلة) الاهرام الاقتصادية	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٠/١٨

مجلس تنظيمى للخصخصة

والذين يريدون بأن الخصخصة هي عملية انسحاب الدولة كاملة من الأنشطة الاقتصادية خاضعة لأن دور الدولة هام جدا في مرحلة الخصخصة ولا يعد مرحلة الخصخصة لعملية المستثمرين من الاحتكار ومن انعدام الجودة... فلا يمكن بأي حال أن تحتكر شركة ما ٢٥٪ من السوق فلا احتكار مفرط بالاستهلاك وعلى الدولة أن تراجعه لك منذ بدء عملية الخصخصة وفي نص العقيد البرية مع الأطراف الآخرين من خلال منح الاحتكار، وتطوير وتحسين الخدمة وتوزيع مآثرها والمحافظة على الأسعار من الارتفاع ولا مبرر والاستفادة من التجربة الإنجليزية في ضرورة أن تقل الأسعار ٥٪ من معدل التضخم ويرجع المعدل ٣ سنوات لحسبة الطرفين وعلى ضوء التغيرات الحادثة في السوق الإنجليزي وما يقدم مصلحة المستهلك أولا. لذلك لابد من إنشاء مجلس تنظيمى للخصخصة تمثل فيه الشركة ومصالح المستثمرين وممثلين من الدولة ليكون منظما للسوق وبالصما

لأياته بمنع الاحتكار والصحة المستهلك. فمن يحصى المشترك من ارتفاع أسعار كروت التليفون المحمول من ١٠٠ إلى ٢٠٠ جنيه، هل هذا في المعدل أم تلاعب مقصود؟

فكيات السوق لتسمح بتزويد الفاظ القطاع العام السابق من أن هناك تلخيف من الشركة للدولة للكروت أو أن هناك خلطا بسبب عدم الاستيراد وغير

لذلك

لرقابة الدولة اهم في المرحلة الجديدة ونورها يلقى الدور السابق في صلاحية المتواطئين والمتلاعبين في السوق وهي آلية جديدة تحتاج لجهد كبير لتنظيم فاعل جيد. فلايصح أن ترتفع أسعار بعض المشروبات بأكثر من ٢٥٪، ولايصح أن تباير بعض الشركات المخصصة بالجوار العمل على الاستغلال بالهزائمات تمسقية ليرضاهما العامل لأشراهم ولاأنا.

أما في حالة البيع لمصريين أو لجانبي لابد من تحديد القواعد تحديدا واضحا وعادلا، وهل البيع عملية مثقلة أم جزء من الشركة أو المشروع ، لابد من تحديد نسبة معينة، في أمريكا الأجانب لايمتلكون أكثر من ٢٠٪ من المشروع وإذا تملك أكثر من ذلك لابد من إبلاغ الجهات المختصة بذلك، وفي إنجلترا لايتجاوز النسبة ٢٥٪، والتصويت لابتدى ٢٠ في المائة.

البيع للمعال

وحول تجربة بيع للمشروعات المعال قال أ. عصام رفعت : هناك حالات لمعال تملك بعض المشروعات وحالات أخرى بالقانون(اتحاد مسلمين) المعال يتكون ١٠٪ من الأسهم المطروحة بتخليصه، والتملك ليس اسما بل لاتحاد المساهمين، والمعال الذى يخرج إلى المعال تظل ملكية لاتحاد المساهمين حتى لايبهها في البورصة. ونحن نعلم جيدا أن هناك عدة أساليب للخصخصة:

- من خلال بيع والأسم (بيع في شكل أسهم وتلخر في البورصة)
- تستثمر رئيسي أو استراتيجي
وهنا يثار كلام كثير حول المستثمر الاستراتيجي وقد تطلعا من خلال التجربة أن الاستثمار الاستراتيجي لابد أن يضع نقدا أجنيا، ويترتب المعال يزيد من فرص المعال وأن يساعد على التصدير.

ولقد رأينا أن اجور المعال في بعض الشركات للخصخصة زادت بالفعل.

وحول سؤال من خصخصة الادارة دون أن يقار المعالون في المشروع قال أ. عصام : لابد أن أعطى الادارة كل الحقوق والواجبات الموجبة في القطاع الاستراتيجي وأن نمثل هذه الثقالة لدى أجهزة الدولة ولكن علينا أن نتعمل وأن نشير بمسب خطي ثابتة لأن هذه الاجراءات تمس الكيان الاجتماعي للدولة وأن نختار التوقيت المناسب لطرح الشركات في البورصة ولوق كل هذا لابد أن نراعي الشفافية ونحن نجرى عملية الخصخصة لأنها الفباء للخصخصة فمن طرفها يمكن أن تجذب مستثمرين واستثمارات كثيرة وأن نعمل في السوق حتى يكون التقييم سليما والمعاد سليما لا يفسر بمصلحة المجتمع والدولة فعملية التقييم عملية مضنية لكي نصل إلى التقييم الحقيقي للمشروع ولا نضل أي عنصر من عناصر التقييم فنعصر واحد، كمثل بهم عملية التقييم من جذورها ولتقل إلى ماحدث لشركات التجارة الداخلية حين أشفوا. عنصر الشهرة فقلب الموازين وأسا على عقب وأبعد التقييم من جديد.

وأن تتضمن عناصر التقييم القيمة الحقيقية بالسمعة اليوم والقيمة الاستيعابية بالإضافة في مراعاة المنافسة في طرح المشروع للبيع متجنبين القرابة ودرجاتها المختلفة ونسب التملك...

من يحصى المشترك
من ارتفاع أسعار كرت
التليفون من ١٠٠ إلى
٢٠٠ جنيه

حجج القطاع العام

يردد هارجال

الاعمال أيضا

ضرورة علاج

مشكلة المعال المبكر

لأنها تضر البنيان

الاجتماعي

، خصخصة البنوك

وارددة ولكن التوقيت

هو الهدف

الموضوع الرئيسى : اسم كاتب المقال : نعمان الزياتى

الخصخصة

رقم العدد : ١٩٠٦

فى مصر : عام

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١٠/١٨

(مجلة الاهرام الاقتصادى

وقد ألت التجريبية المصرية بدلوها فى عملية الخصخصة وخرجت بنتائج كبيرة سيتم استيعابها فى المرحلة القادمة وهى الخاصة بالعمال فهناك وسائل كثيرة لاستيعاب العمالة الزائدة أو التى تخرج للمعاش من خلال برامج الصندوق الاجتماعى أو من خلال إعادة تأهيل تلك العمالة لفرصيات أخرى ومجالات جديدة. كذلك عملية المعاش المبكر ثم دراستها دراسة مستفيضة وضمننا بنتائج جيدة لتصويب المشاكل التى واجهت العمال بعد خروجها والتى انعكست على الأسرة المصرية من وجود رب الأسرة فى البيت وما يترتب على ذلك من مشاكل جديدة تهدد البنيان الاجتماعى للمجتمع وما تضيقه من أرقام جديدة للبطالة ولكن تتم عملية الخصخصة بنجاح لابد من استغلال هذا الزخم من التغيير الشعبى والسياسى لعملية الخصخصة فى الاستثمار مع ضوابط جديدة تخرج من الدروس السابقة ومصاحبة لتشريعات جديدة ثلاث بالفعل عملية الخصخصة أكثر تعقيداً وأكثر رسداً لحالة المجتمع المصرى وبيئته وأن ظلال البات ظلت شامخة طوال ثلاثة عقود فالبات السوق الحرة تختلط من البات السوق الاشتراكى. ونحن نعتقد أن القوانين ستصدر تياها مع مراعاة ألا يتم تركيز فى الثروة والا يتم احتكار السلطة ما مما يتطلب الإسراع بأصدار قانون للمنافسة ومنع الاحتكار وبمنه ستتحول السوق من احتكار الدولة إلى احتكار فئة قليلة وهى أخطر أنواع الاحتكار تحول خصخصة البنوك قال

١. عصام : إن القطاع المصرفى هو أخطر القطاعات الاقتصادية فى مصر ولهذا علينا أن نتلقى ونحن بصدد عملية الخصخصة وأن ندرس جميع الإيجابيات والسلبيات وأن نضع مبادئ أساسية قبل التقدم على هذا المجال منها تنمية القطاع وأن نضع الشروط والألتزامات التى تتوافق مع مصالحنا الوطنية وأن نعالج أوجه القصور فى الجهاز المصرفى قبل خصصته حيث أنه جهاز ضعيف ومتخلف وعلى ألا تتم الخصخصة بالبعض بل بزيادة رأسمال البنوك ولا يجوز أن يمتلك أى فرد أكثر من ١٠٪ فى الدرجة الرابعة حتى لا تكون هناك سيطرة عائلية أما مشكلة الاندماج المصرفى فكان الهدف منها علاج مشاكل البنوك الصغيرة وظهرت تلك المشكلة أياها أزمة الدولار حيث ينزل البنك ليرجع الدولارات من السوق. لكن مسألة الدمج مسألة صعبة جداً وأخطر ما فيها مشكلة القوى العاملة وتصنيفاتها وأخيراً لابد من إصدار قانون المنافسة ومنع الاحتكار لأنه هو الآلية التى ستضمن المستهلك والاقتصاد وتضع للاقتصاد المصرى على عتبة الاقتصاد العالمى وإن نتخصص فى مكن ملعة ما وليس من الآخرة للصاروخ وأن نحدد العوامل السياسية فى عملية تعيين الإدارة وفى إدارة القطاع العلم أى لابد من فصل السياسة عن الاقتصاد وهذا هو ما نضع اقتصادنا بحق فى الآخرة لأن يكون البيداية نحر الاندماج فى الاقتصاد العالمى. ■

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	حسام سليمان
الموضوع الفرعى :	فى مصر : عام	رقم العدد :	٢٦٨١
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٧

فى المرحلة الأولى للخصخصة

المستثمر الرئيسى يكسب

١. بفنار فظاهر أساليب الإدارة الحديثة سبب رئيسى فى زيادة

معدلات الربحية بعد البيع

٢. بعد سنوات : تحسن الربحية لا يرتبط

مطلقاً بأسلوب البيع

٣. أسأل العوزى : بيع نسبة من أسهم الشركات ولو 10%

يضمن إدارتها بشكل جيد

تحقيق — حسام سليمان — كمال ريان

1999/11/15

وقالت الدراسة ان كل الشركات حققت ارباحا بنسبة تصل الى 42% بفضل عام، وهذا النوع طيبسي جدا كما ان
 الخبراء - حيث ان الشركات التي لم يبعها في لاردج الأولي مثل ووش القمص - حيث كانت تحقق ارباحا اكثرا
 سبغت ارباحها عليها، وبالتالي كان من المنطقي ان تزداد اداء الخصخصة والخصخصة حيث كانت متفائلة
 والاستلة التي نظرها - العالم اليوم - هذا التحقيق - او تفسير اداء الشركات التي لم يبعها مستثمر
 رئيسي المركز الأول من حيث تحقيق الارباح - في الاسلوب في الخصخصة يصنع للبركات اكتسب ما
 في السوق وبمعرفة التشاغل - عمل مستحكر - في الاسلوب الذي يتبعه الحكومة - في الفترة الأخيرة
 في السوق وبمعرفة التشاغل - عمل مستحكر - في الاسلوب الذي يتبعه الحكومة - في الفترة الأخيرة

د. محمد فخري مكي: ضرورة البيع بأى أسلوب ولأى مشترىلتزم بضوابط الحكومة

أكثر القطاعات

لأولئك الذين هم في حالة

مع قلعة الكحيه يمثل احد اساليب
من الايام

مع قائمة الملكية يمثل أحد أساليب

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام
الصفحة :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	حسام سلمان
رقم العدد :	٢٦٨١
تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٧

ويشبه أنه لا يمكن الحكم بشكل قاطع على تحسين ربحية الشركات بدرجة أكبر بسبب اتباع أسلوب معين في طرحها موجهاً إلى أسلوب البيع وبطء بطء الشركة نفسها أولاً كالتحريك في حالة إلى إمكانية بداية والترويجية خفيفة لتجربتها وفشل بعضها استمر وليس يتأخر في تجربتها ويحتملها ويخضع لسؤال سلة أيها أما إذا كانت تحقق ربحية مناسبة فإنها تخرج لسوقها في البرصة مع اتباع هذا الأسلوب في خضمها.

ويؤكد أن لهم من إدارة الشركة بشكل جيد سواء من جانب المستثمر الرئيسي أو مجموعة المستثمرين لأن الإدارة الجيدة هي التي تضمن تحسين ربحية الشركة.

ويؤكد الدكتور عبد اللزير رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للاستثمارات المالية أن تحقيق ربحية في إدارة في الشركات وتضمن نتائجها ببيع نسبة من أسهمها.

ويشير إلى أن بيع نسبة من أسهم الشركة في ظل عدم تحقيق ربحية كافية أو 10% فقط استثمر ربحية ضمن أهدافها بشكل جيد حيث تكون للمستثمر لأن بذلك نسبة الأكبر من الأسهم المتكافئة لها بشكل جيد. بدلاً من عدم ربحية مستثمر رئيسي ضمن أهدافها بشكل جيد.

الرؤية والتشجيع

ويوضح الدكتور عبد الرحمن العريان استاذ الإدارة بجامعة عين شمس وبعض الجمعية المصرية للشركة القابضة للتقنية والتشجيع أسباب نجاح الشركات التي يفتح استثمار رئيسي في تحقيق أعلى نسبة من الأرباح بدولة أن طبيعة النشاط هي التي تحدد نسبة النجاح في تحقيق الأرباح مؤكداً أن للمستثمر الرئيسي الذي يفتح على شراء شركة من شركات قطاع الأعمال العلم تكون لديه خبرة جيدة في هذا المجال وأنه رؤى وإنشئة لسبل إعادة الهيكلة والتطوير وبالتالي الاستثمار في تحقيق ضائل أو حتى التخليق من خلالها إذا كانت شركة مستمرة. ويؤكد أن المستثمر الرئيسي يبيع في هذه الحالة مع صاحب أكبر نسبة من رأس المال وبالتالي يتحكم أكبر نسبة في الشركة واتخاذ القرار دون أن يستطيع باقي المستثمرين الآخرين عليه هذا بالإضافة إلى أنه سيكون أكثر الأكر في حالة تحقيق ضائل وبالتالي يحاول بلانها لتحقيق.

وإعادة الهيكلة الواسعة وبالحركة إلى أعلى معدلات الربحية ثم إلى المستثمر الرئيسي تدار على ضم هذه الشركة إلى مجموعة استثماراته وبشكل الذي يحقق له تعويضاً في تكاليف الاندماج والتوزيع والاستثمار.

وإلى أن هناك قاعدة في الإدارة تنص على ملا تسلسل أقراس تتلخص وهي تعني أنه في حالة ما يكون نصيب المسلمين متساوياً يصبى على هذه الحالة تتقدم على رأي واحد للتوزيع وإعادة الهيكلة كما في حالة التوزيع الرئيسي لهذه الشركة القرار الأول والأخير الذي يتخذه يده على غيراته وإمكانية ويراف جيداً أنه أول من سيحصل ثباته.

ويؤكد الدكتور عبد الرحمن العريان أن الشركات التي يفتح لها عينات استثمارات تحقيق أرباح عالية أيضاً يصبى بعض العاملين في المجال على يملكون فيه وقد تم في اتخاذ القرار للتأجيل في الوقت المناسب بسبب الخبرة التي اكتسبها في طواف فترة صلب في مجال واحد.

ويشير إلى أن الشركات التي يفتحها في سوق تحقيق الأرباح يوقعه أن من حيث تحقيق الأرباح يوقعه بين المستثمرين الذي يتفوقون الأسهم بين البرصة قد لا يكون لهم خبرة كافية بطبيعة نشاط الشركة بل أن معظمهم يبيع من مخازين يسمون في تحقيق أرباح قصيرة من نوع يبيع وشراء الأسهم في الوقت وبالسعة التي تتلاقى له أي حال وهو لا يفتح في هذه الحالة كيفية تدارير الشركة في السبل على إعادة هيكلة نفسها من ذلك لأن معظم الأرباح للمستثمرين يمكن ألا يكونوا سائلين في مجلس الإدارة وليس لهم صوت مؤثر وبالتالي فإن الشركة أصبحت على خبرة جيدة تتضاف إلى خبرات مجلس الإدارة وبالتالي فإن نجاحها أو فشلها يتوقف على مدى قدرة الإدارة القابضة في تحقيق أرباح.

طبيعة التشاؤم

ويؤكد الدكتور عبد الرحمن العريان أن هناك مراهب أخرى تمدها لأسباب أبيع ومن ثم معدلات الأرباح هيها إلى هناك أنشطة لا يبيعها لا استثمار يمدد لأن طبيعة هذه الأنشطة تحتم وجود مستثمر لديه خبرة عالية وإمكانات كبيرة والمثل في اتخاذ القرار بسرعة ودون أية معوقات ومن هذه الأنشطة نشاط للارتباط والتأمين وإيضا الزيادة.

أما الأنشطة الصنعية والانتاجية المالية فيقول الدكتور عبد الرحمن العريان أنها تحتاج إلى نوع من الخبرات مثل الاستثمارات كبرارية على سبيل المثال حيث يفضل أن تدار مجموعة من الشركات لشركات الأندية لا بد من وجود أهلية وصيلة وكيميائيين فضلاً عن خبرة في الإدارة ليستطيع هؤلاء المهنيون مستوى الشركة والتعبئة لأسواق بيع الأرباح خلال المرحلة القاسية يقول استاذ الإدارة أن السوق هو الذي يمدد الأسلوب الرئيسي لهذه الشركة إلى أن الفترة القاسية ستهدى صعبة في بيع الشركات الصعبة مؤكداً لظروف في بيع الشركات الصعبة مؤكداً أن وزارة قطاع الأعمال لن تجد البديل متعلقاً لهاها والخضوع من قبلها. ويؤكد الدكتور عبد الرحمن العريان أن بيع الشركات الرئيسية خلال الفترة القليلة طالا أنه يمدد بالأسواق وبالشروط التي تتصدها له الحكومة. ولكن في حالة عدم قبيل المستثمرين الكبار على شراء لأقل من البورصة لارحها أبيع على الشركة التي يفتحها في خضمها من طريق تحقيق أعلى أرباحاً أو يمدد لهاها في هذا الوقت من فترة التمايل على إنجاحها.

وضع طبيعي

ويؤكد الدكتور محمد فخري مكي استاذ الإدارة بجامعة الزقازيق مع الرأي السابق مؤكداً أنه من الطبيعي أن يحقق للمستثمر الرئيسي أرباحاً عالية في الشركات التي لا تخضع لتجديد الانتاج وإنشاء خطوط إنتاج جديدة مشكلة مع نشاطه في الشركة الأخرى ويمكن العمل على تدوير شركه لتلك على المسلمين حيث لا يحدث تشويع حقيقي في مجلس الإدارة المستثمر الرئيسي تدار على مديها في شركات ولا أنا قبل على شرائها أما الأسهم في يفتريها للمستثمرين في البرصة لا يستطيع للمسلمين أن يفتحوا في الاستثمارات الأخرى ويمنح على إمداد لتتبع الشركة من جديد لأن دورها غير مؤثر حيث أن أغلب الصناعات في المنطقة ليس أبيع والمسلم وأما العديد من تغيير نط الإدارة والانتاج وإعادة الهيكلة الانتاجية وهذا لا يمكن أن يتحقق مع تدوير الأسهم من طريق البرصة لأن معظم المسلمين ليسوا مقيمين في مجلس الإدارة وبالتالي أي استراتيجيات تغيير نط الإدارة غير الأحر الذي يمدد لتتخلص معداً الربحية.

وبالنسبة للشركات التي تم بيعها للمساكين يقول الدكتور فخري مكي وجود المسلمين ولكنهم للأسف يعتبر حافز يميل الشركة لتتبع إلى الأمام إلا أنه يؤكد أن هذا التمدد إلى يحدث على المدى الطويل لا تتعدى العمل لربحية وإنشئة وإستراتيجية جديدة لتدوير الاستثمار وفيها إلى أن تمت تداير أفضل للشركات لم يحقق نجاح الإدارة على المستوى القليل مؤكداً أن العمل في مصر يشهدون الأسهم منهم مثل أي مستثمر فيفسهم إلى تلك الصناعات التي تنحصر إدارة قطاع الأعمال لهم لتعظيم على الشراء.

مفسها إلى أن هناك بعض الشركات كشرركات الصناعات القوية على تحقيق تقدم على المدى القصير في حالة توافرها العمل لأهم وبالتالي حصر الزيادة في عمليات التدوير الضيقة ورغم ذلك فهو يؤكد في مدى قدرته على استثمار هذا النجاح على المدى الطويل سيما في الإدارة الإستراتيجية عبارة عن رؤى ومهمة ويجب معالجة هذه الضيقة بالتحقيق في حالة هذه الأعمال الأسهم الشركات مؤكداً أن قطاع الرئيسي للأرباح في شراء من الأساطفة من التدوير والتجديد لتتاح لهم درجة من بعض الصناعات فيصون بضراء الأسهم بالسعر للضيق في يقرمون بينها وأهم السبل لتدوير أرباح قوية تكتفي من الحوافز للتمعة لهم.

ويؤكد بعض تدوير عمليات البيع للمساكين إلا في حالة التكتيد من استلامهم لربحية وإنشئة لتدوير الانتاج والمطابقة على إستراتيجية هذا القطاع.

بشأن شروط

وبالنسبة لأسلوب بيع الأرباح في الفترة القليلة يقول الدكتور محمد فخري مكي لأرباب أن تدفع الشركة أية قدرات الخصخصة على التزام للتدوير والضوابط التي تحقق قيمة مناسبة للتدوير القوي ويمنح على إمداد لتتبع الشركة من جديد لأن دورها غير مؤثر حيث أن أغلب الصناعات في المنطقة ليس أبيع والمسلم وأما العديد من تغيير نط الإدارة والانتاج وإعادة الهيكلة الانتاجية وهذا لا يمكن أن يتحقق مع تدوير الأسهم من طريق البرصة لأن معظم المسلمين ليسوا مقيمين في مجلس الإدارة وبالتالي أي استراتيجيات تغيير نط الإدارة غير الأحر الذي يمدد لتتخلص معداً الربحية.

ويؤكد أن هناك مراهب أخرى تمدها لأسباب أبيع ومن ثم معدلات الأرباح هيها إلى هناك أنشطة لا يبيعها لا استثمار يمدد لأن طبيعة هذه الأنشطة تحتم وجود مستثمر لديه خبرة عالية وإمكانات كبيرة والمثل في اتخاذ القرار بسرعة ودون أية معوقات ومن هذه الأنشطة نشاط للارتباط والتأمين وإيضا الزيادة.

اسم كاتب المقال : حسان سلمان
رقم العدد : ٢٦٨١
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١١/١٧

الموضوع الرئيسي : الخصخصة
الموضوع الفرعي : في مصر : عام
المصدر : العالم اليوم

مقدمة

أولاً

الشركات

التجربة

مقتل من

لصرى

الاختيار أمام

الحكومة

ويوضح سيد موسى بضرورة بيع معظم الشركات لتطبيقه استلزم رئيسي يكون قادراً على إقناعها من عورتها وتحولها من الخصخصة إلى البيع ولكنه يؤكد على ضرورة البيع من خلال البورصة ومن طريق الاكتتاب العام في شركات الخدمات كالكهرباء والتلويح والاتصالات مؤكداً أن هذه الشركات مثل نيج الشركات الموجهة حالياً نظراً لطبيعة نشاطها وهو الأمر الذي يؤكد استمرار تحملها في حالة خصخصتها من طريق البورصة مشيراً إلى أن طرح في البورصة سيؤدي إلى انخفاض سوق الأوراق المالية وجذب المستثمرين لاستثمار أموالهم في بيع وشراء الأوراق المالية. ويوضح عضو للجان التوجيهية للخصخصة بضم بيع شركات التوزيع مثل هيكوريل وبيع المصنوعات لاستثمر رئيسي أجابى ويفضل أن يكون مصرياً حتى لا تستخدم هذه الشركات في توزيع السلع الأجنبية خصوصاً مع دخول اتفاقية الجات حين التنفيذ للفصل وفتح الأسواق أمام السلع المستوردة على مصراعها، مشيراً إلى أن بعض هذه الشركات انضمت خصوصاً لتوزيع المنتجات المصرية كهيكوريل وبيع المصنوعات المصرية مؤكداً أن طرح هذه الشركات للاكتتاب العام في البورصة سيواجه بالقبال كبير من المصريين لشراء هذه الأسهم.

تطلب وزارة الاقتصاد في إصلاح مسوري حيث تقوم ببناء نهج الشركات ورفع هذه الدين من حساب الأرباح والمضامين وهو الأمر الذي لا يمثل نجاحاً حقيقياً للشركات ويطلب الحكومة بضرورة الإسراع في البيع والتوقف نهائياً من إصدار مائة الشركات مؤكداً أن وظيفة الحكومة في الفترة الحالية هي التأكيد من جدية نهجهم واستمرته على شراء والأوراق المالية والخصخصة والشرود التي تشهدها للمحافظة على العمال فضلاً عن تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد المصري.

وفي الختام

ومن جانبه يؤكد المهندس الاقتصادي سيد موسى عضو للجان التوجيهية للخصخصة أن الشركات التي تم بيعها في المرحلة الأولى للخصخصة كانت مثل دوش القصور أي أنها كانت شركات رابحة وأما إذا إلى حد كبير جيد ولكنه استطاعت أن تحقق أرباحاً كبيرة سواء التي تم بيعها لاستثمر رئيسي أو التي تملكها أعمال أو حتى التي تم طرحها للبيع من خلال البورصة مشيراً إلى قدرة المستثمر الرئيسي على أن يخلق قيمة مضافة في الأرباح واستغلال خبرته للتخفيف من المخاطر المالية والتضيق في الائتمانية وهو الأمر الذي يفسر ارتفاع معدل الأرباح التي حققتها الشركات التي تم بيعها لاستثمر رئيسي. ويؤكد أن الشركات لتطبيقه مثل طهر القصور فهي متفطرة وحظها تهيئ كبيرة ولا تحقق أرباحاً وليس لديها قدرة على الإنتاج الجيد ومن ثم تفشل في توزيع هذا الإنتاج. ويقول أن هذه العوامل كانت السبب الرئيسي في فشل برنامج الخصخصة في محاولة من الحكومة لإعادة ميكلتها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة
الموضوع الفرعى :	في مصر : عام
المصدر :	الأهرام
اسم كاتب المقال :	سيد على
رقم المصنف :	٤١٢٢٥
تاريخ الصلور :	١٩٩٩/١١/٢٠

الدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال الجديد

برنامج الخصخصة يسير بالسرعة القصوى الآمنة

حين بدأ تنفيذ البرنامج لتحويل المشروعات المملوكة للحكومة إلى القطاع الخاص ابتداء من عام ٩٢/٩٤ كان الرأي العام قد تهيأ في مجمله، وبدأت مسيرة التحول بحكمة وحكمة وهدوء. وفي عام ٩٦ حدثت انطلاقة واسعة في تنفيذ برنامج الخصخصة نتيجة لتضافر جهود متعددة قادها الدكتور عاطف عبيد مع خبراء في التخطيط والتنفيذ مع طاقم من رؤساء الشركات القابضة المهددة الذين عملوا بإخلاص وتعاون لإنجاح البرنامج في تحقيق أهدافه.

● تشكيل لجنة
حل مشكلة
أي عامل
في الشركات
الخصخصة
● شركات

متخصصة تعمل
كمستشاري للعلاج
الشركات المتعثرة

● الوزارة ليست مهمتها البيع ولكن إصلاح الشركات
● ١٠ مليارات جنيه عائداً ببيع الشركات، حصل العاملون منها على ٢,٣ للمعاش المبكر
● قرارات التقييم للبيع بالاجماع من مجالس الإدارات والجمعيات العمومية

سيد على

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سيد علي
الموضوع الفرعي :	في مصر : عام	رقم العدد :	٤١٢٢٥
المجلد :	الاحرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/٢٠

طرح ٤٨ شركة للبيع خلال شهرين و٩٤٠ القادم القادم و٣٤٠ عام ٢٠٠١

حسب حالة العرض والطلب والمناخ الاستثماري العام من رواج أو ركود، والقدرة (التفويض) لابتداء لا تشجيع لتهيئتها ناتجة من طرق وأساليب نظرية، كما أن القيمة ليست واحدة فهي إما لحظة يكون للشركة - قيم مختلفة حسب الطريقة العلمية لتقييم وقد يعاد أصل في وقت من الأوقات بأعلى من تسهله وترتفع الأسعار بعد شهرين أو سنوات في الأسواق لخروج خارجي، ويصبح اسم الشركة والقيمة التي يملكها من الشئ الجديد المسالك فيهمه لئلا من المال العام، وإعارة مستكاثرة الدولة بالكل من فويتها إن على من يريد الحكم أن يضع كل شيء في الزمن الذي تصطب على يد، وصاحب فإن التقييم في التجربة للصورة يضعف لزيادة غاية في الدقة فهو من جهات عديدة، من استشاريين ماليين وصحفيين والشركات القائمة وقت مرادته من الجهات المركزي والمحاسبات ولقد جميع والجان للإيرادات ولا بد أن تلخص للإيرادات والإعاج وإذا أصدرت دراسة أخصوس، وقد حدث ذلك بالفعل في بعض الحالات.

وهذا من مستطيل برنامج الخصخصة □ حالة في إطار التقييم سوف تتم إجراءات بيع ٤٨ شركة - مملوكة وأمان منها - البصل بعضها في فترة الدراسة التي يقوم بها المستثمر للتقييم العرضي □ البيت أو التصاريح أو توقيع العقيد، ويتوقع أن يكتفي بعضها حتى نهاية ديسمبر المقبل، بعد تزد على أربعة مليارات جنيه.

□ خلال العام القادم سوف طرح ٩٤ شركة لتزيد ٢٢ شركة سيتم طرحها في عام ٢٠٠١.

□ كل سبعة الوزارة في البيع

أوروبا وإيرما.. لتهارت الدول وفلاح التلس أرتالهم ومحتل انصراطات الاقتصادية وسياسية واجتماعية.. إن خلاصة برنامج الخصخصة المصري ليس عملية بيع شركات وإنما معالجات اجتماعية وفنية وتجهيز مناخ صعب لتطبيق كافة هذه الشريعات التي ستتطلب من التملك للملكية الخاصة. لتتم وتستخدم لغيرها على ترفيف صعبة جديدة وتتعلق نما متواصل، وبالبيع هذا له سرعة وهي ما تعتمد به السيرة العامة.

□ ثلاث البض بطلب بالمشاطية الملقة في عمليات البيع والتقييم. □ حالة: والقيمة للشطاطية لهذا القانون ٢٠٢٠ والظاهر أن برامج وإراتل الشركات والقانون لإجراءات الخصخصة وهي تكون الأطار التقييم لعملية الخصخصة بما التقييم للشطاطية والاجتماعية. كما يتم احترامه في كل الظروف، وكل عمليات الخصخصة التي تحت والقيمة للدرجات، ومن لمعتل أن عمليات الإفصاح في القيمة والأعلان عما في الذي يخصه بعض الجهد.. لكن لم تتم عملية بيع أصل أو شركة إلا بأعمالها التفاضلية للأعلان والأعلان منها وإتاحة الفرصة للجميع من خلال لجان فح مقلية علنية أو في الجورسية في جلسات مفتوحة ويوجد الإعلان عليها عدة مرات في الصحف.

□ وصف تتم مراد هذا الجانب بالمشاطية في أوسع وأعلى نطاق لأنه جزء من برنامج وإكليف الرئيس المكلف.

□ أما من التقييم فهو قضية شائكة ليس من معبر فقط وإنما في كل تجارب الخصخصة في العالم فحسما عدة التجارب التي لاتحت على البيع من خلال الأزل بدون حد أننى التسلف.

□ التقييم هو تقدير إجهادها على البريق لا يتوقعه الخبراء من ذات البيع للأصول والتمهم والتمهم

المطلعة وقد تبين بوضوح كامل الجميع أن شركاتنا الحكومية بقيت تحت مظلة الاستكثار الحكومي وخلف لسائر الصلابة الحكومية الحالية التي كانت سابقة حتى هذا الوقت، وهذا أدرك الجميع أن شروعات الخصخصة وتقليص النشاط والأكثر الحكومية في العالم كله سوف يؤدي إلى الإفلاس هذه الشركات ومم قدرتها على بيع محتالها وتكاليف.

□ ثم قال: نحن نسهر منذ بداية البرنامج في ٩٦ وسرعة نسجها «السيرة العامة» التصور يعني أن العملية ليست مجرد بيع شركات، وإنما جوهر برنامج الخصخصة هو تصحيح أكثر كفاءة من خلال نقل الملكية إلى القطاع الخاص للشركات التي يقدّر برنامج المستثمرين الرأسماليين الذين سيملكونها كلها أو جزئيا وكذلك من خلال تطوير الشركات التي ستبقى في حوزة الدولة لأسباب اجتماعية مثل شركات النظم والبنا، ويمنى الشركات الكبرى ذات الطبيعة الخاصة، لتصبح هذه الشركات كيانات اقتصادية رابحة وذات كفاءة عالية ويمكن من الأداء وإنتاج السلع والخدمات بتكاليف قليلة لتتمكن من بيع منتجاتها بعمودى المصل بأسعار في متناول أبنهم.

□ وقد لفت ببحرس شديد إلى العاملين بموقعهم ومستقبل أسره وأرتالهم في هذه الشركات وأبنا ببحرس على أن تحصل الدولة على قيم عاتية منسجلة لاستثماراتها التي وضعتها في هذه الشركات، وقد للمعالجات استمر بعض الوقت، فإذا كانت للتسلف عملية بيع فقط دون مراعاة البعد الاجتماعي واسترداد الدولة قيمة مائة لاستثماراتها لكات عملية الخصخصة تسير بسرعة عالية جدا ولكنها لم تكن لتتسرع ملكا حدث في دول كثيرة في شز ن

وكان من بين الذين ساهموا بفكرهم بهجدهم الدكتور سقار خطاب وزير قطاع الأعمال الجديد الذي عمل مع الدكتور عاطف عهيد حين كان وزيرا للتشئون مجلس الوزراء، وكان مقر عمله مركز مطومات مجلس الوزراء، ومن هنا وأكب الرجل مطومات الأصحاب الاقتصادي منذ بدء البرنامج، وكان في هذا الوقت هناك جدل ومناقشة حول عملية الخصخصة لكي تتدرج الدولة لأداء واجبات ومستويات أكثر أهمية من انتاج المستويات ملكية وإدارة شركات القطاع العام ليرا بها بل شوطا لنجاح عمليات التحول للخصخصة.

□ يقول الدكتور سقار خطاب وزير قطاع الأعمال ولكن الجميع أنه في هذا الوقت ما كان أحد يعرف أن يخطط من بيع أو نقل ملكية الشركات الخاصة للقطاع الخاص، فغيرنا بده حيلة من التسليم والتفويض في هذا الاتجاه.. ووجدنا أن أفضل وسيلة في هذا الوقت هو أن نفعر أصحاب التجارب في العالم ليعتدل لهذا خبرناهم في رؤى عملهم ومستمرات وصعوبات لها خاصة الرأى والمفكرين ذوي الشكائين، وكبار المحققين وأساقفة الجامعات وإدارات الشركات للاستعانة لهذه التجارب، من جهة أخرى والتأقفة منهم حول جوانب كثيرة من تجربهم، وأدركنا في هذا الوقت مدى عمق التحولات التي تجري في العالم وسرعتها وإبنا أن تجربنا في الإصلاح والتشغيل إلى إدارة الشركات المملوكة للدولة بأساليب القطاع الخاص، أصبح جزءا لا يتجزأ من خطة وعاجلة ولذا تهيئة الرأى العامة بسرعة ولا استنوار جميع مشروعاتنا وشركاتنا، وسنطلق أبوابنا وسنطد معالينا من خلال التماسك الصامع مع القطاع الخاص في الداخل ومع العالم الخارجي في الخارج، وبسرعة، واستعنا على تجربة غربية بشرطه ومن دول ١٧ دولة، فاستعانوا في الدول الستة والستات التي واجهتها، والطور التي اتخذت لها نهج هذه المشكلات، وبدأ فسادة الرأى للتشاركين في هذه البور في مناقشة أمر شركاتنا والمشار

الترخيص :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سيد علي
الترخيص :	في مصر : عام	رقم العدد :	٤١٢٧٥
الترخيص :	الأهرام	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/٢٠

لتأجيل المشروعات الملزمة للدولة،
الدولة لا تظل ملكية أي شركة تنتج
سلعاً أو خدمات إلا إذا كانت هذه
السلعة أو الخدمة تباع للمستهلكين
بأسعار السوق ويوزع إنتاجها
مفتوحاً أمام الآخرين غير الحكومة..
الدولة تبيع شركات إنتاج الطائرات
والسيارات والمنتجات لتتبع لأن
هذه السلع أصبحت تباع بأسعار
السوق ولتتبع الأسعار يبيع
المستهلكون بنفس أسعار السوق
وبكميات أكبر من القطاع العام لأن
يعد ذلك مبرراً لبقائها في حوزة
الدولة. أما الشركات الحكومية التي
ما زالت تنتج سلعاً ينتجها القطاع
الخاص أو لا ينتجها بنفس الأسعار
كالمطبخ والدواء وخدمات نقل
الركاب فكل الدولة
تحتفظ بهذه
الشركات حتى
يستطيع المواطن
مستفيداً من
مصلحة على السلع
والخدمات المنتجة
منها بأسعار تتناسب
مع دخله.

□ وبمضي

حصوله على الربح

وإن تلبية

البيع حتى نهاية

سبتمبر ١٠ مليارات

٧٠ مليون جنيه بلغ

منه المحاسن المبكر

٢,٢ مليار جنيه

والمستويات دون

البنوك على الشركات

والعام ٢٠٠٥ مليار

جنيه وتم تحويل ١,٢

مليار جنيه إلى وزارة

الذخيرة من حصص

البيع فقط

ويمن الآن نصول

لوزارة المالية تلتى

حصوله البيع وتستخدم

الطلب الأخير في

تسويات المصارف المبكر

ويبين الجنيه.

محدود الدخل والمالين - بحيث
أنه عند دراسة أي حالة (شركة)
فإننا نعتبر أن الشركة هي عدد من
العاملين يتخير الخطة اللازمة التي
تحتاج أكثر من غيرها على أكبر عدد
ممكن من المصالحات وترعى حقوق
العمال ويتم معالجة أي آثار جانبية
تقع على أي فئة من الأعمال وبخلاف
نرمز حالة العمال حتى لا تبقى
مشكلة لغزو واحد، وإن عامل له
مشكلة يتقدم للوزارة حيث هناك
أجهزة تم تشكيلها أخيراً للبحث في
شكوى أو مشكلة أي عامل وإن كان
شخصاً واحداً، ويتم ذلك بالتعاون
والتنسيق القائم مع الجهاز القانوني
وزيادة العمل إلى اتصال يوصى مع
وزير القوى العاملة للتشاور
والتنسيق لحل أي مشكلة، وهناك
قوة ضخمة وتقدم كامل بعتها، لأن
رسالتنا في المقام الأول اجتماعية.
والبدء الاجتماعي لا يقتصر فقط
على العاملين ولكنه يمتد أيضاً إلى
جماهير المستهلكين المستفيدين من

□ قال: ليست مهمة وزارة قطاع
الاصلاح العام هي اتمام برنامج
البيع ولكن هناك مهمة رئيسية هي
اصلاح الشركات قبل بيعها حتى
يتم وضعها على طريق الكفاءة
ليتمكن المستثمر الذي سيشتريها
من السير والتقدم، وحتى تضمن
الدولة الامتثال بقوانين الشركات
وامتثال العاملين وحقوقهم.. نفس
سبيل المثال قطاع الخبز والتسويق
الذي يدار كمنظمة مهمة من ركائز
الصناعة المصرية والذي يعمل فيه
نحو ٢٠٠ ألف عامل في قطاع
الاصلاح العام ويصد ويصدر من
مشكلات كبيرة تتصل في ضعف
نظم الإدارة (المصيانة - التفتيش -
مراقبة الجودة) وهناك بعض
العملاء، وانخفاض انتاجية العمال
وارتفاع تكاليف المواد الخام
والمصالحات الزائدة والمدين للبنوك،
ويجوز الآن اصلاح هذه المشكلات
بصورة جذرية، حيث تمت في السنة
الاعيرة دراسة مشكلات كل شركة
على حدة وتم تشكيل خمس
للمشكلات ووضع الحلول اللازمة
لكل شركة، وسيتم خلال العام
القادم تنفيذ هذه الحلول وسيكون
عام ٢٠٠٠ هو عام احياء صناعة
الخبز والتسويق ومن هذه الحلول
تكوين شركات متخصصة تتولى

اصلاح وتطوير
شركات الخبز
والتسويق وتعمل
كمستشاري لمعالجة
هذه المشكلات من
خلال استقدام
خبراء ومستشارين
مختصين من
الداخل والخارج
للمعمل خلال فترة
موتة لمراسم اصلاح
عمل جديدة وتتم
ادارة ضيقة وتدريب العاملين عليها
خلال العمل وتجري هذه التجارب
ايضا في صناعة الدواء وسيتم في
مستلزمات اخرى.
قلت وماذا من البدء الاجتماعي
خاصة ان هناك بعض المشاكل
للمعامل في بعض الشركات للمباعدة أو
الانتظار؟

□ قال: نحن نلحق هذه المساهمات
في إطار من الحرص الشديد على

من الناحية القانونية

الخصخصة

في مصر : من الناحية القانونية

رقم	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	الخصخصة في غابة القوانين	عبد الحميد فراج	(مجلة) الأهرام الاقتصادي	١٥٧٨	١٩٩٩/٤/٥	٥٦
٢	الخصخصة والقوانين	عبد الحميد عزت	(مجلة) الأهرام الاقتصادي	١٥٧٨	١٩٩٩/٤/٥	٥٨
٣	قضايا الخصخصة في مصر من منظور قانوني	ثروت عبد الشهيد	العالم اليوم	٢٥٤٩	١٩٩٩/٨/٨	٦١
٤	٥ أسباب وراء المطالبة بإصدار قانون جديد للخصخصة	محمود سالم	الانصار	٢٨٧٤	١٩٩٩/١٢/٤	٦٣

الموضوع الرئيسى : الاختصاصية
الموضوع الفرعى : من الناحية القانونية
المصدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادى
اسم كاتب المقال : احمد يوسف القرعى
رقم العدد : ١٥٧٨
تاريخ الصدور : ١٩٩٩ / ٤ / ٥

تعودنا أن نسمع عن قانون الغاية
ولكننا لم نعود أن نسمع عن غاية القوانين
ومع ذلك فإننا نعيش فى وسط غاية من
القوانين وكما ننادى بضرورة قطع
الأشجار من الغابات فإننا لابد أن ننادى بقطع
عدد من القوانين من غاباتها.

د. عبد الحليم فراج
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة

الخصخصة فى غاية القوانين

لقد أصبح الأمر ضرورة منذ زمن بعيد... ناهيك عن تضاعف هذه الضرورة
بمناسبة للخصخصة..

ولكنها ضرورة قائمة على كل حال خصخصة أو إخخصة
لقد لا يطعم الكثيرون أنه قد صدر فى مصر حوالى ستة آلاف قانون فى فترة
لم يتجاوز مدتها ثلاثين عاماً أى أنه لم يكن يخفى على مصر يوم واحد فى تلك
الصفحة دون أن يصدر فى هذا اليوم الواحد نصف قانون أو بالأحرى كانت
القوانين فى مصر تصدر بمعدل قانون واحد كل يومين... فلم يكن يمر يومان دون
أن يصدر فى مصر قانون جديد.
فإذا نحن تجاوزنا دائرة التحكم والتدبر على هذا الاسراف التدرى المثير قد
يكون من اللغيد أن نتساءل صا إذا كانت هذه القوانين قد حققت ما كان مرجوا
تحقيقه من وراء إصدارها بهذه السرعة الشيطانية الفائقة.

كما قد تتساءل أيضاً عما إذا كان صدور هذه القوانين كل فى حبه لم يسفر
فى الواقع إلا عن كثير من التناقضات بسبب اللجوء إلى إصدارها وعدم التريث
فى دراسة اللجوء منها والمخشوف من ورائها.

والجواب أن تتابع صدور القوانين وتلاحقها وتراكبها قانوناً بعد قانون قد
أدى من حيث لا يدري أحد إلى إيجاد تناقضات من حيث أردنا أن نستتر بعض
الشغرات التى ربما يكون قد استحوذتها القوانين السابقة وفى كل مرة نكتشف
ثغرات جديدة حتى فى القوانين التى أصدرناها لها ثغرات سابقة.. وهكذا مرة
تلو الأخرى يهدد سد الطريق أمام المتحايين على كل قانون سابق.. تعاملاً
يكسر قهرها وميلتها وكأبهما رغم أنهم للمشروعين..

بل إن أغلب الظن أن أغلبية كانت تتجه تهاوماً إلى تصميم الضمانات والقهود
بمزيد من الضمانات والقهود والعوائق والكوابح فى القوانين المتتالية حتى بلغت
سته آلاف قانون بالمعدى الأكثر.



يلقب عليها :
أحمد يوسف القرعى

الدكتور يظننا لغرض
بمصلحة هياكله حيث
يستطيع كل السائل أن
يقول ما يشاء وتعتبرها.
تدلى على النجس إجابة
بريرة الكلمة فإن من حق
مصر أيضاً أن تفسر
بأنها الحرية فيها بشير
ليود وكذليل على ذلك
للتقى أسبوعياً وشمارها
سراج الأفكار هو القوة
الناهية لتقديم بلداً

قوانين الخصخصة بين النص والدروح

بين المؤيدين والمعارضين والمتعطلين ثمة تساؤلات مازالت
مطروحة بين المتخصصين هو الاختصاصية وكيفية تطبيقها من زوايا
مديدة. ومنها قوانين الاختصاصية. وتستضيف حديقة هاید بارك هذا
الأسبوع الأستاذ الدكتور عبد الحليم فراج ليتحدث عن الاختصاصية
فى غاية القوانين مطالباً بلجنة متخصصة واستبعاد غير اللازم منها
وإدماج المتماثل وإيضاح الغامض فيها بعض تصميم حق المواطن
أستمر وغير المستثمر أما مقال المستشار عبد الحليم عزت فيخلص
من واقع عرض وتعليل مجموعة قوانين الاختصاصية إلى أهمية
لحاف على مقومات البلاد الاقتصادية حتى لا تخضع لسيطرة رأس
أكل الأجنبي. ولاشك أن المقالين يبلغان بحق اجتهدا من الأهمية
نظر حله لمتناقضة لانه يتعلق بمستقبل تهرتنا الرائدة فى الإصلاح
الاقتصادى.

المحور

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	أحمد يوسف القرعي
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	١٥٧٨
المصدر :	(مجلة) الأهرام الاقتصادي	تاريخ الصدور :	١٩٩٩ / ٤ / ٥

الدولة هي التي أدانت لنا فيما مضى أن يكون في مصر قطاعا عاما يكبر وينمو ويترعرع والدولة هي التي تريد لنا الآن أن يكون في مصر قطاعا خاصا يكبر وينمو ويترعرع.. وهذا يتطلب تطلعا للحياة من كل هذه القوانين أو على الأقل يقتضي التنسيق بدءا بذاك الاشتباك بين هذه القوانين المتعاقبة المتراكمة حتى لا يصطدم هذا القطاع أو ذاك بعقبات تعوق مساره إذا هو اكتشف فجأة أنه قد رسم مساره في ضوء قانون جاء من بعده قانون بنفسه ويلغيه ويهدره.. ولكن دون أن يعلم ويؤمن أن أعلم.. خصوصا أنه لا يتولى على مثابة الناسخ من هذه القوانين والمسنوخ على مدار الأعوام الثلاثين أو أكثر. ولعل المطلوب بالخصخصة هو أن يتولى أهل الاختصاص إبداع وضبط كل هذه القوانين بحيث تظهر من جديد في مجموعة أقل عيدا وأقل أثرا وأكثر ضمنا بما يجعل من الممكن للمستثمرين عن هذا القطاع أن يستندوا إليها باعتبارها مجموعة مركزة.. لا يتباها للتناقض من أي اتجاه.. وأظن أن هذا أمر ممكن بل هو في الواقع واجب وبلى حتمي.. حتى لا تضيع كل الجهود الجادة سدى.. أو هباء.

لا بد إذن من جهود نشطة متفصلة تتكاف على فحص القوانين المتراكمة في الدولة وفهرزها واستبعاد ما لا لزوم له منها.. وإصلاح المتماثل منها وإيضاح الغامض فيها.. بقصد تخصيص حق المواطن المستثمر وفهرز المستثمر.. وذلك بإتاحة تصور واضح وصحيفة له والمصاحف في غير ليس أو إيهام وتصديقتها كلها.. بعد الفحص والفرز.. في حالة معدومة ينفذ على المصاحف حملها في الذاكرة (مثلا) ويخفف على الضمائم حسب التعلق من مدى استمرارها أو انتهاء أدائها أو صدورها ما قد يكون قد انقضى أو قام بنفسها أو بإبطال مفعولها من القوانين الأخرى.. للتغلب من بين تلك القوانين المتسارعة للتجملة.

بما لا شك فيه أن هذا الإسراف أو الانتقالات التشريعية قد أثر من حيث تدري لا تدري على مصالح الأفراد والمائلات ووجبات الإنتاج للخطلة.

لكن نستعين بالمصاحف للمصاحف هنا حين نريد الاختصاص.. ونعتمد عليهم في انتزاع حقائقنا من خصوصياتنا إذا كنا مظلومين أو لطلبنا ثلثنا على الخصم إذا كنا ظالمين..

وإني وإن كنت لا أدرى شيئا عن نوعية القوانين الستة آلاف التي صدرت خلال لفظة للذكورة وأجهل تصنيفها إلى تشريعات مدنية أو إدارية أو جنائية.. إلخ إلا أنني أعلم علم اليقين وأكاد أجزم بأنه لا يمكن لأي مصاحف أن يستوعب مضمون بطول كل هذه الآلاف من القوانين.

بين لم يتدرج للمصاحف ويتدرج معه مذكورة ويتدرج في المحاكم حقوقهم ويحول السي وراء هذه الحقوق.. خصوصا إذا ما توجه المصاحف في مساحات لغدا أن هناك قوانين قد استجرت ولم يكتبوا بها عارفين.

لما بالك إذا أتركنا أن مصر الآن تريد - أو يرد لها - أن تخصص في وسط هذا الجحش القانوني الفائقة التي لا مهرب منها إلا إليها.

لكن باستثناء القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩٣ الذي قيل لي أنهم قد عولوا فيه كل التصديقات ذات العلاقة من قوانين الدولة وأصبحت أنها لا تزيد في العدد عن عشرات أو ربما مئات قمت بالثنا بالألوان الستة التي لابد قد زادت منذ انقضاء مائة الساعات في القاهرة الذي انقضى عليه حوالي مائة سنوات والذي استجرت هذه الطفرة من أعضائهم ووثائقه ومستنداته.

ولست أظن أن الذين فكروا في هذه التشريعات وأصدروها قد خطر على بالهم أن المصاحف سوف يفتشون أو ربما أراها للعائلة أن تتماشى.. ولكنهم شعروا لم يفتشوا ولو الخطلة واحدة إنه سيتكبر بمصر دولة للخصخصة أما وقد ارتفعت الأصوات بهذه

الاصوات بهذه
الصوت فقد أصبح
مطروبا على اللأ
مشكلة للبلاد
والمتقنين الجدد..
كيف يامن هؤلاء شر
هذه الآلاف الستة
من القوانين.

وكيف يمكن
للكل القديم في ظل
هذه الآلاف من
القوانين أن يوصي
القائمين على
التطبيق من أتباعه
وموظفيه بمراعاة
الهدف الذي يتجلى
طوبا كل يوم كخطب
مستهدف دون

اعتبار.. أو حتى لأخذين في الاعتبار - كل هذه المصاحف التي هي في صلب كل هذه القوانين القائمة.

البيئة التشريعية إنني في حاجة إلى تنقية من بعض النصوص للملكية لتحقيق هذا الهدف هذا إذا صبح أننا جادين في تحقيق هذا الهدف بغض النظر عن رؤية كل فرد هذا الموضوع من وجهة النظر السياسية أو التاريخية أو الإيديولوجية.

الموضوع الرئيسي : إسم كاتب المقال : أحمد يوسف القرعي

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

رقم العدد : ١٥٧٨

المجلد : (مجلة) الاهرام الاقتصادي

تاريخ الصدور : ١٩٩٩ / ٤ / ٥

العدد : (مجلة) الاهرام الاقتصادي

ثالثاً: أن التعبير من الملائمة بين الدولة والإدارة بأنها شبه تعاقدية هو تعبير غير واضح وغير مفهوم، كما أن أحكام وقواعد القانون السابق عرضها أملاء لا يتبين منها وجود أية علاقة ولو شبه تعاقدية، بل على العكس فإنها تلمح دور الدولة.

رابعاً: منح الإدارة صلاحيات وبحرية إدارة التشريعات الخاصة بمعناه أنها تتصرف في نشاطها تصرفاً للملك في أموره الخاصة.

خامساً: تحديد تعريف الرقابة بأنها القائرة على التمييز بين أنواع الخطأ طبقاً لما ورد في البند (٥) أملاء، يعد أخطر ما ورد في للمذكرة الإيضاحية. لأنه يحصر إثبات الدستورية في تحديد ذنبه مرتكب الخطأ، وهو من المعتبر أو للمصدر إثباته وخامساً إذا ما حددت الجهة المختصة بهذه الرقابة نوع الخطأ الذي وقع.

القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩١

الخاص بإصدار قانون شركات قطاع الأعمال العام
- أهم ما نص عليه القانون:

المادة ١ من النص والروح

١ - تتخذ الشركات شكل شركات المساهمة. وفيما لم يرد بشأن نص خاص في هذا القانون تسرى عليها نصوص القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة. (م١)

٢ - تحمل مثل شركات هيئات القطاع العام مع نقل كل ما لها من حقوق والتزامات إليها ولا يسرى عليها القانون ٩٧ لسنة ١٩٨٢ الخاص بهذه الهيئات. (م٢)

٣ - لا تسرى على العاملين بها أحكام القانون ٤٨ لسنة ١٩٨٧ إلا فيما ورد به نص خاص (م ٥)

٤ - لا تحرم من مزايا قانون شركات المساهمة ولا تتمتع أية أعباء يقرها. (م ٧)

٥ - بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس الوزراء يجوز تحويل الهيئات الاقتصادية والمؤسسات العامة إلى شركات تخضع لهذا القانون. (م ٩)

٦ - يلاحظ على ذلك:

١ - تشابه القانون مع قانون شركات المساهمة وقانون هيئات القطاع العام الذي لم يُلغ.

٢ - تمييزاً عن شركات المساهمة بتمتعها بما ينص عليه قانونها وأعمالها من أية أعباء يفرضها

٣ - جواز تطبيق القانون على المؤسسات والهيئات العامة والتي لم تكن من القطاع العام.

قانون شركات قطاع الأعمال

- أهم ما يتفهمه القانون، فيما عدا ما يتعلق بشؤون العاملين

تتضمن المذكرة الإيضاحية شرح وبيان

الأسس والقواعد التي يقوم عليها قانون

قطاع الأعمال والأهداف المرجوة وتبيان

أن تحرير القطاع العام يمثل الركيزة

الأساسية لتطويره، ويتحقق ذلك بما

ملخصه:

الاستثمار عبد الحميد صرت

الخصخصة والقوانين

(١) الفصل بين الملكية والإدارة
(٢) تقليص دور الأجهزة الحكومية في أي شكل من أشكال الإنشغال
لشغل وقصر الرقابة على جهة واحدة تمثل المالك.

(٣) أن تكون العلاقة بين المالك والإدارة شبه تعاقدية ومنع إدارة الاستثمار
صلاحيات وحرية كاملة دون أن يفقد المالك حقه في الرقابة للمحافظة على

ذلك.
(٤) أن تتوافر للوحدات الاقتصادية إدارة لها الصرية التي تملكها
لحرياتها الخاصة

(٥) توافر الرقابة القائرة على منح الخطأ قبل وقوعه والخطر قبل حلوله
تكون لديها الخبرة لأن تميز بين الخطأ اللازم للممارسة الجادة وبين الخطأ
الذي يخطئ وراءه وفيه في التكسب وإسراو على الإنشغال

(٦) تنظيم شؤون العاملين.
- يلاحظ على ذلك:

أولاً: أن تطوير القطاع العام يعني بقاءه مع سحور إضفاء وتحويله، وبغير
لماه التي تؤدي إلى تمسين أدائه على تنفيذ نشاطه، وليس إلغاء وجوده.

ثانياً: أن رأس مال هيئات القطاع العام هو ملك للدولة أي مال الشعب.
وكان قانون هذه الهيئات يتضمن الأحكام التي تضمن مراقبة نشاطها

وبهيات التي تقوم بذلك وعلى ذلك فحصر ورقابة الدولة في جهة واحدة فقط
لا يتحقق معه الضمان الكافي.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : أحمد يوسف القرعي

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

رقم العدد : ١٥٧٨

المصدر : (مجلة) الاهرام الاقتصادي

تاريخ الصدور : ١٩٩٩ / ٤ / ٥

الشركات القابضة

التأسيس: بقرار من رئيس الوزراء ويتخذ شكل شركة مساهمة وتعتبر من خصائص القانون الخاص، ورأس مالها مملوك بالكامل للدولة.

مجلس الإدارة: يسيطر عليه ذوي الخبرة بالأغلبية ولا يعتبر أمضاء من العاملين في الشركة. ويشكل بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح رئيسه لمدة ٢ سنوات ويختص بما ملخصه: وضع السياسات العامة - إدارة ميزانية مالية - اقتراح تأسيس شركات مساهمة بمفردها أو مع أشخاص اعتبارية عامة أو أفراد -

شراء وبيع أسهم شركات المساهمة - إبراز مشروع الميزانية والمصالحات القانونية -

وضع وتطبيق وتنفيذ الأوامر - اختيار الهيكل التنظيمي للشركة - وضع الرأب الداخلية المتعلقة بالتواحي المالية والإدارية والفنية وغيرها. (م ٦) النظام المالي تعتبر أموال الشركة من الأموال المملوكة للدولة ملكا خاصا (م ١٧)

الجمعية العامة: يسيطر عليها ذوي الخبرة بالأغلبية ويختارهم رئيس مجلس الوزراء ويمثل من الإتحاد العام لنقابات العمال عضو للمجلس وليس له صوت محدود، ويؤسس الوزير المختص. (م ٩)

الشركات القابضة ٥١٪ من رأس مالها ويصدر للتأسيس من الوزير لنفسه ويتخذ شكل شركة مساهمة ويتكون رأس مالها من أسهم متساوية القيمة من ٥ إلى ١٠ جنيه والأسمه قابلة للتداول في البورصة طبقا للأنظمة واللوائح وقوانين شركات المساهمة وشركات التخصيص بالأسمه وذات المسؤولية المحدودة (م ١٦ و ١٧ و ٢٠).

أولا: شركة تملكها وحدها هي شركة قابضة أو مع أشخاص عامة أو بقرار قطاع عام.

مجلس الإدارة: يعين لمدة ٣ سنوات ورئيس المجلس تعينه الجمعية العامة لشركة القابضة ويسيطر عليه ذوي الخبرة بالأغلبية ورئيس اللجنة التقانية ليس له صوت محدود. (م ٢١)

الجمعية العامة: تتكون من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة وأعضاء من ذوي الخبرة لا يزيد عددهم عن ٤ يختارهم الجمعية العامة للشركة القابضة وعلموا من اللجنة التقانية وليس لهم صوت محدود (م ٢٢).

ثانيا: شركة يساهم في رأس مالها أفراد أو أشخاص اعتبارية من القطاع الخاص.

مجلس الإدارة: يعين لمدة ٣ سنوات من عدد فردى لا يقل عن ٩ ولا يزيد عن ١٢ جهازا ويسيطر عليه ذوي الخبرة بالأغلبية من القطاع الخاص ويختص اللجنة التقانية ليس له صوت محدود (م ٢٢)

الجمعية العامة: تتكون من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة القابضة والأسام من القطاع الخاص وكل مساهم يملك ١٠ أسهم والتصويت يحده النظام الأساسي للشركة. (م ٢٣).

ثالثا: الجهاز المركزي للمحاسبة مراقبة حسابات الشركة وتقيم أدائها طبقا لآلياته (م ٢٥)

الأحكام العامة

اندماج وتقسيم وانقضاء وتصفية الشركات القابضة والشركات التابعة لها

يجوز أن يتم ذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص (م ٣٦) تتولى تدبير صفات أصول الشركات في حالات التقسيم والاندماج للجنة المختص عليها في المادة (١٩) السابق عرضها. (م ٣٧).

العقوبات

المس مدة لا تقل عن سنتين وغرامة لا تقل عن ألفي جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه أو إحدى العقوبتين وذلك من ٧ جرائم جازية وتشمل رؤساء وأعضاء مجالس الإدارة والمديرين ومراقبي الحسابات وغيرهم من العاملين بالشركات. (م ٤٩)

تضاعف العقوبة في جنحها الأدنى والأقصى في حالة العود. (م ٥٠)

تعتبر أموال الشركات الخاضعة لهذا القانون في حكم الأموال العامة ويعد القائمون على إدارتها والعاملون فيها في حكم الموظفين العموميين وذلك في تطبيق أحكام البابين التاليين والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات (م ٥٢)

لا يجوز إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة في الجرائم المشار إليها في المواد ١١٦ مكرر و ١١٦ (أ) و ١١٦ (ب) مكرر من قانون العقوبات بالنسبة إلى أعضاء مجالس إدارات الشركات الخاضعة لهذا القانون إلا بناء على أمر من النائب العام أو من النائب للمعاد أو من النائب للمعاد أو من القاضي العام الأول. (م ٥٣)

لا يجوز لأي جهة رقابية بالدولة عدا الجهاز المركزي للمحاسبة أن يتدخل في عمل من أعمال الرقابة لدخل المقر الرئيسي أو لغير الفرعية لأي شركة من الشركات الخاضعة لهذا القانون إلا بعد الحصول على إذن بذلك من الوزير المختص أو رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة. (م ٥٥)

وقد تضمن باب الأحكام العامة في الفصل الثالث بيان الأحكام التي تنطبق بنظام شئون العاملين في الشركات القابضة والتابعة لها في المواد من ٤٥ إلى ٤٨ وهي ما سوف يتم التعرض لدراسته بوجه مفردا نظرا لأهميته القصوى بالنسبة لحقوق العمال ومبدأ من الأنظمة.

ب- لاحظ على ما تقدم:

أولا: بصفة عامة

١ - أن رؤساء أموال شركات قطاع الأعمال في ملك للدولة أي أموال للشعب وهو ما تكرر النص عليه وتأكيد أكثر من مرة في القانون.

٢ - النص على أن تحمل شركات قطاع الأعمال محل ميقات القطاع العام وأن تنقل إليها جميع حقوقها والتزاماتها معناه إلغاء هذه الهيئات نهائيا في حال أنه لم يتم إلغاء القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٧ الخاص بها.

٣ - النص على أن تأخذ هذه الشركات شكل شركات المساهمة يدل على أنها شركات من نوع خاص جديد غريب يشاهد فهي طبق قانونها أنها قانون شركات المساهمة وقانون ميقات القطاع العام وهو تدخل وتشابك بين هذه القوانين الثلاثة.

٤ - النص على لصل الإدارة من الملكية مع دفع الدولة تسامها من الإشراف والرقابة على سير العمل في هذه الشركات وإطلاق حرية التصرف الملقة للقائمين على إدارتها طبقا لقوانين القطاع الخاص معناه أنها تعتبر ملكا خاصا لهم ويؤسس إيجالها من أموالهم الخاصة مع أنها ملك الشعب.

٥ - جواز تطبيق القانون على المؤسسات والهيئات العامة الأخرى والمراقف العامة يتربط عليه تسليم جميع القوائم الأساسية التي يقدم عليها الاقتصاد البلاديال القطاع الخاص من الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية مصرحين أو إجابان.

الموضوع الرئيسي : الخصخصة

الموضوع الفرعي : من الناحية القانونية

المصدر : (مجلة) الأهرام الاقتصادي

إسم كاتب المقال : احمد يوسف القرعى

رقم العدد : ١٥٧٨

تاريخ الصدور : ١٩٩٩ / ٤ / ٥

١. نظرا لعدم وجود مستثمرين مصريين من القطاع الخاص افرادا او تشكلا اعتباريا لديهم الملقوة المالية او الامكانيات لتوفير الآلات والمعد وبخبرة اللينة طبقا لاحد ما وصلت اليه التكنولوجيا اللازمة لإدارة هذه الشركات يتوجب عليه إما مشاركة الشركات الأجنبية التي تملك هذه الامكانيات والتي تكون لها السيطرة وإما تسليمها للشركات الأجنبية

بالبصرة، ويؤكد ذلك ما يتكرر من العروض التي تقدم من هذه الشركات بل إرسال البعثات الى مختلف بلاد الأجنبية للتفتحة صناعيا لدرهم وأغترابهم على الخبراء مع الانعلاء الإعلامية للكثافة من لها سوف تستثمر مليارات الدولارات وأن ذلك سوف يدفع سيلة للتنمية والنهوض بقتصاد البلاد في حين أن خطة الأمر هي سيطرة رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاد البلاد.

٢. للمقوياد ينص القانون على عقوبة الحبس سنتين والغرامة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٤٩ و٥٠، وهي تعتبر عقوبة جنحة. مع أنها تشكل جنائيات ويؤكد ذلك ما ورد في المادة ٥٢ من أن القانون على إدارة هذه الشركات والعاملين فيها يعتبرون في حكم الموظفين العموميين بأن أموالها تعتبر في حكم الأموال العامة، مع العلم بأنها من الأموال العامة فلا وذلك عند تطبيق الكتاب الثاني في الباب الثالث وهو خاص بجريمة الرشوة ومقويتها الأشخاص الشافعة المؤدية (١٠٣) وعند تطبيق أحكام كتاب الرابع وهو خاص بجرائم اغتصاب المال العام ومقويتها الأشخاص الشافعة المؤدية أو المؤيدة طبقا للمنصوص عليه في البندين ١١٢ و ١١٣.

٣. ويلاحظ أنه في حالة "المؤيدة" تضامب الغرامة فقط في جنبها الأخرى والالتصبي. وهو وضع غريب وشاذ وغير منطقي أو مقبول، إذ كيف يسمح لمتهم ثبتت إدانته بإرتكاب جريمة جنائية ووقعت عليه العقوبة. أن يستمر في عمله أو يتنقل الى موقع في شركة أخرى ليعود ويرتكب نفس الجرائم فتضاعف الغرامة فقط لأن مثل هذا الشخص كان يجب استبعاده وإبعده نهائيا من جميع الشركات مهما كان مركزه أو خبرته.

٤. ويضاف الى ذلك عدم جواز احالة المدعى الى المحكمة في البناتيات السابقة بيانتها بالنسبة الى اعضاء مجالس إدارات هذه الشركات الا بناء على امر من النائب العام أو النائب المساعد أو للمامى العام الأول، وهو ما يعتبر ثوبا من الحماية لهم. وربما أن الرقابة صارفة على الجهاز المركزي للمحاسبات وهي تتم بتقديم تقرير في نهاية السنة المالية. - وربما أن للكرة الإيضاحية وهي جزء من القانون عرفت الرقابة بأنها القادرة على التمييز بين الخطأ اللازم للممارسة الجادة وأنه لا يخفى الإصرار على الرغبة في اكتساب ذلك بعصر ثبات المستولية في بحث نية الخطي وهو امر من المعسر اثباته وخاصة وأنه في هذه الحالات يحال الموضوع الى لجنة من ذوي الخبرة وإذا انتهى قرارها أن ما وقع يدخل تحت نوعي الخطأ المذكورين. - وكل ذلك يعتبر حماية للقائمين على إدارة هذه الشركات وضمان لهم بعدم امكان مساءلتهم عما يقع منهم من مخالفات مالية أو إدارية وحتى جنائيات أيضا. الخلاصة : أن تنفيذ قانون قطاع الأعمال للعام يترتب عليه خضوع جميع مقومات البلاد الاقتصادية لسيطرة رأس المال الأجنبي . اللهم أن قد بلغت - اللهم فاشهد - والله إلى التواقيع.

١. بعد أن كان قانون ميثات القطاع المصام رقم ٩٧ سنة ١٩٨١ ينص على أن التأسيس بمجالس الإدارة والجمعيات العمومية والوزير المشرف على لهيئته يتم بناء على قرارات جمهورية والنص على أن تكون كل مجموعة من الشركات شافعة ومتشابهة ومتكاملة، مع انشراح ورقابة الدولة عليها -

٢. ينص قانون قطاع الأعمال على أن يمتد كل تلك بقرارات من رئيس الوزراء وزير قطاع الأعمال والوزراء المختصين، مع رفع يد الدولة عن الانشراح ورقابة.

٣. جميع مجالس إدارة والجمعيات العامة لهذه الشركات يسيطر عليها نوى الخبرة، وهي عبارة شامخة ومبهمة لم ينص القانون على الشروط والأليات الواجب توافرها فيهم أو الجهات التي يختارون منها، وهو تجهيل يسمح بأن يتم الاختيار من الأجانب في الشركات التي يشارك فيها القطاع الخاص، ويكون ذلك متشفا مع نص القانون.

٤. النص على اختصاص مجالس إدارة الشركات التفاوضية بإدارة محفظة مالية معناه أنها تعتبر مؤسسة مالية وإيست شركة لها نشاط إنتاجي محدد وخاصة وأنها يمتلكها بيع أي شركة تابعة وبشراء وبيع أسهم شركات لاسامة.

٥. يتبين مما تقدم أن قانون قطاع الأعمال ليس وسيلة لتطوير ميثات القطاع العام بل وسيلة لبيعها وبيع باقي المؤسسات والهيئات والمرافق العامة إلى القطاع الخاص الأجنبي على وجه الخصوص.

٦. الخلاصة : أن الأهمال العامة يلاحظ : ١. بما أن إنتماج وتقييم الشركات التابعة يتم بعد تغيير أصولها وكل عناصر أموالها بواسطة لجنة يرأسها مستشار من الهيئة القضائية للمنصوص عليها في المادة (١٨) فإنه يتعين أن يطبق ذلك في حالة بيع أي شركة، وهو ما

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	ثروت عبد الشهيد
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم العدد :	٢٥٤٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٨

مرت تجربة مصر في الخصخصة بثلاث مراحل بدأت عام 1991 وكانت عملية الخصخصة غير ملحوظة ثم بدأت سرعة حركة الخصخصة تزداد وتيرتها حيث ركزت الدولة على البيع الجزئي من خلال الاكتتاب العام للأسهم.

قضايا الخصخصة في مصر من

**المستشار
ثروت
عبد الشهيد**

بها حوالي 3% من القوى العاملة في مصر
وتتبع حوالي 20% من إجمالي الناتج القومي
GDP مسيتم خصصتها في مرحلة لاحقة
بمئات الملايين من هذا حيث المشروعات الجديدة
في كلت ستعتمد تحت مظلة الهيئات
الاقتصادية مثل الهيئات المتخصصة ومشروعات
المطابقة والتكويرية الجديدة والمطارات سوف
يتم ترك امرها للنظام الخاص للاستغلال بها
تحت ما يسمى بنظام الحرية الاقتصادية لعدة
سنوات ثم اعادة للنظام الجديد BOOT.

القوانين المنظمة للخصخصة

كانت أولى خطواته في مجال شخصيته
فكرية التطلع إلى الأبعاد العام في استيعاب
البيئة التي نزل فيها عام 1963م ثم تقسيم
الفرع الثاني إلى الأقسام العامة في الثانية -
بمستنداته الوثيقة والكمالات المتشعبة - والبالغ
منها 314 فرعاً و 17 فرعاً فنية
سماحه (ملوكه وقامته للزوجة) وبذلك
كانت فنيته في 1963م في 19 فرعاً
فرعاً فنية. ثم تلتها وزارة المعارف
الأعمال العام التي درجتها بمشاهدة
خاص للاهتمام في شخصية
شخصية ويقوم بالدراسات اللازمة في
هذا الشأن وتقدم الخبرة للفرع الثانية
عمل سياسة الشخصية واستيعابها
باعتبارها للسيرة في وضع خطط ومواعيد
الشخصية الفرع الثانية.

وقد نص ذلك القانون صراحة على اعتبار
لك الشركات سواء القابضة أو التابعة من
الأشخاص القانونيين الخاصين حسبا للخلاف
مع حلول حقيقة التكيف القانوني لها من طريق
فضليتها لإحكام القانون الخاص، كما نص
صراحة على أن شركة قابضة تكون
خاصة لإحكام القانون 90 لسنة 91 أن
كانت الشركة التابعة أو القابضة تلك 51٪
من رأسمالها على الأقل ومن ثم وعليهم
الحقيقة فإن الشركة الخارجة من نطاق
تطبيق أحكام ذلك القانون لا تخضع نسبة

تذكر تلك القصص في الانتباهات التي أبدتها الحكومة المصرية عن سقوط القذافي (Mf) في مايو سنة 1991 ومع سقوط القذافي (Wb) في نوفمبر سنة 1991 فها لم يتغير برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر، واتخذ البعض في تلك الفترة سياسة الخصخصة كترجيح على بيع شركاتها، وسرعان ما سقط هذا البرنامج عندما تم إعلان أن سياستها في 1996 كانت القطاع الخاص هو الملك في مجال الاستثمار والخصخصة، ولم تكن هناك اشتراك القطاع العام في وضع مبدئ من سياساتها من شركات القطاع الخاص، وتحتل تلك السياسة الدولة في اختيارها بين 1997 - 2017. يمكن أن نجد اعتقادها جميع الاقتصاديين في تحديد السياسات التي لا تزال باقية والصلح في ذلك.

والفرق من وجود حالي لولا لفت
السياسات العامة المتعلقة في التنمية
الاقتصادية في مصر فقد بدأ برنامج
الإصلاح الاقتصادي بخصخصة أحد هذه
الشركات وهو شركة طاع الإسماعيلية
ومعنا حوالي 325 ألف جنيه نتجت حوالي
1٪ من إجمالي الناتج المحلي GDP ويصل
حالي حوالي 7 مليارات جنيه القيمة في
مصر وتنتقل بجميع الأنظمة بدأ من
لجان السيد الرئيس، والإسماعيلية في
مستشارين التنمية في الشركات
التي هي في الشركات التي في دور المرض
الإسماعيلية، وسيكون مارت.

أما الشكل الرئيسي الآخر وهو الهيئات الاقتصادية التي تستطيع بالانشطة ذات الصلة بالاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء والسكك الحديدية والبريد وشركات البترول والتأمين الصحي، والاتصالات، إلخ، كونها تستطيع على أهم القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية ويعمل

قمت بتصميم مشروع كبريائي في بزنس
الخصخصة الذي بدأ عام 1991 في إطار
شراكة لاسلام للاقتصادي والسياسي
فيتملكه عائلة التي تعدهم من جميع القوي
للمعاملات الاختلالات التي اسبابها هي قلة
الاقتصاد الذي اسبابها هي قلة
الدولة في جميع مجالات الفكرت. وسعت
الدولة لاسلام للاقتصادي والسياسي
فيتملكه عائلة التي تعدهم من جميع القوي
للمعاملات الاختلالات التي اسبابها هي قلة
الاقتصاد الذي اسبابها هي قلة
الدولة في جميع مجالات الفكرت. وسعت
الدولة لاسلام للاقتصادي والسياسي
فيتملكه عائلة التي تعدهم من جميع القوي
للمعاملات الاختلالات التي اسبابها هي قلة
الاقتصاد الذي اسبابها هي قلة
الدولة في جميع مجالات الفكرت. وسعت

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

عليه فإنها أصبحت عبئا ثقيلا على
للفائزة العامة للدولة واستشرت بها العمالة
الزائدة ولم تعد قادرة على إيجاد أو توفير
فرص عمالة منتجة جديدة وأصبح من
الواضح أنه لا سبيل لعلاجها سوى بالتابع
سلسلة الخصخصة.

الموضوع الرئيسي :	التخصصية	اسم كاتب المقال :	محمود سالم
الموضوع الفرعي :	من الناحية القانونية	رقم المجلد :	٢٨٧٤
المصدر :	الاخبار	تاريخ الصلور :	١٩٩٩/١٢/٤

أسباب وراء المطالبة بإصدار قانون جديد للخصخصة

نائب رئيس مجلس الدولة

قانون قطاع الأعمال العام لم يتطابق الآثار الدستورية على بيع الشركات الخاصة

كتب محمود سالم:

أكد المستشار أحمد حسان نائب رئيس مجلس الدولة على ضرورة الإسراع في إصدار قانون جديد للخصخصة، وقال إن هناك حاجة ملحة إلى صدور هذا القانون وذلك لمعالجة الآثار التي ترتب على بيع الشركات العامة.

وذكر في إن هناك أسباباً عديدة وراء المطالبة بهذا القانون حيث إن قانون قطاع الأعمال العام لم يعالج أوضاع ما بعد البيع وقد ظهرت الفجوات في التعامل المالي وبعض المشاكل التي يتعين أن تتعالج كترسيبها.

وإن من مشكلة شركة أسست أسبوعاً على نحو تمت إتمام تلبية تكه هذا المبدأ حيث كانت لتفعل عملية لشركة مكنسية كبرى مقابل ١,٢ مليار جنيه هذه القضية أثرت في سماعات المستثمرين على توقع دفع بيع الشركة وإلى شيهه د. علف عويد رئيس الوزراء.

المسئلة كانت على وجهه اللحل علما بأن المستثمرين القانونيين للشركة الخصخصة التي اختارت شركة الإسمنت للصناعة القانونية لحد البيع. قد طابرت تكتيكات قانونية من الحكومة تمحيصهم. في حالة عدم البيع وذلك الشركة لتسوية لعقوبة الأسهم. من استمرار احتفاظ الشركة بمسئولتها من الزماني والقانونية والصعوبات والمعارضة والقلق للمعولة لها. وتركز تفهمهم في أن هذا البيع قد يؤثر على هذه المسئوليات حيث لو تمسوا أن ذلك بعض القوانين السابقة في مصر ذات علاقة بتصرف هذه الشركة وتمتع استمرارية هذا كانت لأجانب الخلفية في ملكية الشركات للسماعة. وقد حدة مستندوا الشركة للخصخصة هذه القوانين على سبيل المصير في قانون الإصلاح التجاري رقم ١٧٨ لعام ١٩٤٢ والقانون رقم ١٤٢ لعام ١٩٨١ في شأن الأراضي المصرية التي يطلب في الشركة للسماعة للصناعة للأكلة لسماعات من الأراضي المصرية وأن تكون نسبة مساهمة المصريين فيها لاقل من ٥١٪ وأن لا تكون مساهمة كل شخص من ٥٪.

كما أضاف في قانون نشر من مرقم ١٩٩٩ رقم ١٤ لعام ١٩٧٣ في شأن حظر ملكه الأجانب للأراضي الزراعية وكذا القانون رقم ٢٢٠ لعام ١٩٧١ في شأن تنظيم تصف غير المصريين للمعارضة البنية والزراعية الفضا.

وبمما أصرت الشركة للخصخصة على ضرورة الفصل على تكتيكات قانونية ضالعة باستمرار ملكيتها العقارات في حالة شراء هاجوية شركة أسست أسبوعاً بعد البيع كان لابد من التصرف السريع لتفادد هذه المسئلة الكبرى حيث قد. مدخلات خطاب وزير قطاع الأعمال العام بمقالة هذا الأمر في قراره الأخير بالتصريح لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وإلى برنامجه الاستثمار أحمد أمين حسان نائب رئيس مجلس الدولة لعدم القضية. وقد انتهى مجلس الدولة بعد بحث مطول الموضوع في أن البيع هذا وأدى على استمرار خصائص الدولة بقتل الأسهم من الشركة القانونية للسماعات لتلبية لملأية الدولة إلى لشؤون الأجانب تطهيرها القانون رقم ٢٠٢ لعام ١٩٩١ بشأن الشركات الخاصة الأعمال العام التي أجازت لأول مرة حدة مصرية الخصخصة في مسئلة الأوراق المالية من جانب الشركة القانونية لتسوية الشركات القانونية لشركاتها في حدة مسطلها أن مسئلة الخصخصة المصممة غير العادية إلا جاز البيع ١٧٨/مخروج الشركة من نطاق نطاق قطاع الأعمال العام في قانون الشركات للسماعة.

وأكد القنوي أن هذا البيع الذي أجاز القانون منذ عام ١٩٩١ يعد إن قلت القوانين الدستورية في مصر منذ أنشأه لخطر على وجهه الانحلال على اسم الشركات الكبيرة أو شركات القطاع العام. وإن هذا التصرف يمثل أفضلية جديدة التي انتهجتها الدولة مصر على القانون بعد إجازته أصبح اسم الشركات القديمة لم يعد. هذا البيع بعد أن يحدد نسبة للأجانب منهم من الخبراء بل يقتضي لهذا القانون الذي يحدد قانون قطاع الأعمال العام أصل ملكية خاصة في التصرف بالمستثمرين من جهة ومن ثم بتغير إحصائته استكمالاً لخاصة ما أشارت إلى بعض القوانين من جهة. بل إن للزراع نوع نهجا آخر لتزايلا وشغل الدولة في العلاقات البوابة لفتح أبواب الشركات الخاصة بآلة للبيئة على ملكية الأجانب في الدولة وشركات لشؤون يبقى الشركات الخاصة.

واستقر استشار أحمد حسان مستشار الدولة لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء خلال إن البيع ليسوا بأية على اسم وإن الأصول الخاصة بالشركة من أرض مصرية في زراعية ومبان وإعطى على أصول لأزمة وممتلكاته وأصل وحدة واحدة للمشروع أيجوز تفرغها وإعطىها مثل كياناً واحداً للمشروع التجاري والعسائي ويتعين أن ترتبها رأفاً حتى تتمكن الشركة من تحقيق غرضها الاستثمار على في القطاع الصناعي.

واستقر خلال أما فيها بقتل ملكية الأراضي الزراعية فإن الملكية الأصلية عليها وجنس العملية عام ١٩٨٨ كانت قد استمرت فيها قانوناً علما بقضي عدم جواز سريان القانون رقم ١٤ لعام ١٩٧٣ على للشركات القانونية للشركة لأجانب. والشركة محل البيع في مشروع تجاري لاسرى عليها حظر ملكه الأجانب للأراضي الزراعية.

وأشار المستشار أحمد حسان مستشار الدولة للخصخصة في أن بيع هاجوية اسم شركة أسست أسبوعاً استمر لملأية لولا أثر على ملكية الشركات للأراضي الزراعية والصعوبات والقلق لوصول الشركة الأثري.

وكانت نهاية مسئلة لكل من الحكومة والمستثمرين للشخصين لكل واحدوا بالقضية القانونية للسماعة من أجلي جهة قضائية في مصر. ولم يقتضها القانون على حدة البيع في أن مسئلة الخصخصة.

إن هناك حاجة إلى استصدار قانون يعالج مسائل الخصخصة بتوسيع قاعدة الملكية والأثر لآلية على هذا ما وكما المستشار أحمد حسان نائب رئيس مجلس الدولة ورئيسة خلال إن الحاجة أصبحت ملحة لعدم من الأجانب الدولة وشباب خلال إن الحاجة أصبحت ملحة لعدم من الأجانب

أراد أن تقتصر على ملكية الدولة الشركات الخاصة في الدولة تم بتوجيه التوجيه الجديد على ١٩٩١

وأشاروا أن تقتصر على ملكية الدولة الشركات الخاصة في الدولة تم بتوجيه التوجيه الجديد على ١٩٩١

وأشاروا أن تقتصر على ملكية الدولة الشركات الخاصة في الدولة تم بتوجيه التوجيه الجديد على ١٩٩١

وأشاروا أن تقتصر على ملكية الدولة الشركات الخاصة في الدولة تم بتوجيه التوجيه الجديد على ١٩٩١

1999/14/4[illegible][illegible]

من الناحية الاقتصادية

قطاع البنوك

الخصخصة
في مصر : من الناحية الاقتصادية
قطاع البنوك

الترتيب	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الصفحة
١	في لئوة ساخنة للقضايا المصرفية	مصطفى عبد السلام	العام اليوم	٢٦٧٠	/١١/٤ ١٩٩٩	٦٥
٢	٦ بنوك مرشحة للبيع	مصطفى عبد السلام	العام اليوم	٢٧١٥	/١٢/٢٧ ١٩٩٩	٦٧

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع البنوك
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
رقم المجلد :	٢٦٧٠
تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/٤

في ندوة ساخنة للقضايا المصرفية

محمود عبدالعزيز: أخطاء البنوك في مصر من أدنى النسب في العالم على نجم: أطالب بإرجاء خصخصة بنوك القطاع العام جيمس فون : غياب النظم المصرفية وضعف الاتصالات عقبات رئيسية تطرح نفسها

تابع الندوة : مصطفى عبد السلام، ماجد على

محمود عبدالعزيز رئيس اتحاد بنوك مصر ورئيس البنك الأهلي أن قطاع المصرفية داخل الجهاز المصرفي تعاني التصفين فيها هيئات إقليمية للمفولة مؤكدا في ذات الوقت أن نسبة الفساد داخل هذا القطاع محدودة ومشير من أن نسب في البنوك في مستوى اعلم ولم تزل إلى مستوى القاهرة كما يعلن رئيس المصرف.

وأشار رئيس الاتحاد في ندوة القطاع المصرفي مساء وما عليه من أزمات التخليد إلى أن الأخطاء المصرفية تتركز أساسا في سرعة في الال جيلار يبلغ مسجور حركته 355 مليار جنيه وبلغ مساهمة 230 مليار جنيه وبلغ 197 مليار واستثمارات 59 مليار جنيه.

وقال عبدالعزيز في الندوة التي نظمتها مركز القاهرة للدراسات الاقتصادية الذي يرأسه أحمد البناوي أن الجهاز المصرفي يمثل التحدي الأكبر خلال السنوات الأخيرة للنظام في مواجهة القطاع المصرفي من خلال الخصخصة بدلات جديدة تتخطى مستوى المال والخصيص سابقا استفسار.

وذكرت مسجور وأحمد مسحافة كافي دور في تنضيد الاستثمار بالفر من خلال جمع ما يزيد على 4.5 مليار جنيه في هذا المجال المساهمة في إقامة بنوك على 240 حركته سامح القطاع الخاص لوبا بنحو 33 مليار جنيه.

كما شهد الاجتماع المصري خلال هذه السنوات عدة مظاهر إيجابية مثل في تحقيق توازن الرأسمالية لواء سواء على مستوى الخصخصة أو حيازة الأموال وكذا خصخصة رؤوس الأموال عدة مرات على الأثر في الخصخصة الهيكلية والوظيفية المستحسن وكذا وضع خطط استراتيجية طويلة الأجل في انداء الأمل.

ورفض مسعود عبدالعزيز القول بأن البنوك مسئولة عن مشاكلها سعر الصرف والسبيلة الأخوين كما رفض القول بأن البنوك مسئولة عن غياب المصروف الثلثة والثلاثة أو التكنولوجيا المصرفية الحديثة. وأشار أن البنوك بدأت خطوات جادة نحو جلب هذه التكنولوجيا من الخارج وسراسته في بركات الخصخصة أو الات مصرف إلى أو خدمات التلجزة المصرفية.

وأعترف رئيس اتحاد البنوك بخضرة مركز المصالح مؤكدا على أن البنوك تسعى نحو توسيع قاعدة العملاء خاصة في عملية إقتران لها آثار سلبية عميقة على البنك. كما أعترف برامج أرباح البنوك العامة خلال العام المالي الماضي في بركة الخسائر وقال لبيتا رئيس القوى بخلق المساهمين المواجهة الخاصة بتطبيق الخصخصة وإصلاح للقطاع وجلب التكنولوجيا.

وجدد رئيس الأعلى القول بضرورة زيادة رؤوس أموال البنوك العامة مؤكدا على أن راسمال يبلغ مليار جنيه غير مد في مصر للخصخصة المالية والاقتصادية.

وذكر أن على مساهمة هذه البنوك وهي الدولة الخصائص بهذه الخطوة لعدم رؤوس الأموال الدولية للبنوك الخاتمة لها.

وردا على سؤال حول خضرة الاقتراض المصرفي في أسعار الفائدة ومسجور فريجاب هذا الاقتراض بالخصخصة أكد عبدالعزيز ليس هناك علاقة بين ارتفاع أسعار الفائدة والخصخصة مفسرا على أن الاقتراض مبررات وأسبعية للتجارة لدى الجهاز المصرفي وسبيلة البنك المركزي في إدارة التضخم وتكلفة الأموال وسعر الخصم.

تعليمات للمصارف

ومن جهة أكد على نجم رئيس مجلس الإدارة والمقر للكتاب لبيتا قائلا أن البنوك في مصر ولجتها خلال مرحلة تطبيق الإصلاح الاقتصادي عدة تعليمات في ظل الانكشاف من القرارات المركزية في العمل المصرفي إلى لصل في السوق والظهور منصر المتابعة. وقال أن من أبرز هذه التعليمات سبيل دفع الوحي لدى المصارف والتفصيل كتابة الفروع واستحداث العمل المصرفي في الدول الغربية نظرا لانعدام المنافسة الأجنبية خلال فترة التأسيس وخسفت الهيكل المالية للبنوك من حيث قاعدة رأس المال والخصخصة وحجم الاستثمارات وقصور النظم المالية المطلوبة والاقتراض في نظم المراجعة الداخلية والرقابة المالية للهيئة وخسفت رقابة البيت المركزي على البنوك والخصم حسم مميزات القطاع العام للبنوك.

ومنع الاقتراض بين دراسة وقاية ويدون قواعد مصرفية سلبية في التحليل والاستعلام والتعليق مما أدى إلى توسع كسب في منح الاقتراض مسحه في الجباب الأخر مفاكلا كبيرة لدى البنوك تثبت في حسم المؤسسة بين الأرباب والاستثمارات من دون الأموال والإعارة وإعتراف سلامة كوكبات والمخاطر الاقتصادية وهو حلات تدرت اتخذت معاملة كسات ملوك.

وأشار أن هذه التعليمات تتضمن أيضا عدم كفاية القوانين للقطاع للعمل المصرفي في ظل التدرج الاقتصادي وبضرورة قيام البنوك بدور كبير في تنضيد سوق المال والأسهم في تشكيل برامج الخصخصة.

والالتزام بتطبيق مقررات بازل. ومسور اتفاقية البات بما تضمنت من قلة لجميع القود أمام التتال رؤوس الأموال وتخسير قطاع الخصخصة وما يصح له من مالفسة خضرة على البنوك والاستعداد لإواجهتها بكفاءة.

التصويل المقاري

وعلى مستوى السبلات التي تعد من ندوة وسلامة الجهاز المصرفي تتناول على نجم نقاط خمسة بهذا الجباب الأول يتعلق بالتصويل المقاري الذي حلى باعتصام واسع من قبل وسائل الإعلام والغيراء نظرا للركود لدى انصاف تنضيد المقررات في الأولة الأخيرة. وتوجهة اندفاع بعض البنوك التجارية في تحويل هذه المقررات دون دراسة ومن تحلق من كسات تنضيد.

لما لتلقة الأولة فتتعلق بتخص المصروف واضطراب أسعار الصرف والخصوف الأخيرة على الاتصايل والتي أرجوها لبعض على مفاكلا البنوك إلى منع الاقتراض غير المبرور وفتح الباب لحداديات أمام تحويل الاستثمار. وهو ما أدى إلى انكشاف المسئلة لدى البنوك في الأولة الأخيرة وتهدد استقرار سعر صرف الجنيه خاصة مع اندفاع الكثير من المستثمرين في الاستثمار في دول جباب خسوف لتسا استقلالة من فوق الأمول.

وتتعلق النطة الثالثة بتحويل المصروفات المسجلة وحجم قيام البنوك بدور ملصق في هذا المجال للتحويل الذي يعد موقنا للأداء في حين تتعلق القضية الرابعة بتطبيق مقررات بازل والاستعداد بتطبيق اتفاقية البات في قطاع الخدمات أن حقوق المساهمين لدى بعض البنوك العاملة في مصر تعد مشككة للغاية في حين أن حسم واتق

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع البنوك	رقم العدد :	٢٦٧٠
المجلد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/٤

الائتمانية والقروض للتنظيمية للمصارف المصرفية للشفافية لتستقر بها البنوك في أداء عملها.

قانون الرهن

ورصد جيس فون المنصو للكتاب البنك المصري الاموي عدة عمليات تفرح نفسها بالقوة اسم البنوك العاملة في مصر. وقال ان هذه العمليات تتمثل في بقايا مرحلة ما قبل اصلاحات السوق وقيادى انظم المصرفية للائتمانية وقيادى لائتماني القانوني والتنظيمي اسلمه حال عدم وجود قانون رهن مناسب وغير ذلك من القوانين والقوانين التي تكفل حماية حقوق البنوك خاصة في مجال تمويل الاستهلاك.

كما ان هناك عمليات اخرى تتعلق بعدم وجود نظام مخصص وامر صفة التمويل تتطلب جهونا مائلا يتسم بكثافة العمل مع ضعف الاتصالات السلكية واللاسلكية.

واكد فون على ان المصلحة الاساسية التي تحول دون قلمو السريخ للقروض الاستهلاكية هي عدم وجود قانون رهن وغير ذلك من التشريعات والنظم التي توفر الحماية لحقوق المقرضين اذ ان الحماية المالية للمصارف في مصر ليست مصحولة باسم ملكيتها وبعد اقرار انظم الرهن وتطبيقه في توفير نظام مماثل للحماية عملية معقدة ومستقلة للوقت ومشيرة للمشاكل المالية البسيطة للسيارات ليس بسيطاً في الواقع، كما ان إجراءات التسجيل للمصارف ليست كافية، وبالتالي فإن هناك حاجة

للقوانين الجديدة في مضمون الجائز قيل ان توسع البنوك نشاطها.

ورصد المنصو للكتاب المصرفي الاموي عدة مظاهر اخرى للجهاز المصرفي في الوقت الحالي حيث أكد على ان البنوك انضمت على نقل اسعار الفائدة بما يتبعها من العمولات والرسوم الملائمة للسلوك والائتمانية من الرافض الشركات الكبيرة في القطاعين العام والخاص فضلاً عن الشركات متعددة الجنسيات ووصف هذا الاتجاه بأنه بعد من بقايا مرحلة الانغلاق كما ان المنافسة التي انبثقت تكلل هوانش السوق بين اسعار الفائدة الملائمة والمليحة.

المعلاء لديها يتجاوز عدة مبادرات، ومن غير الممكن ان تتحكم هذه البنوك من مواجهة المنافسة المثرية على تطبيق التقاليد الجاهت بإعادة واستعادية شبيهة، لذا فإن على البنوك التحرك تجاه رفع حقوق الملكية لديها لتقوية مراكزها المالية. اما المشكلة الخاصة التي تواجه البنوك فتشترك والقروض للتمثيرة وبالطبع فإنه لا تلتزم عمليات الائتمان من الخاطر ولكن يجب على البنوك ان تعمل على خفض نسبة مخاطر الائتمان بمسح الاستعلام من المعلاء وتطبيق اساليب التحليل الائتماني الحديثة والاعتماد على الضمانات القديمة والنظر الى بدء اجراءات التقاضي واتجاه الكثير من المعلاء الى رفع مصاوي الحساب والمصارف فند يكون من الصعب ضرورة لشراء دوائر قضائية متخصصة او الانتهاء الى التحكم.

الائتمانية والخصخصة

وتتصل على نجم الى القضية السائدة التي تتعلق بزيادة القدرة الائتمانية للبنوك الناتجة عن مدى الانماج والخصخصة كما تتلوه نقاشاً تتعلق بتوزيع الخدمات والظافة للجاهت والعمل والتواجد على الساحة المالية واخيراً تقوية دور البنك المركزي الرأسمالي والافسالي وضمان استقلاليته القلمة، وبالنسبة للقطاع الاخرى طرح رئيس بنك البلاد القوي عدة الاقتراحات يمكن ان تسهم في هذا المجال هي:

- ان يكون لدى البنك المركزي جهاز رقابي والمرفعي على الخبرة والاطلاع على المستحدثات المصرفية وان تتوافر لديه قرة من العمالة تلي باستحداثات ثانية العمل دون ضوابط وتزويد البنك المركزي بالتقنيات الحديثة وربطه بهيئة الاتصالات والمطومات المالية والمالية.

- تطوير قاعدة البيانات لتتوافر لدى البنك المركزي من البنوك وصلا ائتمان لديها.

- تطبيق جميع مواد القانون رقم 120 لسنة 1995 بما في ذلك الرقابة على مجالس ادارة البنوك واختيار القيادات للمصارف واختار كحليات بالمصارف

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع البنوك	رقم المصداق :	٢٧١٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٢/٢٧

6 بنوك مرشحة للبيع

عام 2000 فتشعلت بيبك مصر امريكا الدولى الذى من المقرر حسمها فى النصف الاول من العام القادم، فملياً لحظة البيع فإن بنك القاهرة المسفل من الصفقة سيصبح المتقدمين يعرض شراء فرصة اجراء تقييم فى حتى منتصف شهر فبراير الجارى، بعدما تقدمت المؤسسات صاحبة العروض مباشرة بعرض نهائى وسعر محدد للسهم، وفى هذه المرحلة تكون الصفقة قد قاربت على نهايتها حيث يتم اختيار العرض الاعلى سعراً والمتقدم لشراء كمية اكبر، وهنا يتم اعلان اسم الفائز لتبدأ بعد ذلك مرحلة الحصول على موافقة البنك المركزى على المشتري الجديد، وتنفيذ الصفقة بمرحلة الأوراق المالية وتسليم البنك للمشتري الجديد، ويتنافس على صفقة بنك مصر امريكا 4 عروض اأول مقدم من البنك المصرى المتحد والثانى من بنك الكويت الوطنى بالتعاون مع الشركة القابضة المصرية الكويتية والثالث من جيروكل أند سوين الفرنسى والرابع من ستاندرد شارتد الانجليزى.

أما بالنسبة لصفقتى بنك التجارة والتنمية (التجارىون) والمصرف الإسلامى الدولى للاستثمار والتنمية فمن المتوقع تاجيلهما لوقت لاحق فى ظل وجود عدد من المؤشرات أبرزها عدم وجود عروض جادة وحقيقية لشراء أسهم لحد الآن، بل كلها مجرد مشاورات ومفاوضات سرية وإطلاع على بيانات، حتى مؤسسة الراجحى السعودية لم تقدم حتى الآن بعرض محدد لشراء أسهم للمصرف الإسلامى رغم تكرار اسمها فى هذا المجال عدة مرات، إلى جانب أسماء أخرى مثل بيت التمويل الكويتى وبنك الاستثمار الأول بالخليج والبنك الأهمى للتجارى السعودى وعدد من رجال الأعمال الليبيين والخليجيين.

تشهد بدايات الالفية الجديدة عدداً من الصفقات بدخل الجهاز المصرفى، وفى شهر فبراير القادم سوف يتم حسم صفقة بيع ملكية الدولة فى بنك مصر إيران للتنمية البالغ نسبتها 80% من رأسمال مدفوع قدره 100 مليون دولار، وعطفاً للجهد المقرر من جانب وزارة الاقتصاد وبنك الاسكندرية فإن شركة هيرمس ستنتهى من أعمال تقييم أسهم بنك مصر إيران والترويج للمصلحة المطروحة للبيع ولقى العروض واختيار أفضلها فى موعد غايته فبراير 2000.

وعلى الرغم من اصرار شركة الاستثمارات الخارجية الايرانية الفوز بصفقة شراء أسهم بنك مصر إيران، إلا أن العملية لا تبدو سهلة من وجهة نظر البعض، فمن جهة فإن هناك مخالفين للجانب الايرانى، ومن جهة أخرى فإن قبول العروض الايرانى يتوقف فى جانب كبير منه على درجة تعامل العلاقات المصرية الايرانية سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى والتجارى. وبشكل عام فإن هناك مؤشرات بحدية الحكومة هذه المرة فى بيع حصتها فى بنك مصر إيران للتنمية التى تتوزع ما بين بنك الاسكندرية وشركة مصر للتأمين بواقع 40% لكل طرف. كما الصفقة الثانية داخل القطاع المصرفى خلال

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	مصطفى عبد السلام
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع البنوك	رقم العدد :	٢٧١٥
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١٢/٢٧

دولار.. وتمثل هذه الحصة نسب مساهمات كل من البنك العربي الافريقي الدولى والمصرف العربى الدولى وبنك مصر ايران للتنمية وشركة مصر للتأمين والشركة المصرية لاعادة التأمين. وهناك صفقة اخرى متوقع اقرارها في الربع الاول من عام 2000 وهى اختيار كونسورتيوم مالى للترويج لقرض دولى قيمته 400 مليون دولار لصالح شركة مصر لتصنيع البترول ويتكون الكونسورتيوم من 4 بنوك عالمية هى تفتيس منهاتن الأمريكى وسومووى ميتسوبيشى اليابانى ونت ويست الأوروبى وميديركر ينتو الإيطالى. ويساهم البنك التجارى الدولى (مصر) والبنك الألمانى فى اختيار هذا الكونسورتيوم باعتباره مستشارا أو مساهما فى شركة مصر لتصنيع البترول.

والى جانب الصفقات الماضية فمن المتوقع ان يتفصل البنك الألمانى من كل أو جزء من مساهماته فى العديد من المشروعات الاستثمارية التى يساهم فيها.. ومن بين هذه الشركات الفرنكوفونية ليتروكيمياويات والسويس للصلب والمصرية لصناعة العازلات الكهربائية.. والوطنية لصناعة التيلامين واليهوفا فورد مالدفيد والمصرية للإصلاح والمعادن.. والإسكندرية للزيوت المعدنية ونجح حمادى للغير.

للشراء فى حالة استرخاء حيث يمتلكهم التقدم بعرض شراء فى أية لحظة أيضا هناك خاصية للمصرف الإسلامى، وهو تفصيل الدولة ببيعته المؤسسة مآلية لها خبرة فى العمل للمصرفى الإسلامى، وبالتالي ضمان عدم تغيير نشاط المصرف مستقبلا.

ولذا خرجنا من دائرة البنوك الأربعة السابقة فانه من المتوقع ان يشهد عام 2000 قيام بنك مصر ببيع نحو 20٪ من حصته فى بنك مصر روسانيا، وربما انضمام بنك الإسكندرية على بيع جزء من حصته فى البنك المصرى الأمريكى.

أما على مستوى بيع حصص لبنوك فى شركات مشتركة، فان من أبرز الصفقات التى من المتوقع إبرامها صفقة بيع حصة البنك العربى الافريقى الدولى فى شركة الفيسم للفنادق والسياحة المالكة للفندق السلام سويس البالغة 79٪ من رأسمال أسمى يبلغ 24 مليون دولار. وهناك عروض من شركات سياحية مصرية وخليجية لشراء هذه الحصة للمروحة. ومن المتوقع اقرار هذه الصفقة خلال شهر مايو القادم.

وهناك صفقة بيع 55٪ من شركة الجزيرة للفنادق والسياحة المالكة للفندق شيراتون الجزيرة والبالغ رأسمالها نحو 38 مليون

كما ان الظروف التى يمر بها البنكان معفا سوف تؤول إبرام صفقة بيعهما لمدة سنوات لعدة أسباب أبرزها استمرار الدولة على بيع أسهم هذين البنكين بأسعار يعتبرها البعض مبالغيا فيها، وفى الجانب الآخر يسعى المستثمرون ورجال الأعمال لفرء أسهم البنكين بأزخس الاسعار، بسبب مركزهم المالى، وعدم توزيعهم رأبعا على المساهمين إلى إعادة غريبة. ونعم الصفقات وغيرها من الظروف التى تواجه أى بنك بشكل طارئ وتؤثر عليه بالسلب لسنوات.. وإلى ظل استمرار كل طرف على موقفه فإن الرؤية لم تتضح بعد بالنسبة للمصرف الإسلامى والتجاريزه كما ان عدم تحديد سقف زمنى لبيع هذه البنوك يجعل الراغبين فى

التأمين

الخصخصة

في مصر : من الناحية الاقتصادية

قطاع التأمين

الترتيب	عنوان المقال	كاتب المقال	المصدر	العدد	التاريخ	الخصخصة
١	بنات خصخصة شركات التأمين	لادن الحولى	العالم اليوم	٢٤١٩	١٩٩٩/١/٧	٦٩
٢	الحواء يطالبون بتسوية المديرين لدى شركات التأمين	لجلاء الرفاعي	العالم اليوم	٣٤٣٠	١٩٩٩/١/٢٤	٧١
٣	فيمر ضد قانون خصخصة شركات التأمين	محمد العماري	العالم اليوم	٣٤٤٨	١٩٩٩/٢/١٤	٧٤
٤	خصخصة التأمين كيف تنجح ؟	سامح محروس	العالم اليوم	٣٤٩٢	١٩٩٩/٢/١٥	٧٦
٥	قبل بيع شركات التأمين	عادل بركات	العالم اليوم	٣٥٤٢	١٩٩٩/٦/٨	٧٩
٦	شركات التأمين في مأزق	لادن الحولى	العالم اليوم	٣٥٤٧	١٩٩٩/٦/١٤	٨١
٧	قطار خصخصة شركات التأمين تجاوز محطة اللاعودة	محمد ابراهيم	العالم اليوم	٣٥٧٠	١٩٩٩/٧/١١	٨٣
٨	الحواء يختلفون حول السبب اساليب خصخصة شركات التأمين	سامح محروس	العالم اليوم	٣٦٠٦	١٩٩٩/٨/٢٢	٨٧
٩	خصخصة شركات التأمين تضاعف استثمارها الحالية	عادل بركات	العالم اليوم	٣٦٧٥	١١/١٠/١٩٩٩	٩٠

الموضوع الرئيسى : الخصخصة
الموضوع الفرعى : فى مصر : قطاع التأمين
المصدر : العالم اليوم
اسم كاتب المقال : فاتن الحولى، ماجد كرم
رقم العدد : ٢٤١٩
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٧

A.M.Best تنولى التقييم عن طريق «ميريل لينش» و«مورجان ستانلى»

بدأت خصخصة شركات التأمين

9.5 مليار جنيه استثمارات «الشرق» و«الأهلية» و«مصر» و«المصرية» شركات هولندية وفرنسية تسعى للاستثمار بسوق التأمين فى مصر

بلغ استثمارات شركات القطاع العام منها 9.5 مليار جنيه بداية زيارته 79٪ على العام للخصخصة كما بلغ إجمالي حقوق المساهمين لشركات التأمين وإعادة التأمين فى 98/6/30 مليار جنيه مقابل 1.4 مليار جنيه فى العام الذى يفرض شركات القطاع العام منها مبلغ 4.4 مليون جنيه بعمل زيادة قدره 16.7٪. وبمضايا بإجمالي الخصخصة التأمينية فى 98/6/30 مليار جنيه زيادة قدرها 77.5٪.

بدراسة أرقام ميزانيات الشركات وجميع الإحصائيات والبيانات، كما سيكون البنك بمثابة حلقة الوصل بين وزارة الاقتصاد ومكتب الرقابة على التأمين لإعلامها على النتائج الأولية. كما منح مصدر مسئول فى شركة الشرق للتأمين لـ «العالم اليوم» بأن تكلفة تقييم كل شركة من شركات التأمين العامة الأربع تصل إلى 20 ألف دولار وتتضمن شركة التأمين نفسها. وصرح خيري سليم نائب رئيس مزة الرقابة على التأمين بأن شركة A.M.Best العالمية تكلفه بتقييم شركات التأمين بمصر والشرق والأهلية والمصرية لإعادة التأمين إزاء هذه الشركات ولقاء للمسؤولين العالمية وإشهادا على نتائج الجمعية العمومية لحوادث الشركات خلال العام الماضى حيث بلغت استثمارات شركات التأمين وإعادة التأمين فى 98/6/30 مليار 10.4 مليار جنيه مقابل 9.4 مليار جنيه فى العام السابق بنسبة زيادة قدرها 79.5٪.

□ كتب - فاتن الحولى ومaged كرم: بدأت المرحلة الأولى فى خصخصة شركات التأمين الأربع للشركة الدولية. انضمت شركة A.M.Best العالمية من تقييم أداء الشركات الأربع وبدأت شركة ميريل لينش، العالمية إمداد كراسة شروط ومواصفات شركاتها المصرية، لإعادة التأمين ومصر، لتصل فى حين تولت شركة مورجان ستانلى، العالمية تقييم شركات الشرق والأهلية للتأمين. ومن المقرر أن تبدأ عمليات تقييم شركات التأمين العام للعام 2001 والانتهاء شاماً من خصصتها للدخول فى العقبة المالية عام 2003. ولعل العالم اليوم أنه قد وقع الاختيار على بنك هكس كوربوسيك بنات كوربوريشن H.K.B.C ليكون البنك المستشار لشركى على عمليات التقييم حتى نهايتها ومن خلاله تنولى ميريل لينش، ومورجان ستانلى، التقييم

مكتبة الأهرام للبحث العلمي

العدد : ٢٤١٩	اسم كاتب المقال : هاني الخولي، ماجد كرم	الفرع الرئيسي : التخصصية	الفرع الفرعي : في مصر : قطاع التأمين
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٧	رقم العدد : ٢٤١٩	العالم اليوم	المصدر :

جريدة الشركة الأولى لتأمين التي حصلت على ترخيص بالعمل لبدء مشروع مشترك مع البنك التجاري الدولي. في الوقت الذي يتوقع فيه أن تحصل شركة فاسيكان الفسفاط جريدة على ترخيص بالعمل في مجال التأمين على الممتلكات خلال عام. في حين تدرس شركات فولكس وفيرستية للوكف الحالي في سوق التأمين للمصرية. وتتمسك بمسار من خلال استصدار قانون خصخصة شركات التأمين في مصر من مجلس الشعب إلى رفع معدل الانفاق إلى 25٪ من إجمالي الناتج المحلي. وقد حلت جميع الشركات نورا في مجال التأمين على الحياة. ولكن في مجال التأمين على الممتلكات فإن المنافسة شديدة ولم يتحقق نمو في السنوات الخمس الماضية. وقد بلغت استثمارات شركة مصر للتأمين 4.1 مليار جنيه في 97/96 في من نصف إجمالي استثمارات الشركات لتصبح الحكومية والخاصة البالغة 9.4 مليار جنيه.

كما بلغ إجمالي التحويلات السبعة والتحويلات تمت التسوية العام الماضي لإجمالي شركات التأمين 2281 مليون جنيه مقابل 2462 مليون جنيه في نفس الفترة. 77.4٪ يخص القطاع العام منها 2089 مليون جنيه بنسبة 91.6٪ من إجمالي السوق. ويبلغ حصة قطاع العام 475 مليون جنيه مقابل 250 مليون جنيه في العام الماضي. وأضاف خيري تشييم أن صافي الربح لشركات القطاع العام بلغ 392 مليون جنيه مقابل 298 مليون جنيه في العام الماضي بنسبة زيادة قدرها 78.8٪. وبذلك تمكنت شركات القطاع العام من تحويل ميزانية الدولة بما قيمته 300 مليون جنيه. من جانب آخر علمت «العالم اليوم» من مسؤولين في شركة الرقابة على التأمين أن هناك شركات أجنبية بدأت لتزويجات لطلب إقامة شركات تأمين مملوكة لها بالكامل. ويعد شركة طيسجال لك جنرال

المصدر : العالم اليوم

التأمين قبل خصصتها

بلغت 200 مليون جنيهه

طالب عدد من الخبراء بضرورة معالجة مشكلة ميوبونية الشركات العامة والخاصة لدى شركات التأمين قبل التفكير في خصخصة الأخيرة. وحشد الخبراء أهم هذه القضايا بما يعرف بتركام الأساط غير المسددة بتركام ميوبونية شركات القطاع الخاص وإلزام إزاء شركات التأمين خاصة ميوبونية شركات القطاع العام للتعثرة والتي تقرها البعض بنحو ملاب، جنهه وهو ما يعتبر مبلغا كبيرا بالقياس إلى وجود عملاء آخرين لهذه الشركات.

التسهيلات الممنوحة للعملاء وراء تفاقم المديونية

أما الجور الثاني فهو حرمان الشركة من

والمصور الثالث خاص بتكبد شركات التأمين الالتزام بسداد حصص معينى التأمين فى القسط التأمين غير المفصصة طبقاً للقواعد المالية الموضوعة فى الهيئة المصرية للرقابة على التأمين، فإن شركات التأمين مطالبة بعمل تخصص لواجبة احتمال عدم التخصيص لهذا التخصيص يتم انتطاعه من الفلاش لدى شركات التأمين.

وأوجهه هذه الفكرة في وصفه
صالح السعدي الذي يتناول الهوية المصرية
الواقعية التي تتناول إلى أخيه ما يكن
التي تتركز، حيث تتولى مهمة تجميع
بينتات الصراع الحضاري في شركات
التصنيع، بحث في العمل الذي يتأخر في
سند مساهمات شركة ما يوثق
التي والتي يتولى دورها إخراج الشركات
التي يأنس إليه صلب غير ملزم والتي
التي استطاع أن تتعامل مع بعضي لها
مع عاريا من الخطية التأسيسية، ولعل هذا
ما يكن في الواقع للصراع واحترام
التأثيرات الخاصة بالثقافة.

ويؤكد المستشار المالي لشركة التامين ان
الاقساط تحت التحصيل ليست اقساط
مأجلة او متجسدة طرف العملاء ولكنها
اقساط متحركة ومتغيرة بالخصومات
التسويات والإضافات.

والى جانب ما سبق ترقب جزء من
المهنيون نتيجة التأمين على الشركات
المنجحة والناجح وما على هذا القطاع
من ظروف طارئة أدت الى نقص السيولة
لديه وهم تترك على سداد اقساط التأمين
المتسعة عليه فضلا عما سبق ويشير
المستشار الى ان شركة مصر للتأمين أنه لا
يتمتع بصور الا تقوم شركة تأمين قطاع عام
بالتغطية التأمينية لشركة قطاع عام مملوكة

كما يقول نحن مضمطرون لنهول التاميم
على هذه الشوكات باعتبارها التزمنا تجاه
ملكها الملوكه اللؤلؤة ولقرن الليونيه
ميتنكاه إنا نتيجاه ان هذه الشوكات مشتره
أم أنها تتاحى من غلل في ميكنكها للكلية أو
تقتصر في الوصي التاميمى لنى هذه الشوكات
يجعلها تنصع الأساطيل التاميميه المستعمله
في الرجبه الاخيره من التزاماتها فهي ترتبها
تكتلى الجبر حوافر مكافاته غلغلته
هذهك خاصته خزانته التاميمات على
الملك، وفيرا لتمام التاميم.

وحول تأثير المسؤولية على أداء شركات التأمين يقول محمد صلاح السمسطawi إن هناك عدة سحاور للتأثير السلبي للاقتصاد تحت التعميم على شركات التأمين.

المحور الأول خاص ببحران الشركة من أموال تستطيع أن توجهها للقنوات استثمارية مختلفة فتكفها من تحقيق ربح من هذه الأموال.

نفي محمد صلاح السبسطاوي
استشار المال لشركة مخبر للتأمين ما
يتردد عن أن مديونيات شركات القطاع
العام لدى شركات التأمين تقدر بنحو مليار
جنيه، وقال إنها لا تتجاوز هذه المديونية
200 مليون جنيه أو 20% من الرصيد ..

وتتواصل محمد صلاح السمسماني كهدف
يكون حجم اللبنيونية مليار جنيه في حين أن
حجم اللبنيين وصلات الثامن على مستوى
كل شركات الثامن «خاص وعام» بلغ
بلغ 676 مليون جنيه سواء كان هذا
اللبنيين عملاء أفراد أو شركات قطاع خاص
وعام، وتقتل هذه اللبنيونية تنمو 6.6% من
أصول ميزانية هذه الشركات.

ويبدو مصعد صلاح أن هناك أساليباً كثيرة لهذه الميمنية تتسلسل في توسع الشركات في منج عملاتها تسهيلات في التمدد كترن من أنواع مواجهة المنافسة في السوق كما أنه على الرغم من أنه تم تحرير أسواق معظم أنواع التلمن والاتصالات الفعلية على أسرار التقنيات الميمنية إلا أن مشكلة منج التسهيلات ضد القضاة لديهم الإجابة على تساؤل يؤمن أو لا يؤمن.

كما أن جزءاً من هذه الديونوية نتاج جزء من الانقضاء تحت التحصيل والتي يستحق سدادها في السنوات اللاحقة تكونها تغطي أكثر من ستة مليارات.

الزودع الرئيسي : المتخصصة

الزودع الفرعي : في مصر : التأمين

رقم العدد : ٢٤٣٠

المصدر : العالم اليوم

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٢٤

وهو ما تعنيه شركات التأمين من أن نسبة كبيرة جدا من الأقساط غير صحيحة عند توليد الاستحقاق بالنسبة للطعامين العلم والخاص بالحل هو الزلل شركات التأمين بالقانون يعني أن الوثيقة لا تكون سارية إلا عند سدادها، فالوثيقة لها فترة سريان معينة وليها تاريخ ما بين 45 إلى 60 يوما أن تقوم الشركة بإرسال خطاب مطالب التأمين بسداد الأقساط لدى الشركة، إلا أن لم يسدد سدادها خلال الفترة الممنوحة للتأمين إليها.

ويستلزم سداد الأقساط بالوثيقة لكن من يملك هذا الكلام ليسيب للنفس العامة ما من شركات التأمين فإن هذه الشركات لا تستطيع تقديم هذا البند - وهو كما يقول أحد المبررات السليمة للنفس العامة - لأنه إذا قدمت الشركة على تقديم هذا البند فسيد العمل اكبر من شركة لتلطف وتوافق على شروطه ويضعف بل وتسمى إلى جذب المزيد من التسهيلات والتيسيرات.

الأثار السلبية

وهكذا كما يقول سمير فايد أن نسبة كبيرة من شركات التأمين العديد من الأثار السلبية منها كسب الأقساط تسهيلات الأقساط من الأقساط فضلا عن تسوية القسط عند حدوث حادث من مبلغ التعويض وهو ما يسهل به أهل سيول ويضيق هذا بالفلان لأنه من المفروض ألا يتم تعويض على أي وثيقة غير سارية ولكن ما يحدث أنه قد يكون المبرور على الوثيقة جزئيا وحيثما تحدث أضرار ويصبح على الشركة دفع التعويض للمستفيد فإنه يتم ترجيح المبلغ الذي وضع في الحساب الجاري وهذا كالمكافأة وحسن يتم دفع قيمة التعويض والذي قد يكون أكبر من القيمة التي دفعها العميل، فإن الشركة تقوم بذلك مبلغ التعويض ويسدد باقي القسط لعمل ويصل عليه مقاصة.

تحت التحصيل

وبالنسبة لوضع الأقساط تحت التحصيل في شركات التأمين التغطية لطعام الأعمال العام وكيفية معالجة هذا الوضع قبل خصمها من الأقساط في يد شركات التأمين في السوق برعاية شيوخه التحصيل التي وهي التي تضع ضوابط للعقوبة المالية والمسابحية كل سنة والخاصة بكيفية معالجة بدور التأمين والمسابقات الختامية والخصومات تحت التحصيل والتي يتم توزيعها إلى نصيب يتم تصميلها على مدى ثلاث سنوات.

عمل الذي لم يسدد لأقساطه التأمينية لديه أكثر من وثيقة تأمين في التعامل مع الشركة لا يلتزم بالضرورة بسداد وثيقة وثيقة على حدة. ويطلق على ذلك بـ"الفلان" ليقول لفلان جميع مستحقات شركة التأمين من الحساب الجاري لدى هذا العميل سواء كان قطاع عام أم قطاع خاص 100 ألف جنيه، فحده يأتي في بداية العام ويقوم بدفع 20 ألف جنيه في الحساب الجاري تحت بند مستحقات حساب شركة ما لفائدة الالتزامات إزاء الوثائق ويضع بعد ذلك كل أنواع الوثائق في المرحلة التالية يأتي القسط بحسابات التأمين أيضا هذا تحت بند معين وهو الحساب الجاري ولكنه كثر من السداد الجزئي ولهم أن شركات التأمين تأخذ القسط وتورده تحت حساب سداد جزئي للوثائق.

ويصبح متبقى مستحقات لا تنتهي للأسف للشهود. ويتكرر كل عام نفس القسط بمعنى أنه في السنة التالية لأدفع القسط كله وإنما يدفع جزء من القسط تحت حساب السداد لتأخرات الأقساط وهذا هو الذي أوجد المبررات الكبيرة لشركات التأمين تحت حساب أنها تبين مستحقة أو ما نسعيه نحن أقساط تحت التحصيل ولا نقول بدون.

الأثار السلبية

ويوضح سمير فايد أنه لو نظرنا إلى هذا البند في ميزانية أي شركة تأمين سواء كانت هذه الشركة لقطاع عام أو قطاع خاص لوجدنا أن هذا البند يمثل نسبة كبيرة من الأقساط المكتتبة أو المصدرة خلال سنة مالية معينة.

فلمن سجيل المال لو أصدرت شركة للتأمين في سنة 1997 إجمالي القسط لمبيعات تأمينية قدرها 100 مليون جنيه فإنها لو نظرنا في حالة الأقساط تحت التحصيل ستجد أنها ما بين 60 : 70 مليون جنيه وهو ما يعني أن نسبة الأقساط تحت التحصيل إلى إجمالي الإصدارات خلال هذه السنة تتراوح ما بين 60% - 70% وبالتالي هو ما يستلزم في السوق والأكثر من ذلك أن هذا الجزء الباقى لا يخص السنة وحدها، وإنما يعتبر متداولا متراكما من السنوات السابقة، ويعني لفر أن الرصيد المرحل واللتراكم من الأقساط تحت التحصيل يصل إلى 70% أو العكس. ويؤكد سمير فايد أنه للعلم وللأسف المبررة فإن للشركة ليست تبين القطاع العام لدى شركات التأمين سواء أكانت قطاع عام أو قطاع خاص. فلي كثير من الأحيان نجد أن القطاع العام يكون أكثر التزاما بالسداد من القطاع الخاص لأن لديه أساليب مهادنة معينة تجبره على إظهار هذه للديونية في حساباته والأهم أو ما ينبغي أن نؤكد عليه. كما يقول سمير فايد

وعلى متطلبات القدرة التنافسية لأي شركة تأمين إفساح صلاح الدين السمان إلى أن القدرة التنافسية لأي شركة تأمين تستند على مجموعة من العناصر يخلق أهمها في كيان مالي كبير يركز على قوى وإنتاج متميز ومتطور بني لاحتياجات العملاء، أداء متميزا ومتنوعا لتقديم العميل خاصة عند نشاطه للتأمين، كوابل فدية مالية البهارة سواء في الجبهة الإدارية أو المهنية، خفض التكلفة الإدارية وبشرية، إتاحة تلك على تكلفة القسط التأميني، توفير ضمان في المؤسسة، تطوير أساليب الإدارة الحديثة والتكنولوجيا لتلبية وتكامل الخدمات التدريبية للعميل بما يضمن استمرار الاعتماد على الكفاءات المهنية بصفة أساسية وعدم الاعتماد على الاعتمادات تحت إشراف الهيئات الخارجية بالمستقبل.

وثيقة غير سارية

ويرى سمير فايد رئيس مجلس إدارة شركة كبريهيبت اشتره أن العبرة في التأمين لا يكون هناك دين ويصنع أصبح مستحقة إذ إنه من المفترض عدم سريان هذه التأمين إلا عند سداد القسط بالردم بالتعويض عند حدوث الخطر فإن كانت الوثيقة غير سارية، فإن هذه الوثيقة لا عرف التأمين تكون غير سارية.

لأنما كما يقول سمير فايد أن يكون هناك دين ولكن نظرا لأن هناك تسهيلات في السداد فإنه من الممكن أن تقسط قسط التأمين على دفعات وهو ما تفضل عليه الوثائق والوثائق وتضيق إليه تعليمات هيئة الرقابة وضبط أن تكون لفر قسط مدفوع قبل نهاية العقد أو قبل نهاية سريان العقد كما هو ينبغي أن يكون.

كما يوضح سمير فايد أنه كتجهة للنفس ما بين شركات التأمين، تقوم هذه الشركات بإعطاء تسهيلات في السداد على أساس هذه الأقساط لا بد من الالتزام من سدادها قبل نهاية عقد الوثيقة.

وهو كما يقول سمير فايد تعليمات لائحة التأمينية وتعليمات هيئة الرقابة على التأمين، لكن ما يتم لأسلاف الضبيد على ذلك، فما يحدث أن هذه التسهيلات تدفق ما بعد فترة التأمين نفسها ويبدأ على تكون قد انقضت فترة التأمين ومع ذلك تلي من جزء من المستحقات لم يسدد وتدخل إلى الأقساط المستحقة في السنة التالية، ويأخذ مع التأمين مع نفس العميل وتكرر الفلكا وينداه عليه المخرى البعبي من صانعي في حسابات التأمين لكثرة الحساب الجاري وهو نوع من الضحايا على السداد.

وهو كما يحصل
سمير فايد أمر فرشته
أوضاع السوق
والحساب الجاري كما
يسجل يعني أن هذا

الموضوع الرئيسي : إسم كاتب المقال : لجلاء الرئاسي

رقم العدد : ٢٤٣٠

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/١/٢٤

الموضوع الفرعي : في مصر : التأمين

المصدر : العالم اليوم

ويضيف رئيس مجلس إدارة شركة المهنس للتأمين أنه بالرغم من تزايد أرصدة الأقساط غير المستددة بغير ما يتزايد هذا للخصم وبالرغم من أن أثره للسلبية على نتائج أعمال شركات التأمين وهو الزمر الذي يجعل شركات التأمين تعرض كل الحرص على تحصيل هذه الأقساط بالنسبة للدر الذي تعرض فيه هذه الشركات على تخفيض مستوى أرباحها وتقديم جميع التسهيلات والخدمات التأمينية لعملائها بكفاءة وبما يتفق مع ما يتم على مستوى الدول المتقدمة تأمينياً.

ويقول د. أحمد أبو اسماعيل وزير المالية السابق إنه بما لا شك فيه أن من شأن تزايد أرصدة الأقساط غير المستددة آثاره السلبية على نتائج أعمال شركات التأمين. وبالعكس كما يقول د. أبو اسماعيل حينما يكون هناك انتظام من جانب صلاحيات الشركات في دفع الأقساط لتوافر لدى هذه الشركات موارد كثيرة لشكلها من الانتشار في السوق وفورتها على تسويق أكبر قدر ممكن من وثائق التأمين وزيادة نشاط الحركة التأمينية.

مشكلة

ويضيف د. أحمد أبو اسماعيل أن مشكلة كل شركة في حال العناية يجب لها للزيد من الموارد وهو ليس لا يمكن إنكاره إلا أنه من جهة أخرى عدم سداد الأقساط المستحقة لشركات التأمين من شأنه أن يقلل إلى حد ما من إمكانات الشركة ومواردها، وفورتها على استثمار هذه الموارد.

ويؤيد د. أبو اسماعيل أنه من الضروري سداد هذه الأقساط حتى يصبح مركز شركات التأمين نظيفاً ومكثاً تستطيع أن تدمر أرباحها بالأموال المعلقة لدى شركات قطاع العام.

ويضيف أنه من هذه الصعوبات من الإجراءات والأنصاري التي يمكن إتباعها لتحصيل هذه الأقساط أن يتم الإجراءات القانونية يجعل هذه الإجراءات صعبة للجبري والفعالية.

وحول تأثير عدم سداد هذه الأقساط على المصلحة الاستثمارية لشركة التأمين يقول سمير فهد إن هناك نوعين من الأموال لدى شركات التأمين النوع الأول وهو رأس المال للتدوير والاستثمار النوع الثاني وهو الأموال المعلقة والمعلقة الحرة ولا توجد أي قيود على استثمار هذه الأموال لأنه يطلق عليها حقوق للمؤمنين إلا أن هناك نوعاً آخر من الأموال يطلق عليه الخصومات الفنية أو الضمانات الفنية والخصومات التجارية وغيرها وهي ما يتم احتجاز أموالها بنسب معينة مخصص للأخطار السارية والذي ينتقل من سنة إلى أخرى.

وهي ما تسمى بحقوق حملة الوثائق والذي توجد له قواعد تنظيم استثمار أموالها في أوعية معينة وبنسب معينة لأن هذا كما سبق القول يطلق عليه حقوق حملة الوثائق وليس حقوق المؤمن، هذه الأموال تحكم ميثاق الرقابة على التأمين في توظيفها ويوقع منها التحويلات عند حدوث التحويلات.

ومن مميزات شركات القطاع العام المستحقة لدى شركات التأمين الخاصة

يقول سمير مصطفى مقرر رئيس مجلس إدارة شركة المهنس للتأمين أن مميزات شركات القطاع العام لا تمثل مشكلة لها وإنما بالنسبة لشركات التأمين المملوكة للقطاع الخاص وذلك بمرجه نسبة إسهامية أنه على مدى عشرات السنين الماضية كانت مميزات شركات القطاع العام في مجال الخصومات التأمينية مقصورة على شركات التأمين الثلاث التابعة للقطاع العام حيث تم تعديد الشركات التي تفتتح بها كل شركة من شركات التأمين الثلاث بمصر للتأمين الأولية للتأمين الشرقي للتأمين.

ويضيف سمير مصطفى أنه مع سياسة الانفتاح الاقتصادي والخصخصة بدأت شركات التأمين المملوكة للقطاع الخاص في تقديم خدماتها لشركات القطاع العام وفكرت قطاع الأعمال والشركات التي تم خصصتها مع الخاتمة الجديدة لتخصيص الأقساط بحيث لا تمثل هذه المشكلة ظاهرة بقلبية لشركات القطاع الخاص.

ويقول سمير مصطفى إنه من المهم تنفيذ الأحكام قانون الإفراط والرقابة على التأمين ولاقتت التلخيصية والقواعد والعمليات الصادرة من الهيئة المصرية للرقابة والإشراف على التأمين في مصر يتم التزام جميع شركات التأمين العاملة في مصر بتكوين للخصومات الكافية لمواجهة الأقساط تحت التخصيص.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	محمد العماري
الموضوع الفرعي :	في مصر : التأمين	رقم المجلد :	٢٤٤٨
المصدر :	المعالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٢/١٤

الخبراء يطالبون بدمج الشركات الصغيرة وزيادة رأس مالها المصدر

قيتو ضد قانون خصخصة شركات التأمين

اعتبرت النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات والأعمال للناية على بعض بنود قانون خصخصة البنوك وشركات التأمين الذي سيناقشه مجلس الشعب واعتراض النقابة لم يكن بسبب عدم رضاها عن عملية الخصخصة ولكن بسبب استبعادها من للمشاركة في صياغة القانون الذي يثار بلاءه على عمال هذا القطاع الحيوي الذي يعتبر عصب الحياة الاقتصادية في المجتمع. ولعل اعتراض النقابة له مبرراته خاصة وإنها تؤيد عمليات خصخصة البنوك وشركات التأمين وذلك من منطلق مساهمة السياسة الاقتصادية العامة للدولة ولكنها ترى أن عمليات الخصخصة في هذا القطاع يجب أن تخضع لمخطوات محسوبة بدقة لتجنب أي آثار سلبية يمكن أن تترتب على هذه العملية خاصة أن علاج هذه الآثار سيكون أمرا صعبا وحتى إذا تم علاج فإن هذا سوف يأتي بعد حدوث خسائر اقتصادية فادحة من الممكن أن تحدث لتهتز أركانها في أساس الاقتصاد القومي.

فاروق شحاته:

الخصخصة ليست شرا لا بد منه ولكنها وسيلة

لضخ أموال جديدة

الموضوع الرئيسي : التخصخصة
الموضوع الفرعي : في مصر : التأميم
المصدر : العالم اليوم
رقم العدد : ٢٤٤٨
تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٢/١٤
إسم كاتب المقال : محمد العماري

بإل فاريق شكله العرشي وليس
لغيره لعملة التبرك تمنع مع خضعة
لغيره وهزركات التأميم لأننا ترى أن
تخصصة ليست هذا لابد منه كما
يرد البعض ولكنها لحسن الوسائل
للتغلب لتتمديد الانظمة الاقتصادية
وتوسع قاعدة للكتاب ونفع امول
جديدة تساهم على زيادة وتطوير
لعملة التي يتفهمها اليك أو شركة
تأمين العمل ولكننا ندع مبدأ استعداد
لنظم التامين من الانهيار بنزاهة في
بعض الامور لهذه التي تتخطى بمسائل
الامور من عملة للمرة والمرة والتي
تجر عملة صعبة في زمن من عقول
أي ما يتناقص حورما مع شركات
مماثلة أما تاريخ حال من الضربة
والجانب من خلال الصير المعملية
للمرة التي تفتقر من لتطبيق الجيات
بصفة التغطية الدولية.

الشعور بالأمان

ويؤكد فاريق شعرك أن امول
التامين لشعر وسيلة انمافية جيدة
شاه في الحد من التلشم لأن زيادة
الخدمات تؤدي إلى تقليل التلشم على
الام والخصومات وتوافر حورما من
لعملة لتطبيق الامتياز العامة كما أن
فرك التامين تشجع المستثمر بالامان
أن يرك أن هناك من سوف يقوم
بجوبه من الضمانة التي لا يتخرف
أيا مضروره وذلك بدلا من قيام
بأجل مبالغ مدونة يستعين بها
لحق لخطر وتعتبر هذه البايغ في حكم
أي لئال للعامل الذي سيقوم أي أن
والتالي زيادة الامتياز مشهرا في أن
فرك التامين تقوم بتحويل جزء من
اللائحة الحكومية من مخرجات حقيقية
بأسر بالسر لتحويل البعجز أو من
خلق الامتياز القديري وذلك من خلال
استثمارها لجزء من امولها الاستثمارية
في شراء الامتياز والاوراق المالية
لحكومة بالإضافة إلى ذلك فإن أسلوب
فرك التامين في تمويل جانب من
اللائحة الحكومية مخرجات حقيقية يعتبر
أمر صاميا وغير تفضي ويمكن أن
يولد الحكومة في مواجهة التلشم
لعدم منه.

اصلاحات اقتصادية

ويؤكد لعد عطف رأيي مدير عام
شركة مصر للتأمين أن خصخصة
شركات التأمين لابد أن يساهم في قيام
بمجموعة من الاصلاحات الاقتصادية
بالاضافة إلى إعادة النظر في لتكم
قانون الاشراف والرقابة على التأمين
رقم 10 لسنة 81 مشهرا إلى أنه تم
لجاء دراسة شاملة حول هذا لتعديل
تضمنت استشارة للتغيرات والترا
العامة والرقابة والاشراف وتولم
بعض الدول التي قامت بخصخصة
قطاع التأمين حيث اشار في هذه
الدراسة الاتحاد المصري للتأمين
وشركات التأمين المصرية ومجموعة
كبيرة من الخبراء إلى أنه لئال

ويشير مدير عام شركة مصر للتأمين
إلى أن الدراسة لتدعو إلى اكتشاف
بتحليل بعض سوء الدولتين على نحو
على والى الوجهة تفضيا مع سياسة
التأمين الاقتصادية وتطوير دور الوجهة
المصرية للرقابة على التأمين في عمليات
الاشراف والرقابة والخلق الذي يسط
مساهمة المركز للهيئة للوحدات التي
تولم صفة التأمين في تضرر والخلق
الذي يكال خلق الزمن له والمستثمرين
من مليات التأمين وإعادة التأمين كما
خلات الدراسة بالإضافة لفرع جديد
لتعديلات الاضماض وتكوين الاموال مع
خلال تلميحات المولات الشخصية
والعلاج الطبيعي طويل الامل وتصوير
حسابات مستقلة لهذا الفرع من التأمين
وتصوير حسابات مستقلة للفرع
تلميحات التحويل كفرع مستقل وله
من افرع التأمين التي كانت تتضمن
هذه الحسابات وتصوير حسابات مستقلة
لالتأمين التي كفرع مستقل من تلميحات
الحولك والضرورة زيادة رأس لئال
لصدر لشركات التأمين في 30 مليون
جديد بدلا من مليوني جنيه والسماح
لرأس لئال الاجنبي بفتحول في سوق
التأمين المصري ومزاولة نشاط التأمين
لليشهر لظه وزيادة هامش الفصد
لئال لعمليات تأمين للملكات في 20
بدلا من 10٪ من صافي الاضماض أو
25٪ من التعويضات التعميلية عن
لئة للتخصية لهما كبر وتحميد
هامش يسر مالي لأول مرة لعمليات
تأمين الاضماض بقيمة 3 إلى الالف
من لئمالي رؤوس اسوال المقصود
المصرية بالاضافة إلى 4٪ من
الاضماض الحسني وفي جميع الحالات
يجب أن تال زيادة المقوية لئال ابرة
الأمول عن رأس لئال للفرع وانشاء
مستقل لتأمين حقوق حملة لئال
والمستثمرين منها على حرام ما تم في

أجهاز وان يكون الحد الأدنى
للساهمة في رأس مال شركة واحدة
75٪ من حملة الاستشارات وما لا
يقل من 220 من رأس مال الشركة التي
تساهم فيها وتلك على ضرورة توافر
ضمانات كافية عند منح القروض أو
تتميدا ولا تزيد قيمة أي افرع من
71.5٪ من اجمالي استثمار الشركة.

دور الرقابة

ويشير لعد رأيي أن الهيئة
المصرية للرقابة على التأمين لابد وأن
تتدخل وتحدد موعدا مسندا لتأمين
وتلابة لسة للهيئة في شركات التلشم
وأعادة التأمين وأن يتولى مراهجة
حسابات شركات التأمين بعد
خصصتها موالى حسابات تشاره
الجديدة للصورة لكل شركة من بين
التأمين في سول خاص بالهيئة لئال
الفرع ولك بالتشاور بين الجهاز
للمركز للمسابات والهيئة ولا يجوز
المرابي لفراد أن يطلع حسابات كل
من شركتين ويقيم مركات الحسابات
بقتيم تقرير سنوي إلى الهيئة يتضمن
المرتبطة العامة وحسابات الارواح
والخصم والاوراق والمصروفات
والمخصصات الفنية والاموال للمخصصات
مقابل التزامات الشركة على أن تقوم
الهيئة المصرية للرقابة على التأمين
ببعض دور لشركات سواء كانت
تأهيا أو إعادة تأمين للتأكد من سلامة
التركز لئال ويجوز للهيئة لبعض اعمال
الشركة فحسا شاملا لا تبت لديها أن
الشركة معرضة لعدم القدرة على اوفاء
بالتزاماتها ولرأس فكرة تليخ المركز
سعر لقسم لظن من لئال لئال
في حلا مع سداد رسوم الاشراف
والرقابة بعد مضي شهر من افرع
لعداد الجمعية العمومية لئال لئال
الشركة.

دمج الشركات الصغيرة

ويطلب مدير عام شركة مصر
للتأمين بدمج شركات التأمين الصغيرة
وتكون مجموعة من شركات كبيرة
ولذلك لوجهة التيارات المتعلقة العامة
في هذا المجال إلى تال للتأمين
للتغلب في المستقبل القريب وذلك حتى
تتمكن شركات التأمين افرع من
زيادة قدرتها على تأمين المخرجات
والوقاء بالائتمات وإتباع سياسات
استثمارية تساهم في طيات الاصلاح
الاقتصادي.

وتسأل لعد رأيي عن الفائدة التي
يمكن أن تعود على الاقتصاد القومي من
اصباح بإنشاء شركات إعادة تأمين
لجنبة وتأثير ذلك على شركة الرقابة
الوجبة العامة في هذا المجال وهي
الشركة المصرية لإعادة التأمين وهل
ستستمر الشركة في الحصول على
لعملة الاثباتية التي تحصل عليها من
الاضماض بالنسبة لشركات الرقابة
ومشاهرا 70٪ من اجمالي العمليات
مدين إلى أن وجود شركات لجنبة
لأصاغة للتأمين يتطلب المزيد من
الدراسات والاكثر لتحميد جوب وجود
حمة الزامية للشركة المصرية لإعادة
التأمين أو لقاء هذه الحمة ورك
للتأمين لتطبيق الفسدية من شركات
لنومين ستؤدي إلى خفض الاموال
لنومين طبقية وهذا الامر سوف
ينجم عنه عدم قدرة بعض الشركات
على اوفاء بالتزاماتها.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سامح محروس
الموضوع الفرعى :	فى مصر : التأمين	رقم العدد :	٢٤٩٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٢/١٥

خفصة التأمين .. كيف تنجح .. كيف تفشل؟

■ هانى توفيق :

الشركات تعاني من تخلف إدارى

■ عبدالمنعم عوض الله :

المشكلة .. غياب المسترفين

■ د حامد السايح :

المستثمر الاستراتيجى هو الحل

■ احمد سعد :

برامج قبل وبعد البيع .. مقياس النجاح

الموضوع الرئيسي : إسم كاتب المقال : سامح محروس

رقم العدد : ٢٤٩٩

تاريخ الصلور : ١٩٩٩/٢/١٥

الموضوع الفرعي : في مصر : التأمين

المصدر : العالم اليوم

مؤسسات دولية تتولى تقييم الشركات الأربع .. و«الشرق» تبيع حصتها في الأمريكية

إهدوا الحكومة

■ العالم اليوم: لكن لبرامات اصناد تلك الشركات للبيع تجري على قدم وساق من خلال تقييمها والتعاقد مع لروجيون الدوليين لتأمام تلك العملية بحلول 2001

■ قال الدكتور هيلنتم هوش لك: لا مانع من زيادة رؤوس أموال تلك الشركات مع طرح الزيادة للاكتتاب الإصر الذي قد يساهل بفعل استثمارات جديدة لكن ليس بالتخلص الكامل من هذه الشركات. وما لا يسمح بسيطرة القطاع الخاص بالكامل عليها. ويشغل الأمر لك في كل الأحوال من خلال أي مسئول حكومي مدنا للحوكمة كما يجب الفصل بين الملكية والإدارة في شركات التأمين لأنه لا تم تملك تلك الشركات رجال الأعمال من خلال مفهوم وضع المستثمر الرئيسي فلا يظن على أحد لهم بملكية الأحوال لهم مصالح في تلك الشركات وستكون النتيجة الحتمية إهدارها.

مستثمر استراتيجي

الدكتور جاد الصايغ وزير الاقتصاد الأسبق له أيضا رأى آخر. ويقول أن وضع وخصوصية شركات التأمين يتم طرحها على المستثمر الاستراتيجي الذي يخلص من المستثمر العادي.. من حيث كونه «أي مستثمر استراتيجي» يمتلك فكرة استثمارية طويلة الأمد لشركة متخصصة تعمل في قطاع نوعي وطوع قطاع التأمين الذي يخلص طبيعته من إدارة شركة - مشروعات مثلا - وامتد إلى إدارة المستثمر الرئيسي له بحيث تتحولها على مصر في ضوء المعهود للتشاور. ويخبر داني على ذلك قطاع البترول الذي تتولى إدارته سبع من كبرى الشركات العالمية المتخصصة في البترول. ولأنه يرى أنه من الأفضل أن يطبق نفس الأمر في قطاع التأمين الذي يعد في حلة أي مستثمر عام وداع ولكي النتيجة كالتالي بهذا التشاؤ وليس مجرد مستثمر مشغل فقط لك الشركات.

هذا ويضع لنا لعبة خصخصة هذا القطاع وفصله عن السيطرة الحكومية التي مازالت تسيطر معه بأسلوب التوجيهات السياسية.

■ يستطرد ماني توابق قائلا: في تصوري. هناك شرطان وحيدين يجب مراعاتهما لنجاح خصخصة ذلك القطاع الحيوي وهما:

- 1 - حسن سمعة وإكفاء الفريق الأجنبي الذي سيحمل كسرهوك رئيسي بعد خصخصة الشركة. وامتد أن الحكومة حرصت على ذلك لتأمن من خلال المؤسسات الأجنبية التي أعلن من مشاركتها في عملية التقييم والترويج وخدمات الاكتتاب.
- 2 - تحقيق نوع من الرقابة الحازمة على تلك الشركات بعد خصصتها كتلك الرقابة التي يقوم بها البنك المركزي على البنوك يخضع لتوافرها وبضرورة التأكيد من حسن استغلال وتوظيف الأموال للخدمة لنهها ولعمل ما أمكن على استئثار هذه الأموال داخل البلاد. وليس خارجها وهنا تتحقق الفائدة للمؤمنين والدولة على حد سواء.

غياب المتقربين

على الجانب الآخر يخالف الدكتور هيلنتم مربي لك استثناء الإدارة بشفارة القاصرة مع هذا الرأي ويقول: هناك حالات كثيرة وجدنا فيها شركات التأمين فارص صولها بكافة من حيث صرف التعويضات. وذلك لأنها كانت هناك من فكر في أنه تلك الشركات فالفكرى تتبع من غياب للمتقربين عن العمل التجاري في بعض الشركات - مع الإشارة إلى أن شركات التأمين والبنوك مصدر رئيسي لتحويل العمود. بل إن كان ذلك يجب لتقييم في الإدارة وليس في ملكة الحكومة لتلك الشركات.

وهي أي الأحوال سنبذل كأن الهدف من الخصخصة رفع كفاءة العمل بتلك الشركات لهذا يتم أما من طريق التخلص من أصل الشركة وإعطائها لإصحابها الجدد الذين يمكن أن يتوخوا ويحافظوا على أصولها. أو أن يتم ذلك من طريق تأجيرها للغير واستئجار الإدارة للخدمة لها. كما هو معمول به في قطاع الفنادق حاليا. وامتد أن الحل الثاني أفضل لأن خصخصة شركات التأمين يعني بيعها بكاملها لا معنى له خاصة أن القطاع الخاص في مصر يتلك أكثر من شركة للتأمين. والأفضل أن يتم التعاقد على استئجار الإدارة للخدمة لهذه الشركات سواء بما هو متبع من الفنادق للصيرورة وقد أثبتت العملية نجاحها. خاصة أن شركات التأمين الخاصة مشاطها كثيرة ومعدلات الأرباح فيها منخفضة بالمقاييس بشركات تأمين القطاع الحكومي.

شهدت الأيام القليلة الماضية خطوات جادة في طريق خصخصة قطاع التأمين في مصر.

■ الخطوة الأولى ظهرت ملامحها علما لتحت شركة A.M.Best المالية من تقييم أنه شركة التأمين الأربع. وبذلك مؤسسة مسجل لنظره المالية في ائساد كراسة شروط ومواصفات شركتي مصر للتأمين والصيرورة لإقامة التأمين في حين زالت شركة «مورجان ستانلي» المالية لتأمين شركتي «الشرق» و«الأيض» للتأمين. ومن للبر أن تكمل ملاحم تلك الخطوة مع بدء طرح شركات التأمين العام للبيع خلال عام 2001 والاتجاه دائما من خصصتها للتحويل في اتفاقية الجهات سنة 2003.

أما الخطوة الثانية والتي لا تقل أهمية من الأولى فهي للتألف والتخلص من مثل شركات التأمين العامة في الشركات المشتركة. وقد ظهرت ملاحم تلك الخطوة بقرار الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد بيع حصة شركة الشرق للتأمين في الشركة الأمريكية للصيرورة للتأمين بواقع 300 دولار للسهم الواحد حيث يقدر عدد الأسهم بـ 100 ألف سهم وقد كلف وزير الاقتصاد سبعة من المروجين العالميين لإيجاد مستثمر مصري أو أجنبي لتتخذ على ملكية وإدارة الشركة. وما قد يصحبها من أرباح إن هاتين الخطوةين. قد فتحت مسألات واسعة لدى العديد من الخبراء والمستثمرين حول الصيرورة المطلوبة لنجاح خصخصة ذلك القطاع الحيوي الذي يقدر استثمارات بالملايين/أرباب الصيرورة ليصل إليها. والفرضية الواجب توأمرها في الشركة الأجنبية الملائكة في حلة الأربع

تخلل أباري في البداية يؤكد للرئيس ماني توابق أن أهم فالمصية للصيرورة للارواح المالية أن قطاع التأمين في مصر في حلة إلى مرة شديدة لأوكية الأميانات المالية-التي أسسها في مختلف أسواق العالم يجب تعاني شركات التأمين للصيرورة من تخلف أداري حقيقي في إدارة أسواق التأمين عليهم. وأبرز سؤال يطرح لك أنه لا تتغير شركة تأمين وامتد من شركات القطاع العام للصيرورة لتألف من كل صندوق استثمار يتم إقراره ولم للتأمين في كليه أي توجيهات سياسية لنضج أموال جديدة في اليدوية دون إجراء دراسات موضوعية تستند إلى التحليل العلمي الدقيق. خاصة أن هذه الأموال ليست أموالهم المقي. أسواق الأشخاص الذين يتخيمه الذين أوجوها إنة في علق تلك الشركات.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	إسم كاتب المقال :	سامح محروس
الموضوع الفرعي :	في مصر : التأمين	رقم العدد :	٢٤٩٩
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٢/١٥

البرامج أولا

في النهاية يوضح الدكتور لحد سعد استئذ التمويل والاستثمار بتجارة القفلة ان النجاح في خصخصة شركات التأمين يرتبط بشكل اساسي بالبرنامج الخاص بتهيئة تلك الشركات قبل طرحها للبيع.. والبرنامج الخاص بإدارة الشركة بعد طرح.. وفي ظل مثلين كبرنامجين تتخلف الشركات فيما بينها من حيث الأداء. وإذا تأملنا تجربة الخصخصة المصرية على مدى السنوات الست الماضية نجد ان الشركات التي لم يتم تهيئتها جيدا من خلال تطبيق برنامج للعاش للبيكر وتحصيل للبيانات المتعددة ومعالجة الفشل في هيكلها التوحيدي لم يتحسن أداؤها بعد الخصخصة لوجود عيوب هيكلية يصعب حلها في الأجل القصير. وعلى الجانب الآخر هناك شركات تمت معالجة مشاكلها الهيكلية الخاصة بالعملية ورأس المال. وتم طرحها في السوق فكان حظها أفضل من الأخرى. وقد تم تدارك هذه المشاكل بعد انقضاء اسهل الاسهم نتيجة صعوبة استمرارية تطبيق البرامج التي افترتها تلك الشركات في ميزانياتها طوال السنوات الماضية فكان ذلك مؤشرا لسلامة القرار بشروء معالجة هذه المشاكل قبل التفكير في خصصتها وهو الامر الذي يجب ان تتم مراعاته حاليا. ونحن نعتقد لتقييم شركات التأمين الأربع. ونجدد الإشارة الى ان تلك الشركات تشكل أصلا مقاربة ضخمة يجب وضعها في الاعتبار عند التقييم. أما من خلال فصلها عن قيمة الشركة ونخرجها للبيع بشكل مستقل فاعلم ان الفسلفة اسمعها في أسعار بالي اصول الشركة كراؤها ستؤدي الى ارتفاع قيمة السهم بالشركة الواحدة او ان تتم تجزئة سهم الشركة الى عدة أسهم بحيث يكون السعر في متناول المستثمر المصري. حتى لا تتعرض صيغة الاكتتاب بتلك الشركات.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عادل بركة
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التأمين	رقم العدد :	٢٥٤٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/٨

تحتل شركة التأمين الرقابة على التأمين موضعاً متميزاً على خريطة التأمين بامتياز التأمين في البروزة والعمليات التسويقية وأن يكون التكليف يتم على الوجوه والمارة للجمهور وأن تخرج أسهم هذه الشركات وفقاً للقانون 95 لسنة 92 في السورصة الذي ينص على عدم بيع الأسهم لحائكر واحد وأن يتم البيع بمقتضى ببيع قاعدة الكسبة التي تحددها قيمة الأسهم الواحد بحد لا يتعدى التخصيص الواحد أكثر من 10٪ من هذه الأسهم وأن تلتزم جميع الشركات بالاستثمارات وتلك أيضاً أن تكون هناك مسؤولية في التقييم للأشخاص الذين يصرّون أرباحهم لمصارف الدولة على الضيق الاقتصادي الذي يمرر بها خاصة مع عدم يقينها على بيع أسهمهم في البورصة كما طالت قبل نهاية البيع وتراجع أسعار هذه الشركات من خلال انخفاض القطاع الخاص في خصوصية التأمين من طريق بيع الأسهم للتأمين التي لمسلط الحكومة بالأمنية من أسهم لم تلجأ إلى بيع هذه الأسهم كدورهم في تأمين استثمارات التأمين المطلوبة ولما لشركة كبرى خاصة من شأنه أن يحدث توازناً بين القطاع الخاص والخاص لأن للقطاع الخاص دوراً هاماً في الاقتصاد من خلال تأمين الشركات التأمين على مسؤولية التأمين الاستثنائية على تأمينها الاستثمارية على دورها الواضح في مجال استغلال هذه الأموال.

وإذا كان التأمين العلاقات التجارية المالية يمثل شرياناً قوياً يدعم على الحكومة ليس بدم هذه الشركات أو بعملياتها إنما يكون مؤيداً للقطاع في ضرورة تطوير جميع العاملين في هذه الشركات وإعدادهم بالتدريب على مستوى عالٍ من التخصص في العمل للتأمين المالية مؤكداً أن مفهوم التأمين مازال غير واضح في العمل الكثير من المواطنين وأيضاً بالتخصص العاملين في هذه الشركات.

وطالب استناد التأمين بأن تكون عمليات التخصيص خاصة على مراحل أو تدريجية تدريجية وليس كل ك. ك. إجراءات تدريجية على 10٪ من الأرباح بحيث تقل ملكية هذه الشركات إلى القطاع الخاص بعد فترة وشبه تكون كلفة لا إمارتها بواسطة كلفات كبراً على الدولة ولما للتأمين العائدات المتشابهة والتي يمكن هناك ضمانات كشاف لرد قيمة وثائق التأمينات التي تتداولها الدولة من الخطأ بغير حقوق المواطنين وفي الإطار لتقدير الوضع ذلك الفشلون صمدون بعضاً المعاليم متبوعاً من الدراسات المالية والاقتصادية وكذلك استثمارات التأمين في الأمانة حيث يطلب الحكومة بالتدريج الشديد على نظامها في هذا المجال لأن هذه الشركات التأمين دوراً اقتصادياً وقامداً من خلال تأمين الشركات التأمين على مسؤولية التأمين الاستثمارية على دورها الواضح في مجال استغلال هذه الأموال.

وأكد أن الخبرة لهذه الشركات التأمين بالخدمة ليست أن يتم هذه الشركات إنما تكون بالإدارة الجيدة الخاصة على التأمين على وأن يكون لديها الأجود التكنولوجية الحديثة التي يمكن أن تكون

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	فائق الطولى
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم المجلد :	٢٥٤٧
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/١٤

فائق الطولى

ومازلنا نسال: نفتح الباب ام نغلقه امام رأس المال الأجنبى فى سوق التأمين المصرى؟ سمح القانون الجديد بإنشاء شركات تأمين أجنبية بنسبة 100% فى الوقت الذى تقوم فيه الحكومة بأعداد مراسلاتها مع المؤسسات الدولية وخصخصة الشركات العامة.. نريد بذلك الإضواء العالمية لسوق التأمين الذى يشهد منافسة بين الشركات العامة والخاصة بدرجة وصلت إلى حرق الأسعار وعجز بعضها من تسويق منتجاتها وخدماتها التأمينية.

أدى كل هذا إلى مطالبة بعض مسئولى الشركات بتأميل لشقاء شركات أجنبية والبدء بفقول رأس المال الأجنبى فى خصخصة الشركات العامة.. القضية تطرحها «العالم اليوم الأسبوعى» من خلال الآراء المختلفة لمسئولى الشركات وخبراء سوق التأمين.

بين رأس المال الأجنبى والخصخصة

شركات التأمين فى مأزق!

ويرى فائق يوسف ان خصخصة الشركات العامة فى السبيل الأمثل لمكسح السحاب بالهداه شركات أجنبية جيدة، وهى الشركات الرأبئة فى ممارسة النشاط التأمينى فى مصر أن تتقدم لأهراء حصص فى تلك الشركات العامة حتى وإن وصلت مشاركتها إلى الحد الذى يسمح بها بإسلاكه المالية الأسهم وفقاً للإوضاع التى رصمها قانون التأمين فى التعديلات التى أدخلت عليه مؤخراً ولا خوف بعد ذلك وإن يتوازن سوق التأمين فى مصر أن يستقبل الشركات الأجنبية لا باعتبارها إضافة جديدة وإنما باعتبارها ضرورة فى ضوء تحرير الاسواق والعولة المقروضة.

ويستأمل: هل هناك فى ظل هذا المناخ مجال يقال فيه أملاً للشركات الأجنبية للتخلفات التى تصبى لها فرصة نهائياً للتخلص فى مصر لاسيما وأننا لن نحل أى إضافة شبة إلى الاقتصاد المصرى بزم استحداث أنواع جديدة من التغطيات التأمينية فى السوق المصرى ذلك أن أروع التأمين لشبكة التغطية منها والحديث لا يقيم أى منها فى أى بلد من العالم إلا إذا توافر فيها شروطان أساسيان، الأول: هو الطلب على هذا النوع بأعداد كبيرة والثانى: إمكانية توزيع الخطر وهما ما يعرف بأعداد التجميع كذلك فإن القدرة الاقتصادية لسوق التأمين المصرى لازال فيها مساحة كبيرة غير مستغلة وذلك شبيهة بمسئول للتلفه يزدج على احتياجات السوق لميسعى إلى زيادة خطوطه الإنتاجية والتغطية الضمنية لذلك هى خسارة محققة.

يصدّر فائق يوسف ورئيس مجلس إدارة شركة البنتا للتأمين، من دخول تلك الشركات إلى سوق يتنافس فيه بالفعل شركات القطاع العام بأجودها الكبيرة وأكبرها التغطية التغطية لملا كالت فى رصمها للسيطرة على السوق مع الشركات المصرى الناشئة التى بدأت تدخلها مع بداية تطبيق سياسة الانفتاح فى التأمينات فى شريف لا تتكاد فيها أفرص الترفيق الأس الذى أدى إلى الأضرار بصوق التأمين المصرى حيث تكثرت أضرارها ومن ثم هدت الضممة التى تقدم إلى حلة التوكل لأن كلا الحزميين «الأسعار والخدمات» يرتبطا بالأخر باعتبار أن التغطيات وهى «الخدمة» تسند من الأضرار المصنعة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	لادن الحقول
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التأمين	رقم العدد :	٢٥٤٧
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٦/١٤

تقى يوسف بالشركات الأجنبية أثار سلبية لدخول الشركات السوق المصري مير متولى المنافسة قادمة ولا بد من

ويشير إلى تجربة البنوك في هذا المجال
يجري أن تمتد السوق للمواد الأجنبية قد حقق
أعمالاً مهمة الأول تحقيق هذه المعاملات من
البنوك العامة.. والثاني: تقديم إسهامات إدارية
جديدة ومخطورة إلى السوق.. والثالث: إهيار
البنوك العامة على رفع مستوى كفاءة مؤسستها
ويقول إن إسهام الخصم من الوسيط إن يفسد
السوق المصري فلا يمكن أن تغير التوازن
الذي حققته الشركات الأجنبية لاستمرارها لدخول
البلاد ثم تنضم فيها فترجعا خطوات الوراء
ومن هنا تكون سياسة الباب المغلق الضل
سبباً لتعلق مصلحة الأرباح الثلاثة تسعين
الخصم للمواطنين.. وتضييق الأرباح
والاستثمار: لمصلحة الدولة والارتفاع بكفاءة
قطاع التأمين لمصلحة الشركات.

ومن الفرق بين ما تقدمه شركات التأمين
للمصري والأجنبية يقول على بنوري رئيس
قطاع شركة الشرق للتأمين أن الانفتاح على
السوق الأجنبي ليس حديث العهد بشركات
التأمين فالتاريخ للتأمين يؤكد أنه في فترة
الخصخصة والاربعينيات كان الأجانب
يشكلون شركات التأمين المصرية حتى عام
1957. ومن هذا التاريخ حتى الآن استطاع
قطاع التأمين أن يشل القوى وأمرق الخطوات
الاستثمارية.. ويبرز عدم الخوف من دخول
رأس المال الأجنبي بقوله إن التأمين صناعة
عائلية وليس هناك فرق جوهري بين وثيقة
التأمين المصرية والعالية فوثيقة التأمين
المصرية تتطابق مع وثيقاتها الأجنبية وليس
هناك من جديد يمكن أن تقدمه الشركات
الغربية.

الاستعداد لها

ويشير سمير متولى رئيس شركة الهندسة
التي تأسست في 2003 يفرش الدراسات على
المكشورة بالسماح بدخول رؤوس الأموال
والشركات الأجنبية سواء من طريق فرود أو
مكتاب شغل لها في السوق المصري ويقول إن
دخول الشركات الأجنبية سوف يفتح
مكتبات تأمينية متطورة وجديدة فهناك
المعهد من الاحتياقات التأمينية الجديدة لا
تجد لها صدق لدى شركات التأمين المصرية
سواء القطاع العام أو الخاص.. ولكن تجد من
يحرصوا من الشركات الأجنبية.

المنافسة الأجنبية

ويشير متولى للشركات المصرية إلى
الانضمام بتقنية كإمرها التأمينية وإن تلقى
اهتماماً وإدارات البحث والتطوير داخل هذه
الشركات حتى تكون على المستوى المطلوب
لواجهة المنافسة الأجنبية لا تنتظر حتى تلحقها
عام 2003 منافسة أجنبية هزيلة تترك سلباً
على أوضاع الشركات الحاملة لدخول سوق
التأمين المصري.

وعلى العكس من ذلك يؤكد د. إبراهيم
مصرجان استاذ التأمين بجامعة القاهرة
ومندخلار قطاع التأمين بوزارة الاقتصاد أن
قلل السوق المصري أمام الشركات الأجنبية
يقطع مصلحة شركات التأمين المصرية فقط
دون مصلحة الدولة ومصلحة المؤمن عليه..
حيث يقول ذلك دون دخول خط جديد
وتعطيات مستخدمة من التأمين بأسعار أقل
ويؤثر بدوره على مدى إقبال الجمهور
المصري على التأمين مما يؤدي بدوره إلى
انخفاض معدل الأعمار والاستثمار.

أثار سلبية

وفي الوقت الذي يرحب به محمد الطير
رئيس مجلس إدارة مصر للتأمين بالمنافسة
باعتبارها إحدى الإنشاء المهمة لتطوير المنتج
التأميني ورفع أداء وكفاءة شركات التأمين يرى
أن يتم السماح بدخول رأس المال الأجنبي
فريقاً أن يتفكك حصصاً في شركات القطاع
العام أو يقوم بفساد الشركات ذاتها كخطوة
أولى قبل السماح له بإنشاء شركات أجنبية
خاضعة للتحقق من قبل الدولة في خصخصة
شركات التأمين من رفع الأداء والاستقلالية
بالخبرة الأجنبية.

ويؤكد محمد أبو اليزيد رئيس شركة التأمين
الألمانية أن دخول الشركات الأجنبية يثر سلباً
على وضع الشركات التأمين العاملة في السوق
المصري يجب أن يتم شاحل هذه الخطوة وأن
يتم الاكتفاء بفتحها كخبر في شركات
التأمين العالية كسماحة بمصحة من رأس
المال.. ويشير إلى أن السوق التأميني في مصر
متطور بالدرجة التي لا تقل من القدرة الأجنبية
ولدى الكوادر التأمينية المصرية على مستوى
العام.

الموضوع الرئيسى :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد إبراهيم
الموضوع الفرعى :	في مصر : قطاع التأمين	رقم العدد :	٢٥٧٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٧/١١

القطاع الخاص يدخل كـ «مستثمر في مصر» و «الشرق»

و «الأهلية» و «المصرية لإعادة التأمين»

قطار خصخصة شركات التأمين تجاوز

محطة العودة

بيع شركات التأمين
للمستثمرين
الوطنيين أفضل
بالنظر لعددها
المحـ

د. مصطفى مظهر : الإسراع بهذه الخطوة يحقق

فائدة كبيرة للاقتصاد الوطنى

محمد الطير : حصول الشركات الأربع على درجة تصنيف

متقدمة يزيد ثقة المستثمرين فيها عند طرحها للبيع

تحقيق - محمد إبراهيم:

الموضوع الرئيسى :	اختصاصية	اسم كاتب المقال :	محمد ابراهيم
الموضوع الفرعى :	فى مصر : قطاع التأمين	رقم العدد :	٢٥٧٠
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٧/١١

والضابط أنه مع خضوعه
للشأن وحصره في الخدمات
دور الدولة في الإشراف والرقابة
حيث تتركيب سياسيات وإنارة
الاقتصاد في الرقابة وإدارة
في القطاع وهو الدور الذي يتركز
مع الشان الاقتصادي ويتطلب
إعادة النظر في الرقابة
مع دور الأجهزة المالية على هيئة
الرقابة على التأمين ما يمكنها من
مراقبة نشاط الشركات.

ويؤكد الدكتور سامي نهجي
خبرنا الأستاذ في الجامعة
العامة لجامعة مساهل حديثة
أست معكم لنشاط وإتقالي هيئة
إعادة التمسك بالتصالح مع هذه
الخدمات لإنشائها فيما يتعلق
إعادة هيكل الشركات
العامة والتخلص من العمال
الزائدين أسوة بما حدث في
الصناعية من طريق نقل العمال
للبنك، وتكوين إدارة الشركات
الحديثة، أي شركات التأمين
التي تعاني من نفس المشاكل
فكرات طاعة الامان خاصة
في قطاع برنامج مع الحالة
التي لا الإحتياجات الطبية من
يوجد كميات إضافية في الشركات
وهذا تصفيتها من إسطاة العمال
الأور الذين هم ما يلزم قوائمهم
بمجهودهم وما يتخلص على
أنهم.

مستثمر رأسي
ويقترح أن يكون المستثمر
الرأسي في فترة المراكمة من
أصناف الشركات وله الدعاية
الكاملة بقرائده من الصناعة وما
لا يسمع بأنه امتيازات قد تترتب
على تولي ملكية شركات التأمين
في القطاع الخاص في الخاص
مخبراً إلى أهمية قرار مؤيد
الاقتصاد بشأن تخمين 8 من
أسئلة الجامعات وخبراء التأمين
في مجلس إدارات الشركات
الصغيرة الأربع من قبل الذي
يؤكد قدرة أساتذة الجامعات
المدربة في الإدارة الخاصة بـ مختلف
أنواع النشاط الاقتصادي في
صناعات

ويشير إلى أهمية التلخّص
والاستاذة الجامعة في مجلس
إدارة الشركات لتلكد عليه
مخبرتها في كل من تدوير
وخصي الفات منذ تدوير القرار
الخاص والتأصيل للقطاع الخاص
بالجامعة في الشركات الملوك
بالكل الدول وفقا للقانون 98
سنة 98 والقانون 98 لسنة 98
ومعنا ان غرضنا من
القانون لا يستلزم التغيير في
تحقيقا لمعاملات التصديق ان
تتغير. ان ذن فعل المعاملات سوف
تم من جانب المستثمرين الجدد
في القطاع على الافراد، من
لا ياتي لتحويل سوانا في الشركات
والشركات الصغيرة والمتوسطة
المعينة لانها ان تطلب كثيرا عند

[illegible]

مخصصه شركات التأمين تم التمهيد له وإعداد الرأي العام ليقبل دخول القطاع الخاص إلى هذا المجال بالإضافة إلى أن الحكومة التفتت من إجراء تعديلات تشريعية على قانون التأمين بحيث يسمح بالتدخل بدخول القطاع الخاص كمستثمر في شركات التأمين التابعة للقطاع العام.

تجربیات فنی

[illegible][illegible]

أيهما الحكومة سبيل خصخصة
شركات التأمين العامة الأرباح
من دخلها في برنامج الإصلاح
الاقتصادي بهدف الإبقاء
المستوى للمنافسة في
شركات وهم فترات لها
للحالة في ظل أنشيطات المالية
والتجارة والتمويل.
يجعل الاقتصاد خيرا
وإتاحة التكاليف في أهمية
الإسراع بخصخصة شركات
التأمين وتحويل إدارتها من القطاع
الحكومي وإلحاق التكاليف في
إدارتها في تنظيم الخدمات
والحالة في ظل أنشيطات
والمالية الشركات التكاليف
فقدان وكالات التأمين العامة
والمصرف أن الخصخصة في
دول خيرا ومن ما يتوجب بحث
كيفية تطبيقها لتظهر منه
فهمنا الصحيح في هذه
الخصخصة في نهضة الدولة
والأرباح والتمويل ومعدلات النمو
في الأرقام المستهدفة.
وذلك فخر التأمين أن هناك
إجراءات اتخذتها الحكومة والتمويل
في سبيل خصخصة شركات
التأمين العامة الأرباح
للتمويل والتمويل والتأمين
والأرباح والتمويل المصرفي
التأمين - حيث صدر التقرير
الذي تسمح له شركات التأمين
بالعمل في شركات التأمين
عامه.

ولمها يلي يستعرض أن
ويجهاً نظر أساتذة وخبـ
التأمين حول مسـ
لهذه الشركات وإجراءاتها لاسـ
وأن منا القطاع يتبين بقسـ
إغلاقها مع الشركات الأخرى
وكذلك لتأثير هذه الشركات
الكثير في الاقتصاد المصري كـ
ويشرح الخبراء الشركات بـ
شركات التأمين وسبل حـ
خاصة المقارنات والمعالجة الألف
الأنظمة المالية.

تعدیلات تشريعية

في البداية يؤكد ممثل
مسؤول في وزارة الاقتصاد
الحكومة بدأت بالفعل عمل
المنظمة حركات القائمة على
الارتجاع إذ إن عملية البيع
البروز أو غيرها من
البيع أو إجراءات توسيع
تجربة لتسليح عدة إجراءات
تحمي للمخاض العام وإعداد
العام باستخدام وسائل الإ
والنشر المتفائلة وكذلك تص
التشريعات القانونية وهو
تتبع بالفعل حيث إن الجد

لابد من حل
مشكلات
الأصول
العقارية
وخفض
المصاريف
الإدارية
والعمالة أولاً

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	محمد إبراهيم
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التأمين	رقم العدد :	٢٥٧٠
العدد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٧/١١

إعادة الهيكلة

ويوضح أن من بين المشاكل التي يهبط علاجها قبل خصخصة شركات التأمين العامة العقبات التي تشكلها العلاقات الموروثة في وسط المدينة والتي تستغرق بضعها وكذلك غلظ المصاريف الإدارية والتي تصل إلى 38% من إجمالي الأقساط في بعض الشركات فضلاً عن الممولات والعمولات الأخرى مما يستوجب إعادة النظر في جميع هذه الأمور معاً إلى أن لدينا خبرات كبيرة في مجال الخصخصة ينبغي الاستفادة منها في تطوير الشركات وتحسينها من المصاريف إلى الأرباح ولقوة مراكزها المالية في ظل ما بعد ذلك عمليات خصصتها.

ويشير الدكتور سامي لحيي إلى أن التغيرات الحالية تمكن المستثمرين الأجانب من شراء شركات التأمين بالكامل وبسيطة لا تزيد على 10% لسلطات الوطن والأجانب في شركات التأمين وإعادة التأمين ولا تعد القواعد التي استقرت لرد بخصية كبيرة تضاف إلى 10% في أسهم الشركة إذاً أمام تلك القطاع الخاص ليس بمشغلاً أن الخصخصة تستهدف تطوير إدارات الشركات من الإدارة الحكومية السليمة ودخول القطاع الخاص لإحداث المنافسة لصالح الصداقة ككل والمواطنين بشكل خاص حيث تم إطلاق قوى السوق والعمل بحرية ولما كانت الرضا والتعبير بحرية التصريح كما هي السمة القديمة بين كل ما هو وطني أو اجنبي.

ويضيف أن دخول القطاع الخاص جدياً إلى جني من شركات القطاع العام أدى إلى المنافسة وتفوق أسعار الأقساط وتبني على شركات التأمين إعادة هيكلة نفسها وترهيب المنافسة البعيد في إجراءات خصصتها والتي لم تعد صلا للتحالف أو البعث ما يستوجب الإسراع في إبعده في هذه الإجراءات حتى تتمكن من المنافسة والتعاقد على الطريقة المحلية والعالمية.

ويشير الدكتور إبراهيم مرجان أسد الدين التأمين بجامعة القاهرة إلى استشرار السابق لوزير

الاقتصاد إلى أن المصدرة من الخصخصة مازال حتى الآن مجرد أملا أو طموحات غير أنه لم يتم تنفيذ أي شيء فعلي في سبيل تحقيق ذلك حيث ظهرت اتجاهات متضادة بشأن طريقة خصصتها. ويرى البعض عرض الشركات على بنوه استثمار مالية لتتبرع بإيراس حول التقييم ويختلف وفقاً للنظام المتبع من الأسعار الحقيقية - السوقية - وهو ما يشكل صعوبة حقيقية عند بيعها. كما أن هناك مخاطر أخرى إلى جانب مبيعات التقييم من كفاءة البيع وما إذا كان سيتم خصخصة الشركة بالكامل أم نسبة منها 50 أو 10% مثلاً.

تكنولوجيا الإدارة

ويوضح أهمية الخصخصة لتوفير قاعدة للثروة وتطوير الإدارة واستقطاب تكنولوجيا متطورة فيها يتم في فكر جديد يتناسب مع طبيعة المرحلة الأمامية من تطوير الخدمة ولفتح المجال أمام الفرية الأجنبية والذي يمكن أن تعمل فيه مساهماتها إلى 100% من رأسمالها. ويهدف كل ذلك إلى تطوير القطاع لعمل فكر جديد وتكنولوجيا متطورة أصلاً في زيادة الأرباح ولما لاستراتيجية ثابتة وأهمية ذلك مشيراً إلى أن الخصخصة وتحويل قطاع التأمين يوجد منافسة حرة بين الشركات وهو أمر لم يتصور عليه القطاع لفترة طويلة مما أسفر عن مأساوية ضارة منه به للنافسة فيما بينها من ضمن بعض الشركات إلى خفض الأسعار لدرجة جعلت بعضها يبيع قاصر من بيع التحويلات مما يهدد ببيع الراغبين في الشركات والأجانب وهو ما يستوجب زيادة دور هيئة الرقابة ورقابة على التأمين في المرحلة القادمة وإيجاد الأدوات التي من شأنها توفير المناخ اللازم للخصخصة والمنافسة الحرة والطولية لتطوير أداء الشركات وتضمن كفاءتها وقدرتها.

إجراءات متتابعة

ويستطرد الدكتور إبراهيم مرجان أن عملية التحول من القطاع العام إلى الخاص تشمل عدداً من الإجراءات المتتابعة حتى تتم عملية الاتصال وتبدأ بالتهيؤ والإعداد وإعادة هيكلة الشركات مع فتح باب المنافسة للفرقة مع زيادة دور الجهة الرقابية والتفتيش السريع عند التقييم ومثلما تتحول المنافسة إلى منافسة خسارة وهو ما يتطلب وضع الضوابط والرقابة المتبادل لخدمة المستثمرين والاقتصاد القومي بشكل عام، فموسم أن الخروج مساهمة ضرورية عند خصخصة قطاع التأمين لاسيما ولأنه حديث العهد في خصخصة هذا القطاع إلى أن الخصخصة يجب أن تبدأ بالإدارة أولاً مع تقليص الأرباح على الشركات لتكون أكثر قدرة على الإنتاج والنفاذ وفي تلك عملية البيع حسب حالة الشركة وأوضاع الشركة كالتأهيل بحيث تلتفت بطريقة سليمة من شركة لأخرى حسب كل حالة.

ويؤكد محمد الطير رئيس مجلس إدارة شركة مصر للتأمين إن قرار خصخصة شركات التأمين العامة قرار حكومي 100% وأنها في المسئلة من تحديد توقيتها وشكل الخصخصة فموسم أن الخصخصة يمكن أن تتم بالعديد من الصور حيث يمكن خصخصة شركات التأمين العامة من طريق طرح حصة منها للمستثمرين في بورصة الأوراق المالية أو استشر استراتيجي. ويشرح أن المستثمرين من جميع دول العالم سيستولون على شراء أسهم شركات التأمين العامة المصرية التي في حالة طرحها للبيع باعتبار أن شركات لاجتماع سواء تم البيع في البورصة أو استشر استراتيجي وإن كان القانون يخص على عدم جواز ذلك للاستشر الأجنبي لأكثر من 10% أو بصفة رئيس مجلس الوزراء فإن ذلك لا يمنع من قيام عدد من المستثمرين الوطنيين أو العرب أو الأجانب بتركيب جميع أسهم الشركة بما لا يزيد على 10% لكل منهم.

ويؤكد محمد الطير أهمية حصول شركات التأمين العامة الأربع على درجة تصنيف متقدمة من مؤسسة A.M.Best للتخصصية في مجال تصنيف الشركات باعتبار أن الشهادة عالمية وصادرة من جهة عالمية متخصصة لها مصداقية كبيرة بما يحسن التصنيف محققاً عند طرح الشركة للبيع حيث تعد الشهادة الدولية بداية ترقب لشركات الشركة المالية حيث تبرز اللياقة من المركز القوي للشركة لاسيما أنه لا توجد وسيلة عملية سوى التصنيف للتعبير عن المركز القوي قوة مركزها المالي.

ويضيف أن القبول بعدم أهمية التصنيف في شهر محله لأن التصنيف يتم بناءً على ميزانيات الشركة وبياناتها التي يبرر من قوتها وأدائه من لهذه البيانات والأرقام دلائلها كبيع شركة مرفوعة الأربع أو الفسار، ولكن إذا كانت بياناتها غير متوازنة قوة إيجاباً أو سلباً فإنها لا تكون إيجابية ولا سلبية وتكون إيجابية أو سلبية على لو شئت الشركة بأي حالة طارئة فإن أثر سيكون محدوداً عليها على اعتبار أن مركزها المالي قوي بنفس الشركات الصغيرة والتي يمكن أن تعرضها لفخاخ كبيرة في حالة تعرضها لأي طارئ.

قدرات شرابية

ويشير الدكتور عادل من وزير الدولة للبحث العلمي الأسبق وخبر التأمين ورئيس مجلس إدارة شركة مصر للاستثمار العمالي والعقار إلى عملية بيع أية شركة من شركات التأمين العامة سيتم كل سهولة بعد لاسيما وأن عدد شركات التأمين العاملة لا يزال محدوداً والنظر إلى عدم السكان والمقارنة بأية دولة أخرى.

ويشير أيضاً إلى أنه على ضوء قدرات شرابية قوية داخل مصر لشركات التأمين المستثمرين في شركات التأمين المصريين الذين سيهيرون بطرح شركات التأمين بديهيون والفرار فيها وهو ما لا يهددنا في حاجة لدخول المستثمرين الأجانب مشيراً إلى أن الخصخصة تخص نقل الملكية وكما كان المصرون يمتلكون القطاعم ويكون ذلك أفضل.

الموضوع الرئيسي : اسم كاتب المقال : محمد ابراهيم

الخصخصة

رقم العدد : ٢٥٧٠

في مصر : قطاع التأمين

تاريخ الصدور : ١٩٩٩/٧/١١

العالم اليوم

المصدر :

الخصخصة ما زالت مجرد طموحات ولم يتم البدء فيها بشكل فعلي

ويشير إلى أن الاستثمار في
شراء أسهم شركات قائمة لا
يعتبر استثماراً حقيقياً حيث
يتركز الاستثمار الحقيقي في
إنشاء شركات جديدة وهو ما
يجهلنا نحرص على أن يكون
المستثمر في شركات التأمين
المصريين فيما تشجع المستثمرين
الأجانب على الحصول على
معلومات إنتاجية جديدة تفيد
إلى الاقتصاد الوطني وهيكل
الإنتاج المحلي الكثير وتزيد
صاير التكاليف وتقللها من
خبراتهم والتكنولوجيا المتطورة.
وحول أهمية حصول الشركات
المصرية العامة التي تعمل في
مجال التأمين على درجة تصنيف
مستقلة من مؤسسات دولية
مستقلة يرفض الدكتور عادل
عز وجهاً للشكر التي طرحها
محمّد الطاهر بشأن أهمية
الحصول على هذه الشهادات
وتأثيرها الإيجابي على شركات
التأمين الوطنية وتسهيل
مخصصتها وقال إن مصر تفر
بإحسانها من العلماء والخبراء
المستثمرين في جميع المجالات
ومن بينها قطاع التأمين حيث
يوجد العديد من الكفاءات
والخبرات داخل الجامعة ودخل
شركات التأمين نفسها وكان يمكن
استغلالهم في عمليات التقييم
والترتيب وفقاً للأساليب العلمية
المعتمدة موضحاً أن الشركات
كانت ليست في حاجة إلى إحدى
الشركات الدولية المتخصصة في
مجال التقييم أو الخبراء الأجانب
وهو ما يعني مزيداً من الضغط
على الموارد خاصة إننا نمتلك
الجيل المحلي الكفء وأن الاقتصاد
على الشركات الأجنبية يزيد من
الأوردة غير المتطورة ونحن لا
نقبل استيراد منتج له مثل محلي
على نفس درجة الكفاءة والجودة.
وأضاف أن مصلحة الشركات
لن تكون في بيعها بالكامل
لمستثمر أجنبي وأنا كذا في
مرحلة الالتحاق على العالم ونقل
مشاركتها الأجنبية حتى وإن
تجاوزت نسبة ملكيتهم 50٪
فإننا لا بد وأن نحرص على دخول
القطاع الخاص الوطني بأكثر قدر
ممكن لأنه ليس من المطلوب أن
تكون هناك سيطرة أجنبية على
كل مناحي الاقتصاد المصري
وعلينا ألا نعتقد أن التحرير
والخصخصة يعنيان نقل الملكية
للأجانب وأن معناها نقل الملكية
من القطاع العام إلى القطاع
الخاص من المستثمرين ورجال
الأعمال المصريين.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التأمين
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	سامح محروس
رقم العدد :	
تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٢

مستثمر رئيسي.. أم اكتتاب عام.. أم زيادة رأس المال ؟

الخبراء يختلفون حول أنسب أساليب خصخصة شركات التأمين

اختلاف الخبراء حول الطريقة المثلى للبدء في خصخصة شركات التأمين العامة بما يحقق تعظيم الفائدة للمجتمع والأفراد ويضمن سلامة الأداء الاقتصادي واستمرار الخدمة التأمينية على النحو الأمثل.

في هذا الصدد، يجرح البعض البيع لمستثمر رئيسي باعتباره قادراً على تطوير الإدارة وفضل البعض الاكتتاب العام باعتباره يوسع قاعدة الملكية بينما فضل آخرون زيادة رأس المال مع الإبقاء على نسبة من الملكية الحكومية وحذر الخبراء من إتجاهي بيع وتقييم أصول هذه الشركات بما يؤدي إلى إيهامها بالتمتعها ومطابقاً بدراسة القضية بشكل واف.

في البداية يرى الدكتور أحمد سعد أستاذ التمويل والاستثمار بتجارة القاهرة وأحد خبراء سوق المال أن هناك تفرق من نظر طرق وجوه لخصخصة شركات التأمين

الاجتماع على ضرورة الدراسة الوافية والتقييم العادل

في مجلس الإدارة ، ثم يتم طرح جزء من هذه النسبة للاكتتاب العام في نفس الوقت بحيث تمثل نسبة 40% الفلاس في إيجهايا على

ويقترح الدكتور أحمد سعد أن تبدأ عملية الخصخصة بالبيع استثمار رئيسي وذلك لضمان نجاح عملية الاكتتاب . حيث يستغل حصة تجميع شركة من الجهات المعنية إلى جهة إيجابية معترفة . وفي هذه الحالة تغطي عملية البيع بالمصلحة الكلية . والدليل على ذلك أن الذي قام بالتجميع بالطرف الأجنبي، دفع الترخيص كالمقابل للسهم . وهذا من شأنه أن يجذب المستثمر الفرد المعادي الذي لا يملك القدرة على التخلي . مع ضرورة الحذر من حدوث الكسب . حتى لا تتحول عملية البيع.

كما يجب أن يتم وضع برنامج زمني محدد للمستثمر الاستراتيجي أن اضطر له الحق في زيادة حصته . من خلال السماح له بالشراء من السوق . وأن يستمر هذا البرنامج الزمني إلى أن يتم الخصخصة بالكامل.

الكتابة: إن تتم زيادة رأس مال الشركة ولكن بنسبة 30% كحد أقصى حتى يمكن طرحها في البورصة . وفي هذه الحالة ستقتصر الاستفادة على شركة قلائد فقط من الزيادة القليلة في رؤوس أموالها . حيث سيستخدم هذه الزيادة في تحسين أوضاعها وتطويره . فلا كان بيع هذا سهم استثمار استراتيجي تخصصي في هذا المجال لمعقدي ذلك على تحقيق للنفع المساهلة والمتعلقة في توفير السيولة اللازمة لتطوير الشركة . بالإضافة إلى توفير السيولة للشركة . كما إذا كان البيع سيتم للمجهور لخط الفكرة وحدها في أي تطبيق من الزيادة القليلة . ويستمر الكسب أحمد سعد قائلا: اعتقد أن الأسلوب الأمثل لخصخصة الشركات المصرية هو أن يتم التجميع ما بين الأساليب السابقة . ولك أن يوافق الخبراء والملاوي لتطوير الأداء وتحسين الخدمة.

تأكتيب - مامح محروس: الأولى بيع حصص استثمار رئيسي وهو فلما ما يكون مثلا في إحدى الشركات الأجنبية في العروبة . ويتبين هذا الأمر بأنه في هذه الحالة سيكون هناك تنوع في مجموعة وثائق التأمين للطريقة للسلامة . والتي ستشهد اشكالا ومجالات جديدة مثل تأمين الطرق تأمين السفريات الخاصة . وغيرها وهي تعد كلها مواصلات جديدة للوثائق الحالية . الأمر الذي من شأنه زيادة تنوع الوثائق المطروح . بالإضافة إلى التطوير الإداري الذي ستشاهده الشركة . والتطوير التكنولوجي الذي سيجلب تقييم الخدمة وتوسيع لجمهور التعامل مع المجهور . الكتابة: إن يتم البيع للمجهور وهذا الأمر يتبين أنه سيخلق مثلا الحكومة . ولكن أن يوافق الخبراء والملاوي لتطوير الأداء وتحسين الخدمة.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التأمين
المصدر :	العالم اليوم
اسم كاتب المقال :	سامح محروس
رقم العدد :	٢
تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٢

الثاني: يتصلق بالتحكم في سلامة أنهه وخطة شركة التأمين داخل الاقتصاد المصري نفسه .. بمعنى آخر منع حدوث أي تداخل بين المستثمر الخاص وبعض عملاء الشركة .. الأمر الذي من شأنه منح هؤلاء العملاء ترميزات مقابل لخدمات صورية غير حقيقية .. كما حدث في بعض الولايات الأمريكية.

والترح الدكتور حامد السليح وزير الاقتصاد الأسبق أن يبدأ طرح شركات التأمين بنسبة تبدأ من 50٪ وأست 70٪ كما حدث من قبل مع عدد من الشركات .. وذلك حتى لا يهجم المستثمرون عليها .. وخاصة أن شركات التأمين المصرية تعد من الشركات الرابحة.

2- تخفيض القروض الأجنبية من خلال الاعتماد على التمويل المحلي باستدخدام هذه الاحتياطات من 3- أن يتم الاستغناء من هذه الأموال في تطبيق عجز الوزارة أو الذين الجلى الذي كان محلاً للتفليس الكبير لدخل مجالس الشعب والوزراء والقروى .. وبالتالي لم يمتي لرى أن الدولة إذا استخدمت هذه الأموال .. وبغيت عليها فوائد فلا بد تلك عمل على تشجيع الاستثمارات بالمثل وترفع من مستوى التمويل في نفس الوقت .. وتخفيض أيضاً من صبه الذين الخارجى .. ويطلب الدكتور محمد السعيد بتأجيل النظر في خصخصة شركات التأمين حتى يتم تقديم الأصول الخاصة بها بأسلوب جيد سليم .. حتى لا يتم فسخ شئها وانهاجر قيمتها .. إذا ارتبط عليه من مرار بالمال الفلم .. وهو ما يستفسر ضرورة الاعتماد على القروض الأجنبية من خلال أساليب التأمين الجديدة بشكل الكليات .. وذلك أولاً من التقليل في عملية خصخصة هذه الشركات حتى لو استقرت العملية عاماً في عينى أو نصل إلى الأساليب الأمثل لخصصتها وحتى يتم توفير الكوادر الفنية التي تشغل أوقاف بهذه الشركات في وجه منافسة التكتلات العالمية لشخصه

وفي النهاية يوضح الدكتور محمد يوسف طالب مدير مركز الدراسات التجارية .. بجامعة القاهرة .. أن شركات التأمين تعتبر من المؤسسات المالية الحاكمة في سوق الاستثمار محلياً وعالمياً حيث تلعب دوراً حافظاً للاقتصاد التي يجرى تصحيحها بواسطة هذه الشركات مقابل خضفة .. يمكن إعادة استثمارها بما يقدم الاقتصاد القومى بشكل متين .. وفي حالة تحول هذه الشركات من ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة لاأمر يتطلب إتمام الرقابة على جانبين: الأول: محاولة الاستفادة القصوى من الاستثمارات الخاصة والاقتصاد للمصلحة بما يقدم التأميم القومى .. ولكن ذلك من خلال منح هذه الشركات بعض الترايز والموافق في حالة مساهمتها بالاستثمار في المشروعات الخاصة بالتصدير أو الخدمة أو النشاط الزراعى النابل للبحر في المنافسة العالمية بما يقدم الاقتصاد المصري والمستثمر في نفس الوقت.

ويوضح الدكتور عبد كنعم حوش الله زيادة عدد الشركات العاملة أن خصخصة شركات التأمين بمعنى بيعها لا يبرره .. ولا معنى لمرحها على القطاع الخاص .. حيث إن القطاع الخاص في مصر يمتلك أكثر من شركة تأمين .. هذا مع الإشارة إلى أن شركات تأمين القطاع الخاص تتسم بمعدلات الأمان فيها بأنها منخفضة بالمقاييس بشركات تأمين القطاع الحكومي .. ونفس الأمر لاحظ في قطاع البنوك .. حيث تلاحظ أن البنوك الأجنبية بالمعيار المالي هي بدو القطاع الخاص .. وذلك فالفصل للوسائل لخصخصة شركات التأمين في ضوء تلك التجربة يمكن في استكبار الإدارة المستقلة لهذه الشركات نسوة بما هو متوقع مع لفتان المصرية.

وقد أشرت هذه العملية نهجها .. وإذا كان الأمر يتطلب ضرورة بيع هذه الشركات فالأفضل أن تتم زيادة رؤوس أموالها مع طرح تلك الزيادة للاكتساب بما يفتح الفرصة للاستثمارات الجديدة .. ولكن بشرط ألا يوشل ذلك التخصيص بالكامل من الشركة التأمين أو أن تخضع بالكامل لسيطرة القطاع الخاص .. ويطلب الدكتور عوض الله بضرورة تهيئة وتعمل لوائح التأمين في مصر بحيث يسمح باستدخدام الإدارة للتجربة عن طريق مؤسسة مالية تدرى استراتيجيا .. ويفضل ألا تفضل هذه الهيئة أي مسئول حكوى مهما لوامته.

كما يجب الفصل بين الملكية والإدارة في شركات التأمين .. وأن يتم وضع حدود على تمويل المستثمرين الرئيسيين من رجال الأعمال في إدارة هذه الشركات خاصة أن هؤلاء كالم قد تكون لديهم مصالح لدى هذه الشركات .. وبالتالي أو خصخصة الإدارة بالكامل لهم .. استكون النتيجة انهيار تلك الشركات.

ويشاق سمه في الرأي الدكتور سمعا لعد مساند التأمين وتجارة المقامرة .. ويرتل: بالنسبة لشركات التأمين الكبيرة يجب الإبقاء عليها مع العمل على تطوير الإدارة .. خاصة أن هذه الشركات لديها احتياطات تقوية تقدر بالمليارات .. وهي استراتيجيات طويلة الأجل .. ومن الممكن أن تتم الاستفادة منها على فوج الأمان إذا أضمن تطوير إدارة هذه الشركات حيث يمكن لهذه الاحتياطات أن يتم استثمارها على أي من الأوجه التالية:

1- زيادة الاستثمارات وشروطها وخاصة بالنسبة للمشروعات القومية الكبيرة.

وفي النهاية يوضح الدكتور لعد محمد أن شركة التأمين تشكل أصولاً مالية وأرباحاً مالية ذات قيمة مضافة .. ومن هنا يجب أن نأخذ هذه الأصول عند التقييم .. بالإضافة إلى التخصيص التأمينى وعلاجه .. بحيث إذا ترتب على ذلك تراجع قيمة السهم .. فهناك عدة لمرات يجب إتباعها لعلاج ذلك .. من أبرزها:

1- بيع الأسهم لتفويض القيمة الاسمية للسهم.

2- زيادة عدد الأسهم من خلال خلق الاحتياطات على رأس المال من خلال الأسهم الجديدة.

3- فصل النشاط الطارى عن النشاط التأمينى بأى شكل كان .. وأن يتم فصل المبيع على النشاط التأمينى للشركات ومن خلال كل ذلك تخفيض قيمة الأسهم بما يحقق سهولة تداولها.

وفي النهاية يوضح الدكتور عصام خليفة مدير عام شركة الأمان للاستشارات أن عنصر الاندماج في عملية خصخصة شركات التأمين يتطلب في إدارة هذا القطاع والتألق والقوانين التي يعمل في إطارها .. لا أن كانت الإدارة للجودة جيدة .. لأن الرحلة القادمة مستهد تحيا كبيرا يتصلق في كيفية إدارة الموارد للزيادة لشركات التأمين في سوق المال المصري .. وهو ما يتطلب أن تكون إارات هذه الشركات على قدر كبير من الكفاءة في توفير جزء منسوس من هذه الموارد للتزاية في سوق المال وقد تطلب الأمور ليجاد فصل للتأمين بين هذه المؤسسات وبين شركات الإدارة للخطقة للقيام بهذه المهام من خلال إنشاء صناديق استثمار أو مجموعة مساند أوقاف مالية مخصصة للاستثمار في بعض مجالات النشاط في البروزمة .. أشر الدكتور عصام خليفة إلى أن

للطفلة المتخصصة تتطلب أن تكون الهيئة الدولية على قدر كبير من المهنية وأنها جميع للمؤسسات الطوية من الشركات العاملة في هذا الإطار للتخصص مثل الأستاد مثلا أو البنوك أو الصناعات الكيميائية أو التخصص بخلافه .. فلاشك أن التخصص يقضى إلى زيادة درجة الأمان بكل صغيرة وكبيرة حول القطاع للتخصص مما يقضى إلى التوصل إلى أقصى درجات الكفاءة في اتخاذ قرارات الاستثمار.

الموضوع الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	سامح محروس
الموضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التأمين	رقم العدد :	٢
المصدر :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/٨/٢٢

ويتعلق منه في الرأي كمال أبو الخير عضو مجلس الشعب واستاذ التجارة المالية. حيث يقول: ارى انه بعد التشريعات الحثيثة التي صدرت في مجلس الشعب فإن نشاط التأمين سيشهد نموا ملحوظا عند خصصته ولاسيما أن هناك بعض الشركات الأجنبية التي تستسلم في هذا القطاع وتوجد جريا من المنافسة.

واستشهد أن الحكومة يجب أن تحتفظ بجزء من ملكيتها للشركات الثلاث الكبار مصر والشرق والألمانية .. وأن تخرج جزءا من أصل رأس المال .. مع زيادة أسواقها .. بحيث تجمع الحكومة في خصصتها ما بين الأسلوبين المعروفين لطرح الشركات للاكتتاب ومدة.

١- إن تتم زيادة رأس مال الشركة وأن يكون بنسبة 30/ كحد أدنى .. وذلك لاستغلال هذه الزيادة القليلة في تطوير أداء الشركة.

٢- إن يتم طرح جزء من أصل رأس المال .. سواء كان ذلك مستثمر رأسي أو لجمهور.

وهكذا تصقل خصخصة هذه الشركات الهدف المرجو منها من توسيع قاعدة ملكيتها أمام الجمهور .. وعلى نفس الوقت الاستفادة من دخول مستثمر رأسي ليجلب ويؤتي عملية التقييم بمشاركة عدد من الجهات للضربة الأمر الذي يخلق الدخل صيغة مكملة لبيع هذه الشركات.

وفي النهاية يوضح الدكتور خيرى الجزيري واستاذ التمويل والاستثمار بتجارة القاهرة أن أي شركة تأمين يجب أن تخضع أثناء ختمتها للنفس القواعد العلمية التي تخضع لها أي شركة عامة مع مراعاة الفرق الوحيد بينها شركة مالية مثلها مثل البنوك .. ولذلك فإن تقييم شركات التأمين يجب أن يصب على القدرة الانبثاقية للاستجابة لاحتياج هذه الشركة بمعنى قدرة الشركة على تحقيق إيرادات في المستقبل .. وهو الأمر الذي تقل فيه القدرة الانبثاقية للاصول وتمثيل الشركة للاسماط للتأمين ومبالغ التأمين التي تدفعها إن استعملت.

أوضح الدكتور خيرى الجزيري أنه لا توجد أي مشكلة في تقييم شركات التأمين .. فكلما يتعلق بالمقارنات والأرقام التي تمتلكها يمكن تقييم أسواقها بسهولة في بورصة الطائرات وبالنسبة لحاملة الأوراق المالية .. يمكن تقييمها طبقا للقواعد المعمول بها من خلال الأسعار السارية في سوق المال .. أما بالنسبة لبقائى العمليات المالية التي تقوم بها الشركة .. فهذه قواعد تحكمها ويمكن من خلالها تقييمها وتوقع العائد الذي سوف تدره خلال مرحلة زمنية معينة .. ياترح الدكتور الجزيري ألا يقتصر البيع على نسبة 50٪ بل يجب أن تزيد هذه النسبة لتشجيع المستثمر الخارجي حتى يشعر بأن له تأثيرا في اختيار الإدارة .. وبالتالي تتحسن كفاءة الشركة وإدائها ولا تدر الخصخصة بنسبة 10٪ .. لأنه ثبت من خلال التجربة أن الشركات التي تمت خصصتها بنسبة أقل من 50٪ لم تفهد أن تحسن أحوالها في الإدارة لتلبية لاحتياج العميل في الانبثاق وهذه الظاهرة ملحوظة في جميع القطاعات لدرجة أن الشركات المملوكة للدولة بالأكمل حققت أداء أعلى من تلك التي تمت خصصتها جزء منها .. خاتمة أن الدولة سالت تلميذ دول المستثمر الاستراتيجي بها.

الوضوح الرئيسي :	الخصخصة	اسم كاتب المقال :	عادل بركات
الوضوح الفرعى :	في مصر : قطاع التأمين	رقم العدد :	٢٦٧٥
العدد :	العام اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٠

لتحقيق معدل نمو 7% سنويا

خصخصة شركات التأمين تضاعف استثماراتها الحالية

زيادة الفائدة تدريجيا على المدخرات واصلاح الشركات هو الحل

63 مليار جنيه اجمالى المدخرات من مستهدف مائة مليار جنيه

التوسع فى المشروعات الصغيرة والاستثمارية يرفع دخل المواطنين فى مصر

الحد من الاعتماد على الاستثمار الأجنبى يحمى الاقتصاد المصرى من الأثار السلبية

جديدة وتصويغات متشعبة المواطنين الفاضلين للتأمين وهذا من شأنه ان يزيد الوعي التأمينى ويوسع قاعدة المشاركين فى هذا القطاع فسيمكن ذلك على زيادة حجم التغطيات الوطنية ليتضاعف حجم المدخرات.

وتطالب باتباع الاساليب الحديثة فى ادارة اموال المدخرات فى البنوك ومفيدة السريد لوث الامتلاك والشقة فى البنوك للمواطنين مؤمنة ان اقبال الحكومة على المدخرات سيجتازها خلال المرحلة الراهنة بسبب التوسع فى المشروعات الاستثمارية فى محافظات جنوب مصر وسيتم والبحر الاحمر.

شركات اجنبية

ومن جانبه يطالب الدكتور هشام حسنى المستشار الاقتصادى الاسبق لرئيس الوزراء والاستاذ بوزارة عين خمس بزيادة رؤوس اموال شركات التأمين الحكومية الاربع لرفع كفاءتها الادارية بنسب تزيد على 50٪ من رؤوس اموالها ولا مانع من دخول شركات اجنبية حتى انما ملحوت مغاليل يلتزم هذا الفريق الاجنبى بدفعها للحكومة علاوة اموال فى الاسواق المحلية علاوة على ان وجود شركات اجنبية يساعد على ظهور أنظمة تأمينية

المعالم اليوم، تتلقى الفكرة بهدف الوصول لقرارات ايجابية اصلاح الاستثمار لصورة. والمتمثلة: مسائل دولية للتخصصات المذكورة نوال قاتلوي، وزيرة الاقتصاد ورئيسة بنك الاستثمار العربى السابقة تقول: ان مصر تشهد العديد من المشروعات الاستثمارية التى تستوعب مائة وتزيد من الدخل القومى خاصة للمشروعات الوطنية للبلدية مهيبة ان المدخرات الوطنية غير كافية لتحويل كل للمشروعات الاستثمارية وبالتالى ان تكون قادرين على الاستفادة من الاستثمارات الاجنبية التى تحمل بين طياتها فرصة الاحتكاك بالتكنولوجيا الحديثة واساليب تسويقية متطورة وهذا من شأنه ان يزيد من الدخل للمواطن للمضى فتكثر حجم هذه المدخرات.

تحقيق - عادل بركات: أكد الخبراء ان اجمالى للمدخرات فى مصر وصلت الى 63 مليار جنيه من اجمالى المستهدف وقدره مائة مليار جنيه للوصول الى معدل النمو المطلوب والذي ان يتمثل الا بزيادة سعر الفائدة على المدخرات فى البنوك بمقدور كروبيعية بالاضافة الى اصلاح الهيكل الادارى والتسويلى لشركات التأمين من خلال خصصتها بزيادة رؤوس اموالها حتى يمكن الاستفادة من الخبرات التكنولوجية الحديثة لزيادة اموال التأمينى ومساعدة حجم الاموال للتأمينية المتزايدة للاستفادة بها فى المشروعات الاستثمارية الكبرى. وأشار الخبراء الى ان زيادة سعر الفائدة على المدخرات لن يترافق اثاراً سلبية طالما ان معدلات الترخيم اقل من نسبة هذه للمدخرات.



إلى موضوع الرئيسي :	الخاصة	اسم كاتب المقال :	عادل بركات
إلى موضوع الفرعي :	في مصر : قطاع التأمين	رقم العدد :	٢٦٧٥
إلى المجلد :	العالم اليوم	تاريخ الصدور :	١٩٩٩/١١/١٠

المشروعات الصغيرة

ويضيف الدكتور سعيد عبد النعم استاذ المحاسبة والتكليف بتجارة صين هسمر، أن زيادة الضرائب تستلزم إصلاحها من الضرائب وزيادة سعر الفائدة لتروجيها عليها ولأخوف من ذلك طالما أن معدلات التضخم أقل من نسبة للضرائب.

أما إذا حدث العكس فلا جنوى من للضرائب وارتفاع سعر الفائدة عليها يزيد من نسبة التضخم. واقتراح زيادة للضرائب أيضا. للتوسع في إنشاء للمشروعات الصغيرة على أن تترك المشروعات الكبرى لتولمها الدولة.

وطالب بإعادة النظر في حجم التمويلات التي تقدمها شركات التأمين للمعالة ولت الحماية حتى تسحب المعالة على الاقبال على التأمين وهذا أن يتصلق سوى بالتوسع في الخدمات التأمينية.

وأعترض على فكرة بيع شركات التأمين الحكومية مؤكداً على بقاء الصفة الحكومية على هذه الشركات يدفع لليلة والأطراف لدى المعالة باسترداد أموالهم وقت الضرورة لأن تجوية شركات توفير الأموال للفائدة تركت بصمات سوء لدى نفس للفرجين وملاء شركات التأمين.

ويؤكد الدكتور وجيه هدي وزير الاستثمار والتعاون الدولي الأسبق: أن معدل للفعل الحقيقي للمواطن المصري منخفض وبالتالي فإن للمشروعات منخفضة ولاسيما الزيادة التي لا بالتوسع في المشروعات الاستثمارية التي تخلق فرص العمل في الإنتاج.

والأدارة وحيث أن يزيد حجم هذه المشروعات على 20% من الدخل القومي يتعدى وقد تمتد هذه النسبة نول جنوب شرق آسيا وهذا يستلزم منا تخفيض الأعباء الضريبية على المواطنين وتضجيع المؤسسات المالية على إصدار اوعية استثمارية جديدة.

أما بالنسبة للشركات التأمين .. فإنها قامت بدور كبير على مجال تمويل المشروعات .. لكن نظرا لأن نسبة كبيرة من أموالها قد وجهت للاستثمارات في البورصة لذا فإنها قد ساعدت على تنشيطها لكن هذه الشركات غير قادرة على أن تدخل مساهمة في رؤوس أموال المشروعات الاستثمارية الجديدة لتحقيق مزيد من المنافع.

صناديق الاستثمار

ويقول الدكتور محمد عبد استاذ التأمين بتجارة القاهرة وعضو مجلس إدارة شركة مصر للتأمين: أن شركات التأمين لمثل العمود الفقري في مجال المشروعات الاستثمارية فلذا موقنا أن مصر للتأمين يوجد مساهمتها الاستثمارية 4.3 مليار جنيه لذا فهي قادرة على تمويل المشروعات القومية كصفة التي يصعب على الجهات التمويلية المتوسطة تمويلها. مثالا على أن 30% من المبالغ الاستثمارية لهذه الشركات الحكومية 4 شركات توجه نحو الاستثمار في البورصة مما يعطيا مثل قوة دفع أساسية في مجال تنمية المشروعات وقطاعها عامة على تحمل هذه الشركات للمخاطر التي تحدث دون أن تحمل العميل أية أعباء وذلك على خلاف صناديق الاستثمار حيث يتحمل المستثمر فدا من هذه المخاطر في حالة انخفاض أسعارها.

وبخصوص ما يقال من بيع شركات التأمين فإن ذلك مكافئ للعقبة حيث يجرى توسيع قاعدة الملكية من خلال شغل أموال لها بهدف زيادة رؤوس أموالها للأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة والتوسع في الخدمات التأمينية المناسبة بما يمكنها من المنافسة المالية خاصة بعد التطبيق الكامل لتنافسية طاحات حيث ستغزو الأسواق المحلية شركات عالمية كصفة ويكون من الخطا كصفة الاستثمار على أوضاع شركات التأمين الحالية لأن ذلك سيجلب لها خسائر كبيرة.

الوثيقة التأمينية

ومن ناحية أخرى يطالب الدكتور سعد السيد استاذ التأمين بتجارة القاهرة بسحب بيع شركات التأمين لأن ذلك يمثل خطا كبيرا لأن قطاع التأمين لم يستطع له قيمة سوقية حيث أنه يقدم لعملاء معقدة وهذه الشركات ميزاتها لتدعيمه لأن الضمير الاستيعاب تدعيم الوثيقة التأمينية لمثل التأمين على الحياة ضد المخاطر غير معروف متى سيصبح تيمة هذه الوثيقة.

وأشار إلى أن الأسلوب الأمثل لثل هذه الشركات هو تلبية سعة للقطاع الخاص الاستثماري على نظام إدارة هذه الشركات وتطوير جميع العاملين فيها وأعدادهم بشكل مصري يمكنهم من دخول للناس المالية مطالباً أن تكون عمليات كصفة لهذه الشركات على مراحل ويكون 3 سنوات تراج 10% من الأصول وحيث تولد الملكية للقطاع الخاص بعد فترة زمنية كافية لادائها بواسطة كفاءات وكونها فنية عالية ويكون هناك ضمان كاف لرد قيمة وثائق التأمين لأن مسؤولية الدولة على الحفاظ على حقوق مواطنيها.

وطالب الدكتور حمدي نهد العظيم مدير مركز الدراسات الاقتصادية والمالية بإكاديمية السادات للعلوم الإدارية بضرورة التوسع في مشروعات التأمين الصغير الذي طبع له الكتب الأولى لصدرى إلى كل فئات الحكومة ضرورة تطوير مكاتب فية البريد التي تلي مميزات للمواطنين لأن هذه المكاتب تتمتع بلها لقدم وعاء إداري معروف لدى العامة من الناس علاوة على انتشارها في معظم القرى والبلد وهو وعاء إداري قادر على استيعاب الأموال الفائضة لدى المملكية من المواطنين.

وكذلك التوسع في نظام خدمات الاستثمار

كما طالب - أيضا - بترهيد التقلبات للحكومة في كل فئاتها والتوسع في الجمع الضريبي من خلال مكلفة التهرب والحد من العائل للترهيب مع المواطنين وفقا لأعباء الدخل مع سرعة تصحيحها وتقديم تسهيلات في سداد لتبليغ الضريبية للتخوة.

وخطر من انتظار الاقتصاد على الاستثمارات الأجنبية لإنها تستنزف العمليات الأجنبية ولايستفاد من أربعمائة في مشروعات وطنية.

